أدوات السياسة الجنائية الدولية
لمواجهة التهديدات البيئية
للأمن البيئي الإنساني

الدكتور / علي مصطفى جبر

أستاذ مساعد القانون الجنائى ـ كليه العداله الجنائية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

ملخص الدراسة

تلعب التهديدات البيئية دوراً رئيسياً ومتزايداً في تقويض الأمن البيئي الإنساني، حيث تلقي بانعكاساتها وظلالها على مختلف جوانب الحياة على كوكب الأرض وتهدد الامن البيئي الإنساني العالمي والإقليمي والوطني؛ الذي يشكل هدفاً استراتيجياً للمجتمع الدولي في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة.

بالرغم من افتقاد المجتمع الدولي لأدوات السياسة الجنائية الوطنية؛ إلا أن لديه مجموعة من المصالح والقيم المشتركة التي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها، ومنها موضوع دراستنا مصلحة "حماية الأمن البيئي الإنساني". حيث ناقشت الدراسة انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن البيئي الإنساني، وأبرزت أهمية المصلحة محل الحماية الجنائية من جهة؛ والتهديدات التي تقوض وتهدد هذه المصلحة من جهة أخرى، وطرق مواجهتها من خلال مجموعة من النتائج والتوصيات.

ثم قامت بدراسة وتحليل الدور الابداعي لجهود المجتمع الدولي والتحديات التي واجهته في انشاء وتطوير أدوات السياسة الجنائية الدولية لتحقيق اهدافه الاستراتيجية المتعلقة بحماية الأمن البيئي الإنساني؛ مع مناقشة مدى نجاعة هذه الأدوات في تحقيق الأهداف وكذلك التحديات القائمة وطرق مواجهتها من خلال مجموعة من النتائج والتوصيات.

Study summary

Environmental threats play a major and increasing role in undermining human environmental security, as they cast their repercussions and shadows on various aspects of life on planet Earth and threaten global, regional and national human environmental security. Which constitutes a strategic goal for the international community in its quest to achieve sustainable development.

Despite the international community's lack of various political tools; However, it has a set of common considerations and values that relate to it, including the subject of our study, the interest of "environmental security protection." The study discussed the implications of light carbon on environmental health insurance, and highlighted the importance of its impact on protecting a person. The threats posed and threatened by these viruses on the other hand, but cancer are confronted through a set of findings and recommendations.

Then it studied the creative role of international community efforts and the challenges they face in creating and developing international policy tools for its strategic goals related to humanitarian environmental security protection. With a discussion of the extent to which these tools succeed in achieving the goals, as well as the challenges and efforts to confront them through a set of results and recommendations.

الكلمات الدالة:

السياسة الجنائية الدولية – حماية البيئة – الأمن البيئي – الأمن الإنساني – التهديدات البيئية – القانون الجنائي البيئي – الامتثال – الاتفاقيات الاطارية – الاعتبارات الاقتصادية – الاعتبارات التشريعية.

Key words:

International considerations - environmental protection - environmental - economic considerations - taking into account economic considerations - security considerations - taking into account economic considerations - taking into account economic considerations.

أدوات السياسة الجنائية الدولية لمواجهة التهديدات البيئية للأمن البيئي الانساني

المقدمة

تلعب التهديدات البيئية دوراً رئيسياً ومتزايداً في تقويض الأمن البيئي الإنساني، حيث تلقي بانعكاساتها وظلالها على مختلف جوانب الحياة على كوكب الأرض وتهدد الامن البيئي الإنساني العالمي والإقليمي والوطني؛ الذي يشكل هدفاً استراتيجياً للمجتمع الدولي[١] في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة.

وهذا الهدف الاستراتيجي "حماية الامن البيئي الإنساني" هدف وجودي ليس متعلقاً فقط بالتنمية المستدامة بل متعلق بوجود واستمرار الانسان على كوكب الأرض؛ وهذا الهدف هو في حقيقته مصلحة عالمية جوهرية يلتزم المجتمع الدولي بحمايتها من جانب الوجود بإقامتها ورعايتها وتنميتها؛ ومن جانب العدم بمنع الاعتداء الواقع عليها بسبل الوقاية والرقابة والتجريم والعقاب.

---

[١] المجتمع الدولي: مفهوم واسع يشمل مختلف الفاعلين الدوليين؛ حيث يستخدم مصطلح "المجتمع الدولي" للإشارة إلى مجموعة من الدول والمنظمات الدولية التي تتفاعل مع بعضها البعض على مستوى العالم؛ في حين يستخدم جانب من الفقه المصطلح بمفهوم واسع ليشمل كلاً من: الدول: وهي الوحدات السياسية الأساسية في المجتمع الدولي، تتمتع بالسيادة والاستقلال. – المنظمات الدولية: وهي كيانات حكومية دولية تم إنشاؤها باتفاق بين الدول الأعضاء لتحقيق أهداف مشتركة. – المنظمات الدولية غير الحكومية: وهي كيانات غير حكومية تلعب دورًا هامًا في مجالات مثل حقوق الإنسان، والتنمية، والبيئة. – الشركات المتعددة الجنسية: وهي شركات تمتلك وتدير عمليات في أكثر من دولة واحدة. – الأفراد: تلعب الأفراد دورًا متزايدًا في المجتمع الدولي من خلال النشاط المدني، والضغط على الحكومات، والمشاركة في المنظمات الدولية. للمزيد من التفاصيل: مروة خليل محمد مصطفى، المدرسة الانجليزية في تحليل العلاقات الدولية "دراسة في الأصول والمنطلقات النظرية"، مجلة السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف – كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ١٣ – العدد ١٢، أكتوبر ٢٠٢١، الصفحة ١–٢٨.

وهذا الالتزام يستدعي وجود مجموعة من الأدوات السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية لتحقيقه؛ وتختلف هذه الادوات عن ادوات السياسة الجنائية الوطنية في حماية المصالح والقيم الجوهرية، فالدولة ترتكز على أدواتها وأجهزتها وسيادتها على إقليمها؛ لتنفيذ سياساتها التنموية والوقائية والتجريمية والعقابية؛ ولكن عندما ننتقل من الإطار الوطني المحلي إلى الإطار العالمي الدولي نجد أننا نفتقد هذه الأدوات.

١- مشكلة الدراسة وأهميتها:

بالرغم من افتقاد المجتمع الدولي لأدوات السياسة الجنائية الوطنية؛ إلا أن لديه مجموعة من المصالح والقيم المشتركة التي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها، ومنها موضوع دراستنا مصلحة "حماية الامن البيئي الإنساني".

وهنا تبرز مشكلة الدراسة المتمثلة في دراسة وتحليل الدور الابداعي للمجتمع الدولي في انشاء وتطوير أدوات السياسة الجنائية الدولية لتحقيق اهدافه الاستراتيجية المتعلقة بحماية الأمن البيئي الانساني؛ مع مناقشة مدى نجاعة[١] هذه الأدوات في تحقيق الأهداف؛ وكذلك التحديات القائمة وطرق مواجهتها.

٢- تساؤلات الدراسة:

وتقتضي المعالجة البحثية لمشكلة الدراسة طرح التساؤلات التالية على بساط البحث:

١- التساؤل الأول ماهية المصلحة محل الحماية الجنائية "الأمن البيئي الإنساني" ثم الوقوف على خطورة التهديدات البيئية على الأمن الإنساني؟ وهذا التساؤل جوهري للتعرف على المصلحة محل الحماية الجنائية من جهة؛ والتهديدات التي تقوض وتهدد هذه المصلحة من جهة أخرى.

---

[١] نَجَعَ الشيءُ: نَفَعَ وظَهَرَ أثَرُه، النجاعة تهتم بشكل أساسي بالطرق والأساليب المستخدمة لتحقيق هدف معين. للمزيد معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، (جـ ٣ / ص ٢١٧١).

٢- التساؤل الثاني ما هي الادوات التي انتهجها المجتمع الدولي لبناء السياسة الجنائية لحماية الأمن البيئي العالمي ومدى نجاعتها؟ وهذا التساؤل هو لب وجوهر هذه الدراسة؛ يتفرع عنه تحليل جهود المجتمع الدولي والتحديات التي واجهته، والادوات التي انتجها للتغلب على هذه التحديات وتحقيق أهدافه الاستراتيجية لبناء سياسة جنائية عالمية لمواجهة تهديدات الأمن البيئي الانساني، ومدى نجاعة هذه الادوات؟

٣- التساؤل الثالث ما هي أبرز التحديات الاقتصادية والتشريعية التي تقوض أدوات السياسة الجنائية الدولية لحماية الأمن البيئي؛ وما هي أبرز الطرق والأساليب التي تساعدنا على التغلب على هذه التحديات؟

أهداف الدراسة:

وبناء على ما سبق؛ تستهدف الدراسة الاجابة على التساؤلات السابقة من خلال التقسيم التالي:

١- المصلحة محل الحماية الجنائية "الأمن البيئي الإنساني"

٢- التهديدات البيئية وانعكاساتها على الأمن الإنساني.

٣- الاستراتيجية الجنائية الدولية لحماية الأمن البيئي الانساني.

٤- التحديات الاقتصادية والتشريعية لحماية الأمن البيئي الانساني.

٣- منهجية البحث:

تقتضي المعالجة البحثية لتساؤلات الدراسة واهدافها الاعتماد على عدة مناهج بحثية: تنتهج في ذلك المنهج الوصفي بعرض ووصف النصوص القانونية والتقارير والدراسات الدولية وجهود المجتمع الدولي المتعلقة بموضوع الدراسة؛ ثم المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل هذه النصوص والتقارير والدراسات والجهود؛ ثم المنهج الاستنباطي: من خلال عرض واستنباط النتائج

المترتبة على هذا التحليل لبيان أهميتها ومدى نجاعتها وكذلك التحديات القائمة وطرق مواجهتها.

٤- خطة الدراسة:

نتناول هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول على **النحو التالي:**

مبحث تمهيدي: المصلحة محل الحماية الجنائية "الأمن البيئي الإنساني"

الفصل الأول: التهديدات البيئية وانعكاساتها على الأمن الإنساني

المبحث الأول: انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن الاقتصادي.

المبحث الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن المجتمعي.

المطلب الأول: أثر التهديدات البيئية على جودة الحياة والخدمات الأساسية:

المطلب الثاني: أثر التهديدات البيئية على الاستقرار والتماسك الاجتماعي:

المبحث الثالث: أثر التهديدات البيئية على الأمن السياسي

الفصل الثاني: الاستراتيجية الجنائية الدولية لحماية الأمن البيئي

المبحث الأول: تطوير رؤية المجتمع الدولي من الوعي إلى الالتزام بالحماية.

المبحث الثاني: انشاء نظام قانوني دولي لحماية الأمن البيئي "الاتفاقيات الاطارية".

المبحث الثالث: إنشاء أدوات الامتثال للالتزامات الدولية.

الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية والتشريعية لحماية الأمن البيئي الإنساني.

المبحث الأول: الاعتبارات الاقتصادية وتحدي الامتثال للالتزامات البيئية.

المبحث الثاني: التحديات التشريعية والامتثال للالتزامات البيئية.

مبحث تمهيدي
المصلحة محل الحماية الجنائية
"الأمن البيئي الإنساني"

العالم المعاصر بالنسبة للعديد من البشر أضحى مكان غير آمن، حيث تحيط بالبشرية المخاطر من كل جانب حيث نجد الكوارث الطبيعية، والحروب والصراعات العنيفة، والأوبئة والامراض، والفقر المستمر، والركود الاقتصادي كل هذه التهديدات على العديد من الجبهات تهدد حياتنا وسبل عيشنا وتقوض آفاق السلام والاستقرار فضلاً عن التنمية المستدامة؛ وهذه الأزمات متشابكة ومترابطة، مما يزيد من صعوبة التعامل معها؛ فكل أزمة تفاقم الأزمات الأخرى، مما يؤدي إلى تدمير مجتمعات بأكملها ويتجاوز تأثيرها الحدود الوطنية لينال من حياة الناس في جميع أنحاء العالم [١].

ومن منظور إنسان يعاني من التهديدات المعاصرة للأمن الإنساني، يبدو العالم وكأنه مكان مظلم ومليء بالمخاطر، حيث يحيط به الخوف وعدم اليقين في كل خطوة يخطوها[٢].

المطلب الأول
المصلحة محل الحماية الجنائية:

منذ بدء الخليقة وعلى مر التاريخ الانساني تسعى وتهدف المجتمعات الإنسانية – على تنوعها واختلافها – إلى البقاء والنمو والتطور والازدهار،

---

(1) United Nations Trust Fund for Human Security: "WHAT IS HUMAN SECURITY", for more information, follow the link: Last access: 6/9/2024 https://www.un.org/humansecurity/what-is-human-security/

(2) Previous reference.

وتتحدد طرق ووسائل الوصول إلى تلك المساعي والأهداف من خلال القيم الأساسية التي تحكم هذا المجتمع الإنساني[١].

وتفرز هذه القيم الأساسية مجموعة من المصالح يلتزم المجتمع ومؤسساته بالمحافظة عليها وانمائها، وحيث تواجه هذه المصالح بمجموعة من التحديات لذا تلجأ المجتمعات الإنسانية إلى مجموعة من أدوات الضبط الاجتماعي لمواجهة هذه التحديات، وتعد السياسة التشريعية من أهم أدوات الضبط الاجتماعي لتحقيق مصالح المجتمعات الإنسانية المعاصرة؛ وعليه تعد السياسة التشريعية انعكاسا لحاجات الجماعة ومصالحها وقيمها الأساسية، لذلك نجد أن الحماية الجنائية لتلك المصالح، كي تكون لها فاعليتها، لا بد وأن تحيط بأي فعل من شأنه أن يضر بها أو يهددها بالضرر؛ وطبيعي أنه للوصول إلى حماية هذه المصالح الأساسية يتعين حماية المصالح الجزئية والتي من مجموعها تتكون القيم والمصالح العامة لذات الجماعة[٢].

والمجتمع الدولي لديه مجموعة من المصالح والقيم المشتركة التي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها، ومنها موضوع دراستنا مصلحة "حماية الامن البيئي الإنساني"؛ حيث تلعب التهديدات البيئية دوراً رئيسياً ومتزايداً في تقويض هذه المصلحة، حيث تلقي بانعكاساتها وظلالها على مختلف جوانب الحياة على كوكب الأرض وتهدد الامن البيئي الإنساني العالمي والإقليمي والوطني؛ الذي

---

[١] د. علي مصطفى الأمين جبر، جرائم الاعتداء الإلكتروني على الشرف والاعتبار تقنية التزييف العميق "Deepfake" أنموذجاً دراسة مقارنة، مقدم إلى: المؤتمر الدولي الثاني لكلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف– دقهلية، التكنولوجيا الحديثة وأثرها في الدراسات الشرعية والقانونية، ٢٢ – ٢٣ مارس، ص ٤.

[٢] أد. حسنين عبيد " فكرة المصلحة في قانون العقوبات، المجلة الجنائية القومية، يوليو ١٩٧٤ – العدد الثاني – المجلد السابع عشر، ص ٢٥٢. / د. عادل عازر، مفهوم المصلحة القانونية، المجلة الجنائية القومي، نوفمبر ١٩٧٢ – العدد الثالث، ص ٣٩٦. / أد. مأمون محمد سلامة، جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٢٠. أد. أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية ١٩٧٢ م، ص ١٣ وما بعدها.

يشكل مصلحة استراتيجية للمجتمع الدولي في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة؛ وهدفاً وجودياً يتعلق بالوجود الانساني واستمراره على كوكب الأرض. مما يشكل مصلحة عالمية جوهرية يلتزم المجتمع الدولي بحمايتها من جانب الوجود بإقامتها ورعايتها وتنميتها؛ ومن جانب العدم بمنع الاعتداء الواقع عليها بسبل الوقاية والرقابة والتجريم والعقاب؛ ونحاول فيما يلي التعرف على ماهية هذه المصلحة.

المطلب الثاني
الأمن البيئي الإنساني

الأمن البيئي هو أحد أهم روافد الأمن الإنساني؛ و"الأمن البيئي الإنساني" مصطلح حديث نسبيًا، نشأ في سياق التزايد المتسارع للوعي العالمي بالترابط الوثيق بين البيئة والإنسان، ولإيضاح ماهية الامن البيئي الإنساني تعرض الدراسة ابتداء للأمن الإنساني ثم الأمن البيئي.

الفرع الأول
الأمن الإنساني

أولاً: نشأة مصطلح "الأمن الإنساني":

نشأ نتيجة لتطور مفهوم الأمن، حيث شهدت نهاية الحرب الباردة تحولاً جذرياً في مفهوم الأمن من التركيز على الأمن العسكري والحدود السياسية وحماية أمن الدولة، إلى توجه جديد يركز على أمن الإنسان ليبرز إلينا مفهوم الأمن الإنساني الذي يهتم بحماية الأفراد والمجتمعات من التهديدات غير التقليدية مثل الفقر والجوع والأمراض ويهدف إلى توفير الظروف اللازمة للحياة الكريمة للمجتمعات الإنسانية.

وقد تمثل هذا التحول في إصدار تقرير برنامج للأمم المتحدة سنة ١٩٩٤، إذ يعتبر الحقيقية للأمن الإنساني. والذي يعتبر نقطة الانطلاق والتحول الحقيقي في ترسيخ مفهوم الأمن الإنساني على الساحة الدولية.

ثانياً: ماهية الأمن الإنساني:

تبنى تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية UNDP لسنة ١٩٩٤ مفهوما موسعا للأمن الإنساني وعرفه على أنه يتكون من شقين أساسيين هما [١]:

١. **التحرر من الخوف:** وهو البعد السياسي للأمن الإنساني، ويهدف توفير الأمن والاستقرار من خلال حماية الأفراد من العنف والصراع، سواء خلال الحروب أو في أوقات السلم. يشمل ذلك حماية المدنيين في مناطق النزاع، وبناء السلام، وتعزيز سيادة القانون.

٢. **التحرر من الحاجة:** وهو البعد الاقتصادي والاجتماعي للأمن الإنساني، ويهدف إلى توفير حياة كريمة للجميع من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم؛ كما يشمل مكافحة الفقر، وتعزيز المساواة، وحماية البيئة.

بذلك، وسّع مفهوم الأمن الإنساني نطاق الأمن ليشمل ليس فقط حماية الدول، بل حماية الأفراد وحقوقهم الأساسية، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في قرار تاريخي للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث شكل القرار رقم ٢٩٠/٦٦ الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ م علامة فارقة في

---

[1] United Nations Development Programme, Human Development Report 1994 “New Dimensions of Human Security”, for more information, follow the link: Last access: 6/9/2024: https://web.archive.org/web/20190730120741/http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1994

تاريخ العلاقات الدولية. حيث أكدت الدول الأعضاء على القيمة العالمية للأمن البشري؛ وفي هذا القرار، اتفقت الدول الأعضاء على أن:

"الأمن البشري هو: نهج لمساعدة الدول الأعضاء في تحديد ومعالجة التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها وتنال من سبل عيشهم وكرامتهم والتصدي لها"[١]

ويمثل هذا القرار إنجازاً أساسياً، وإطاراً شاملاً للتعامل مع التحديات العالمية المعقدة حيث للمرة الأولى يحظى فيها مفهوم الأمن البشري على اعتراف دولي واسع بإجماع عالمي؛ لحماية الشعوب من التهديدات المختلفة التي تواجهها، مثل الحروب والفقر والأمراض؛ وهذا القرار يمثل إجماعاً عالمياً على أن الأمن ليس مجرد السلم وغياب الحرب، بل يشمل أيضاً توفير الحياة الكريمة والحقوق الأساسية لكل البشر.

الأمن البشري يعني السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، فضلاً عن الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة في أنماط الحياة اليومية – سواء في المنازل أو الوظائف أو المجتمعات [٢].

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لسنة ١٩٩٤ سبعة أبعاد للأمن الإنساني وهي: الأمن السياسي والاقتصادي والجماعي والصحي والغذائي والشخصي والبيئي [٣].

---

(1) United Nations Trust Fund for Human Security: "WHAT IS HUMAN SECURITY", Ibid.

(2) United Nations, Climate Action: "Five ways the climate crisis impacts human security", for more information, follow the link: Last access: 6/9/2024: https://www.un.org/en/climatechange/science/climate-issues/human-security

(3) United Nations Development Programme, Human Development Report 1994 "New Dimensions of Human Security", Ibid.

ثالثاً: الخصائص الرئيسية للأمن الإنساني:

الأمن الإنساني هو مفهوم حديث نسبيًا يركز على حماية الإنسان من جميع أشكال الخطر والتهديد، سواء كانت نابعة من عوامل طبيعية أو من صنع الإنسان .إنه يختلف عن المفهوم التقليدي للأمن القومي الذي يركز على حماية الدولة من التهديدات الخارجية؛ ويتميز بمجموعة من الخصائص.

١. **الشمولية** :الأمن الإنساني ذو طابع عالمي شامل يهدف إلى مواجهة مجموعة واسعة من التهديدات التي تواجه الإنسان [١]، بما في ذلك التهديدات التقليدية مثل الحروب والصراعات المسلحة؛ التهديدات غير التقليدية مثل التهديدات البيئية، الفقر، الجوع، الأمراض، التغير المناخي، وانتهاكات حقوق الإنسان.

٢. **متكامل ومتعدد الأبعاد: التكامل** بين مكونات الأمن الإنساني يعني أن كل جزء من العالم متصل ببعضه البعض. [٢]، أي تهديد يواجه شخصًا ما في أي مكان، يؤثر علينا جميعًا .فالمجاعات والأوبئة والفقر والتلوث ليست مشاكل محلية فقط، بل هي تحديات عالمية؛ فمثلاً الكوارث البيئية قد تؤدي إلى نزوح الناس وتدمير البنية التحتية، مما يزيد من انتشار الأمراض والفقر، وهكذا، تتسلسل المشاكل وتؤثر على مناطق واسعة، مما قد تؤدي إلى مجاعة وجفاف في بلدان أخرى، مما يظهر لنا مدى ترابطنا وتأثرنا ببعضنا البعض، مما يتطلب تعاوناً دولياً لحلها.

وعلى جانب آخر يسعى الأمن الإنساني للنهوض بأبعاده السبعة بطريقة متكاملة [٣] حيث يتوقف كل منها على وجود الآخر، فمثلاً الأمن الصحي مثلاً

---

[١] د. هند فؤاد، الأمن الإنساني المفهوم والعلاقات والأبعاد، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثانى، يوليو ٢٠٢٠ م، ص ٨. / د. نوال بن قلوش، الأمن البيئي والأمن الإنساني تكامل أم تقاطع ، مجلة آفاق علمية ، المجلد ١٣ العدد الأول، السنة ٢٠٢١ م، ص ٥٥١.

[٢] د. هند فؤاد، المرجع السابق، ص ٨. / د. نوال بن قلوش، المرجع السابق، ص ٥٥١.

[٣] د. هند فؤاد، المرجع السابق، ص ٨. / د. نوال بن قلوش، المرجع السابق، ص ٥٥١.

يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن البيئي، حيث أن التلوث يؤثر على صحة الإنسان. وبالمثل، فإن الأمن الاقتصادي يرتبط بالأمن الاجتماعي، حيث أن الفقر يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي. لذلك فإن أي تهديد لأحد هذه الأبعاد، مثل التهديدات البيئية يؤثر سلبًا على جميع الأبعاد الأخرى لذلك، فإن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب جهودًا متكاملة ونهجاً شمولياً يأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد لمعالجة جميع التحديات التي تواجه البشرية.

٣. **التركيز على الانسان:** فالإنسان هو محور الأمن الإنساني [١]، ويهدف الأمن الإنساني إلى حماية كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي والأمن البيئي. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمن الإنساني اعتماد استراتيجيتين [٢] متكاملتين:

الأولى: استراتيجية التمكين :تهدف هذه الاستراتيجية إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من التحكم في حياتهم وتحسين ظروفهم المعيشية، يتم ذلك من خلال تزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة، وتمكينهم من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، فمثلاً يمكن تمكين المزارعين من خلال توفير التكنولوجيا الزراعية الحديثة والوصول إلى الأسواق.

الثانية: استراتيجية الحماية :تهدف هذه الاستراتيجية إلى حماية الأفراد والمجتمعات من المخاطر التي تهدد حياتهم وكرامتهم .يتم ذلك من خلال الوقاية من الأزمات والكوارث، وتوفير الحماية للأشخاص المتضررين من الصراعات والعنف فمثلاً، يمكن توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية للاجئين".

---

[١] د. هند فؤاد، المرجع السابق، ص ٨.

[٢] د. نوال بن قلوش، المرجع السابق، ص ٥٥١.

رابعاً: مكونات الأمن الإنساني:

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لسنة ١٩٩٤ سبعة أبعاد للأمن الإنساني وهي: الأمن السياسي والاقتصادي والجماعي والصحي والغذائي والشخصي والبيئي [١].

١. **الأمن الاقتصادي:** يضمن حصول الأفراد على مستوى معيشي لائق من خلال توفير فرص العمل والدخل والقضاء على الفقر.

٢. **الأمن الغذائي:** يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة تلبي حاجاتهم، كي يعيشوا حياة آمنة صحيا.

٣. **الأمن الصحي:** يركز على حماية صحة الأفراد من خلال توفير الرعاية الصحية للجميع، والقضاء على الأمراض والأوبئة.

٤. **الأمن البيئي:** يركز على حماية البيئة والحد من التلوث وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

٥. **الأمن السياسي:** ضمان الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، وحماية الأفراد من العنف والاضطهاد والنزاعات المسلحة.

٦. **الأمن المجتمعي:** تعزيز التماسك الاجتماعي يتعلق بحماية الهوية الثقافية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات والحد من العنف.

٧. **الأمن الشخصي:** يحمي الأفراد من العنف والجريمة والتمييز.

يهتم الأمن الإنساني بحياة الناس وهذا من خلال حمايتها من مختلف التهديدات والمخاطر المعرقلة لاستمراريتها من جهة، ومن جهة أخرى فهو

---

[1] United Nations Development Programme, Human Development Report 1994 "New Dimensions of Human Security", Ibid.

يسعى من خلال أبعاده السبعة إلى ضمان تحقيق الرفاه الإنساني وكذلك الرفع من مستوى الكرامة الإنسانية.

الفرع الثاني
الأمن البيئي

أولاً: ماهية الامن البيئي:

تزامن ظهور مصطلح "الأمن البيئي الإنساني" مع تقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة ١٩٩٤، بحيث يعتبر من بين أهم سبعة أبعاد تشكل الأمن الإنساني؛ وهذا المصطلح حديث نسبيًا، حيث نشأ في سياق التزايد المتسارع للوعي العالمي بالترابط الوثيق بين البيئة والإنسان.

حيث أن البرنامج عرفه باختصار على أنه يشتمل على التهديد بالتلوث والتدهور البيئي ونقص الموارد[١].

يشير مفهوم **الأمن البيئي الإنساني** إلى حالة من السلامة البيئية تضمن حماية الإنسان من الآثار السلبية للتدهور البيئي الناتج عن الأنشطة البشرية، مثل التلوث، تغير المناخ، ونضوب الموارد الطبيعية .كما يشمل هذا المفهوم الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي لضمان استدامة الحياة على كوكبنا [٢].

---

[1] United Nations Development Programme, Human Development Report 1994 "New Dimensions of Human Security", Ibid.

[٢] د محمد إسماعيل حاشي – د. نعيمة إلياس، الأمن البيئي كأحد أهم أبعاد الأمن الإنساني، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد ١٣ العدد ٢٨ نوفمبر ٢٠٢١ م، ص ٤١٧ – ٤٣٦. / مراد لطالي، الأمن البيئي واستراتيجيات ترقيته (مقاربة للأمن الإنساني)، مجلة الفكر القانوني والسياسي عام (٢٠١٨)، المجلد ٢، العدد ١، الصفحات ٥٣٥–٥٥٠، الرابط التالي:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/73866

ثانياً: ارتباط الامن البيئي بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني:

يرتبط مفهوم الأمن البيئي بحماية الفرد من كل التهديدات والأخطار التي تهدد بيئته وتشكل خطرا على استمرار حياته؛ حيث يرتبط الأمن البيئي ارتباطًا وثيقًا بمختلف جوانب الحياة اليومية للإنسان، حيث يؤدي تلوث الهواء والماء والتربة إلى انتشار الأمراض .كما يؤثر التدهور البيئي على الأمن الغذائي والمائي، ويؤدي إلى النزوح والهجرة .بالإضافة إلى ذلك، فإن تغير المناخ يمثل تهديدًا وجوديًا للأمن البيئي، حيث يزيد من حدة الكوارث الطبيعية ويهدد سبل العيش لملايين الأشخاص.

أكد تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠٠٩ على أن الأمن البيئي هو محور أساسي لضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي، حيث يرتبط رأس المال الطبيعي برأس المال الاجتماعي والمالي .كما أشار التقرير إلى أن الهجرة البيئية والتغير المناخي والتلوث تشكل تحديات كبيرة للأمن الإنساني [١].

"يعد الأمن البيئي بمثابة درع واقية يحمي المجتمع من التداعيات السلبية للمخاطر البيئية المتزايدة [٢]، والتي تنشأ عن الكوارث الطبيعية أو الأنشطة البشرية .فهو يساهم بشكل فعال في تخفيف حدة هذه المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات الوقائية والاستباقية، مثل إدارة المخاطر، التخطيط الاستراتيجي، والاستثمار في البنية التحتية المستدامة .وبهذا، يساهم الأمن البيئي في تعزيز الأمن العام وحماية الصحة والرفاهية للإنسان والبيئة على حد سواء.

---

[١] الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠٠٩ م، للمزيد الربط التالي:
, follow the link: Last access: ١٠/٩/٢٠٢٤:
https://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr09.shtm

[٢] كسرى مسعود وطاهري الصديق، " أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الدولي حول سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظلّ العولمة، ٠٩ ديسمبر ٢٠١٤ م.

ثالثاً: التحديات التي تهدد الأمن البيئي الإنساني:

شهد العالم تحولاً جذرياً في طبيعة التهديدات التي تواجهه. فبعد أن كانت التهديدات العسكرية تهيمن على المشهد، برزت اليوم تحديات بيئية أكثر تعقيداً وشمولية؛ حيث تتعدد العوامل التي تساهم في تدهور البيئة وتؤثر سلباً على صحة الإنسان وسبل عيشه منها: والممارسات الصناعية الضارة وما ينتج عنها من تلوث، والاستهلاك المفرط غير المستدام وما ينتج عنه من نضوب الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية الناجمة عن انبعاثات الغازات الدفيئة مما يشكل تهديدًا متزايدًا للأمن البيئي والإنساني.

تتمثل أبرز هذه التهديدات في التغيرات المناخية، التي تتجلى في ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة حدة الظواهر الجوية المتطرفة. هذه التغيرات تؤدي إلى تدهور الأراضي، ونقص المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، مما يهدد الأمن الغذائي والمائي ويزيد من حدة النزاعات والصراعات.

تؤدي هذه التحديات البيئية إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر، الجوع، والنزاعات .كما تهدد التنوع البيولوجي وتزيد من حدة الكوارث الطبيعية. ولتجاوز هذه التحديات، يتطلب الأمر تضافر جهود المجتمع الدولي؛ حيث يجب الانتقال إلى اقتصاد أخضر يعتمد على الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة؛ كما يجب الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة؛ بالإضافة إلى ذلك يجب تعزيز التوعية البيئية وتعزيز المشاركة المجتمعية في حماية البيئة.

إن حماية البيئة ليست مجرد خيار، بل هي ضرورة ملحة لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة. فالأمن البيئي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون حماية البيئة.

حماية الأمن البيئي الإنساني تتمحور حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني، الإقليمي، والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية الّتي تهدد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات الخطرة، والمطر الحمضي، تلوث البحار والمحيطات، الأنهار، الضباب الدخاني، ظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية.

الفصل الأول
التهديدات البيئية وانعكاساتها على الأمن الإنساني

التهديدات البيئية تهدد الامن الإنساني العالمي والإقليمي والوطني حيث تلعب دوراً رئيسياً ومتزايداً في تقويض الأمن الإنساني، وتلقي بانعكاساتها وظلالها على مختلف جوانب الحياة على كوكب الأرض؛ وتعرض الدراسة فيما يلي لجانب من أثارها وتهديداتها التي تطال الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

المبحث الأول
أثر التهديدات البيئية على الأمن الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي في العصر الحالي يأخذ أبعاداً دولية حيث أصبح الاقتصاد العالمي مترابطاً على جميع المستويات، فإن تعرض اقتصاد دولة ما لأزمة اقتصادية فإنه يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة أو دول أخرى، لذا من مرتكزات الأمن الاقتصادي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية؛ لذا يعد الأمن الاقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني فالصحة والغذاء والتعليم والتطوير يلزمها اقتصاد مستقر قادر على تلبية هذه الاحتياجات؛ لأن عدم الاستقرار سينعكس سلبا على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة.

التهديدات البيئية تشكل خطراً كبيراً على الأمن الاقتصادي على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ويصعب تحديد خطورتها من خلال أُطر محددة لتعدد صور وأشكال التهديدات من جهة؛ ولتشعبها في الدول النامية منها والمتقدمة من جهة أخرى، ولصعوبة تقصيها لتعدد وترابط تأثيراتها من جهة

ثالثة؛ لما تقدم ستحاول الدراسة تقريب الصورة عن خطورة التهديدات البيئية على الامن الاقتصادي، حيث تلمست الدراسة بعد الاطلاع على التقارير الصادرة عن المؤسسات والمنظمات المعنية والدراسات البحثية جملة من المعلومات الأساسية التي ترتبط بانعكاسات التهديدات البيئية على الامن الاقتصادي يمكن عرض بعضها من خلال النظم التالي :

أولاً: تغير المناخ والأمن الاقتصادي:

تغير المناخ يعد من أخطر التهديدات البيئية حيث يؤدي إلى زيادة الكوارث الطبيعية مثل موجات الحر والجفاف والأعاصير والسيول والفيضانات مما يلحق أضراراً وخسائر اقتصادية تقدر بنحو ١٩٥ مليار دولار سنويا[١]، ومن صور التهديدات البيئية الناشئة عن تغير المناخ:

– تغيير المناخ له تأثير خطير على نقص الموارد الطبيعية حيث يؤدي إلى تغيرات في أنماط الطقس يتبعها موجات جفاف، تنعكس سلباً على المياه والزراعة والإنتاج الغذائي، مما يجبر الناس على الهجرة من أماكنهم، مما يسبب ضغوطاً إضافية على الاقتصاد.

– تغيير المناخ يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر مما يهدد بإغراق المدن والمناطق الساحلية والمدن المنخفضة.

– تزيد تغيرات أنماط الطقس من الكوارث الطبيعية كموجات السيول والأعاصير، مما يضر بالبنية التحتية ويضر بالقدرات الزراعية، مما يسفر من

---

(1) University of Cambridge, Cambridge Judge Business School, Cambridge Judge on climate and the economy, Climate and the economy, For more information, follow the link: Last access: 7/4/2024.
https://www.jbs.cam.ac.uk/sustainability/climate-and-the-economy/

جانب عن خسائر اقتصادية كبيرة وتكاليف إعادة الإعمار، ومن جانب أخر يمثل إعاقة للنمو الاقتصادي حيث تم إتلاف البنية التحتية وتعطيل سلاسل التوريد والامداد.

– كما قد تؤدي الكوارث الطبيعية إلى الهجرة مما يسبب عبئاً اقتصادياً إضافياً على الدول والمجتمعات، وغالباً ما تكون المجتمعات الفقيرة أكثر عرضة لتأثيرات التهديدات البيئية، مما يزيد من حدة الفقر وعدم المساواة.

– تقدر أضرار الممتلكات والأصول فقط الناجمة عن الفيضانات بنحو ١٢٠ مليار دولار سنويا [١].

والأضرار والخسائر الاقتصادية المقدرة بنحو ١٩٥ مليار دولار سنويا تتزايد مع مرور الوقت حيث تشير التقديرات التي توصل إليها مؤشر كامبريدج لمخاطر الأعمال المتعلقة بتغير المناخ إلى[٢]:

– ارتفاع هذه الخسائر ٣٩ مليار دولار أي نحو ٢٠% زيادة إلى التكلفة لتصل إلى ٢٣٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٠ م بسبب تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية.

– كذلك أشارت التقديرات أن التكاليف غير المباشرة الناتجة عن تعطل سلاسل التوريد وغيرها من العواقب غير المباشرة للتهديدات المناخية يمكن أن تضيف أكثر من ١٠٠ مليار دولار أخرى من الخسائر سنويا.

---

(1) The World Bank, WATER RESOURCES MANAGEMENT, Last Updated: Oct 05, 2022, for more information, follow the link: Last access: 12/4/2024: https://www.worldbank.org/en/topic/waterresourcesmanagement

(2) University of Cambridge, Cambridge Judge Business School, Cambridge Judge on climate and the economy, Climate and the economy, For more information, follow the link: Last access: 7/٤/2024.
https://www.jbs.cam.ac.uk/sustainability/climate-and-the-economy/

– مما مثل مصدر قلق متزايد للشركات التي تسعى لتقييم المخاطر المتزايدة لتغير المناخ، لمحاولة تحسين مرونتها واستدامتها ومعرفة مدى احتمال تأثير تغير المناخ عليها.

وقد ذهبت دراسة إلى إن قيمة المعلومات الأفضل حول مؤشر رئيسي للاحتباس الحراري يساعد على تحسين وصنع سياسات تغيير المناخ واتخاذ القرارات الأفضل للاستثمار في التخفيف من آثار الاحتباس الحراري يمكن أن يوفر ما يصل إلى ١٠.٣ تريليون دولار إذا تم تحقيق ذلك في الوقت المناسب لتعديل الانبعاثات بحلول عام ٢٠٢٠ م، وينخفض المبلغ الذي يمكننا توفيره إلى ٩.٧ تريليون دولار إذا تم تعديل الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ م؛ ويشترط لتحقيق هذه القيمة للمعلومات اتخاذ الإجراء المناسب لإعادة تحسين الانبعاثات عند تلقي المعلومات المتعلقة بالاحتباس الحراري [١].

وتذهب دراسة أعدها فريق من الاقتصاديين إلى أن عدم التخفيض الجدي لانبعاثات الكربون سيؤثر على التصنيف الائتماني لثمانين دولة ذات سيادة سوف تواجه انخفاضاً في المتوسط بمقدار ٢.٤٨ درجة بحلول نهاية القرن، ذكرت من هذه الدول انخفاض التصنيف الائتماني للهند وكندا بأكثر من خمس درجات، وانخفاض التصنيف الائتماني للصين بثماني درجات، مما يؤدي إلى مدفوعات فائدة إضافية على الديون السيادية تكلف ما بين ١٣٧ و٢٠٥ مليار دولار؛ مع التأكيد على أن هذه التكلفة هي مجرد جزء صغير من العواقب الاقتصادية المترتبة على انبعاثات الغازات الدفيئة غير المقيدة[٢].

---

(1) University of Cambridge, Cambridge Judge Business School, The value of climate change research, 5 October 2015, For more information, follow the link: Last access: 8/4/2024.
https://www.jbs.cam.ac.uk/sustainability/climate-and-the-economy/

(2) University of Cambridge, Cambridge Judge Business School, Emissions and credit, 18 March 2021, For more information, follow the link: Last access: 9/4/2024.

ثانياً: التلوث والأمن الاقتصادي:

التلوث يُعد من التهديدات البيئية الخطيرة التي تؤثر سلباً على الامن الاقتصادي فالتلوث لا يعرف حدودا: حيث نجد الملوثات تنتشر في جميع أنحاء النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية، مما يؤدي إلى تدهور الموارد الاقتصادية الطبيعية التربة والماء والهواء، وبالضرورة تضر بالمورد البشري، ويتم انتشار الكثير من الملوثات على مستوى العالم من جانب عن طريق النقل الجوي. ومن جانب أخر عبر الاقتصاد العالمي عن طريق سلاسل الغذاء والإنتاج، مما يضر بالعناصر الكلية للإنتاج الاقتصادي.

كذلك يسبب التلوث ضرراً بالصحة البشرية، وتتنوع هذه الاضرار بتنوع أنواع التلوث وخطورتها، مما يؤثر سلباً على أهم الموارد الاقتصادية وهو المورد البشري، فمن جانب يقلل من قدراته الإنتاجية إما بالوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي عن الإنتاج والعمل؛ ومن جانب أخر يزيد من تكاليف الرعاية الصحية للأفراد والمجتمعات المتضررة من التلوث البيئي؛ ومن صور التلوث البيئي وأضرارها على الصحة البشرية:

١- تلوث الهواء:

تلوث الهواء يمثل أهم المخاطر البيئية التي تهدد صحة الإنسان، كما يهدد بتغير المناخ، فجودة الهواء ترتبط بحماية مناخ الأرض حيث نجد أن العديد من العناصر الملوثة للهواء تشكل مصادر لانبعاثات الغازات الدفيئة؛ ولذلك فإن السياسات الرامية إلى الحد من تلوث الهواء تمثل استراتيجية لتغيير المناخ، يقصد بتلوث الهواء تلوث البيئة الداخلية أو الخارجية بأي عامل كيميائي أو فيزيائي أو بيولوجي يغير الخصائص الطبيعية للغلاف الجوي[١]،

---

https://www.jbs.cam.ac.uk/2021/emissions-and-credit/

(1) UN, World Health organization, New WHO Global Air Quality Guidelines aim to save millions of lives from air pollution, 22 September

وهذه الملوثات تلحق ضرراً بالبيئة الهوائية وتؤدي إلى تدهور صحة الانسان، ويتدرج هذا الضرر بحسب نوع الضرر بالبيئة الهوائية ومدى قوته.

ويقدر البنك الدولي أن كلفة تلوث الهواء العالمية في عام ٢٠١٩ م تقدر بما يقارب ٨.١ تريليون دولار، أي ما يعادل ٦.١% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي [١].

وتشير منظمة الصحة العالمية في مبادئها التوجيهية الجديدة إلى أن ملوثات الهواء الأشد ضرراً على الصحة هي الجسيمات الدقيقة الجسيمات (PM) والأوزون (O_3) وثاني أكسيد النيتروجين (NO2) وثاني أكسيد الكبريت (SO2) وأول أكسيد الكربون (CO) [٢]؛ وتظهر بيانات منظمة الصحة العالمية أن ٩٩% من سكان العالم – الجميع تقريبا – يتنفسون هواء يحتوي على مستويات عالية من الملوثات، ونجد أن الدول التي تعاني من أعلى معدلات التعرض لتلوث الهواء هي الدول منخفضة الدخل وكذلك متوسطة الدخل؛ ويتسبب تلوث الهواء سواء في المدن أو الريف بأضرار خطيرة على بصحة الانسان منها [٣]:

2021, follow the link: Last access: 10/٤/2024. https://www.who.int/news/item/22-09-2021-new-who-global-air-quality-guidelines-aim-to-save-millions-of-lives-from-air-pollution

(1) The World Bank, Pollution, Last Updated: Sep 19, 2023, for more information, follow the link: Last access: ١٢/4/2024: https://www.worldbank.org/en/topic/pollution

(2) UN, World Health organization, New WHO Global Air Quality Guidelines aim to save millions of lives from air pollution, Ibid.

(3) UN, World Health organization, Air pollution, for more information, follow the link: Last access: 10/4/2024. https://www.who.int/health-topics/air-pollution#tab=tab_1

أ- **أمراض الجهاز التنفسي الحادة والمزمنة:** حيث يسبب قصور في نمو الرئتين، وتفاقم الربو والتهاب الشعب الهوائية المزمن وانتفاخ الرئة.

ب- **أمراض السرطان:** خاصة سرطان الرئة، ويرتبط التعرض الطويل المدى لتلوث الهواء بزيادة خطر الإصابة بأنواع أخرى من السرطان.

ج- **أمراض الاوعية الدموية:** ويرتبط التعرض لتلوث الهواء بارتفاع ضغط الدم وازدياد معدل ضربات القلب مما يسبب أزمات قلبية وكذلك السكتات الدماغية التي تعد من الأسباب الأكثر شيوعا للوفاة المبكرة.

وقد بدأت تظهر أيضا أدلة على تأثيرات أخرى لتلوث الهواء مثل داء السكري والأمراض العصبية.

وتصل تقديرات حالات الوفاة المبكرة الناتجة عن تلوث الهواء إلى سبعة ملايين حالة وفاة سنويا، ويشير البنك الدولي بأن أكثر من ٩٥% من الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل [١].

كما يؤدي تلوث الهواء إلى فقدان ملايين السنوات الإضافية من سنوات العمر الصحية للبشر، مما يقلل من قدرات البشر الإنتاجية بالعجز الكلي أو الجزئي عن الإنتاج والعمل، حيث بلغ العبء الاقتصادي للتلوث المرتبط

Centers for Disease Control (CDC), Air Pollution, for more information, follow the link: Last access:10/4/2024: https://www.cdc.gov/climateandhealth/effects/air_pollution.htm

Centers for Disease Control (CDC), Air Pollution, for more information, follow the link: Last access: 10/٤/2024: https://www.cdc.gov/climateandhealth/effects/air_pollution.htm

(1) The World Bank, Pollution, Ibid.

بالوفيات المبكرة والمراضة [١] ما يعادل من ٥ إلى ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان. مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي [٢].

ولا يقف أثر تلوث الهواء على رأس المال البشري بل يمتد إلى العديد من الموارد الاقتصادية الأخرى، منها **تدهور المحاصيل الزراعية** مما يقلل من الإنتاج الزراعي ويؤثر على الأمن الغذائي؛ كما تسبب المواد الكيميائية الضارة الملوثة للهواء إلى **تآكل البنى التحتية** والمباني، مما يضع تكلفة اقتصادية مزدوجة كلفة المتلف وتكلفة الإصلاح والاستبدال؛ كذلك يؤثر تلوث الهواء بانخفاض اعداد السياح وانخفاض فترة اقامتهم مما يضر بإيرادات القطاع السياحي.

٢- تلوث الماء:

الماء أساس الحياة على كوكب الأرض، ويغطي الماء أكثر من ثلثي كوكب الارض، ويمثل الماء العذب أقل من ١ % من إمدادات المياه في العالم؛ ومع ازدياد عدد البشر في العالم، يتزايد الطلب على الماء لاحتياجات البشرية العديدة والمتنوعة كالشرب والصرف الصحي والزراعة وإنتاج الطاقة؛ وعلى جانب أخر نجد أن النشاط البشري وتغير المناخ يعملان على تعطيل دورات انتاج الماء الطبيعية، مما يهدد "الأنظمة البيئية للمياه العذبة" مصدر الماء على كوكبنا؛ ويشكل التلوث تحديات إضافية [٣] على الأمن المائي، فالماء ضروريًا للحياة، لكن تلوثه يُشكل خطرًا مدمراً على صحة الانسان وجودة الحياة والوصول إلى الموارد الأساسية ؛ من صور هذه الاخطار المدمرة:

---

[١] مصطلح "المراضة" يستخدم في المجال الطبي والإحصائي للتعبير عن مدى انتشار مرض معين بين السكان.

[2] The World Bank, Pollution, Ibid.

[3] UN Environment Programme, About water, for more information, follow the link: Last access: ١٢/4/2024: https://www.unep.org/explore-topics/water/about-water#

–الأمراض المنقولة بالمياه: مثل الإسهال والتيفوئيد والكوليرا، حيث تنتشر هذه الأمراض بسبب شرب الماء الملوث أو استخدام المياه الملوثة في الطهي أو الاستحمام.

– التسمم: حيث يحدث التسمم من شرب الماء الملوث بالمعادن الثقيلة أو المواد الكيميائية السامة.

–الأمراض الجلدية: حيث تُسبب ملامسة الماء الملوث تهيجًا وحكة وجروحًا في الجلد.

– الصحة العامة وجودة الحياة: نقص الوصول إلى الماء النظيف يُؤدي إلى صعوبات في النظافة الشخصية وطهي الطعام وغسيل الملابس وتنظيف المنازل، مما يُؤثر على الصحة العامة ونوعية الحياة.

– التدهور البيئي: حيث يؤدي تلوث الماء إلى موت الأسماك والنباتات، مما يُؤثر على التنوع البيولوجي والنظم البيئية.

– النزاعات على الموارد المائية: عدم قدرة الافراد على الوصول للموارد والاحتياجات الأساسية للماء النظيف يؤجج النزاعات على المياه، حيث يؤدي نقص الماء إلى صراعات بين الأفراد والجماعات على الموارد المائية.

– الهجرة: حيث يُضطر الناس إلى الهجرة من مناطقهم بسبب نقص المياه أو تلوثها.

٣- تلوث التربة:

تلوث التربة: يشير إلى مواد كيميائية ومواد في التربة لها تأثير سلبي كبير على أي كائنات حية أو وظائف التربة. وتشمل ملوثات التربة مركبات عضوية وغير عضوية، وبعض النفايات العضوية، وما يسمى بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق".

تعد التربة موردًا طبيعيًا أساسيًا للحياة، وتلوث التربة يشكل خطرًا كبيرًا على الأمن الاقتصادي، طبيعة التربة تعمل كمرشح وعازل للملوثات، ولكن قدرة التربة على التكيف مع الملوثات محدودة، بحيث إذا تم تجاوز قدرة التربة

على التخفيف من آثار الملوثات، تتحول التربة إلى قنبلة موقوتة ذات أخطار مدمرة لأجزاء أخرى من البيئة، من صور هذه الاخطار [1]:

١. **تهديد الامن الغذائي:** إن جودة وسلامة الغذاء الذي نتناوله يرتبط بشكل مباشر بمستوى الملوثات في التربة، فانخفاض خصوبة التربة يرتبط بارتفاع مستوى الملوثات السامة التي تعيق نمو المحاصيل وتقلل من التنوع البيولوجي للتربة، مما يؤثر سلباً على نمو المحاصيل ونوعيتها، وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، مما يُشكل تهديدًا للأمن الغذائي ويزيد من تكاليف الإنتاج.

٢. **تدهور التربة:** ارتفاع مستوى ملوثات التربة يؤدي إلى سلسلة من عمليات ينتج عنها تدهور التربة، تبدأ هذه السلسلة من فقدان التنوع البيولوجي للتربة، يتبعها عملية انخفاض الكربون العضوي في التربة، مما يسفر عن تدمير بنية التربة وزيادة قابلية التربة للتآكل.

٣. **تدهور جودة المياه:** تتسرب الملوثات من التربة الملوثة إلى المياه الجوفية فتلوثها، مما ينتج عنه من جانب نقص المياه النظيفة، ومن جانب أخر زيادة التكاليف الاقتصادية لمعالجة المياه.

٤. **تدهور السلسلة الغذائية:** تسرب الملوثات من التربة إلى المياه الجوفية، وكذلك تسرب الملوثات إلى النبات يترتب عليه دخولها إلى السلسلة الغذائية، حيث تتراكم الملوثات في الأنسجة النباتية وكائنات التربة، وتنتقل الملوثات من النباتات إلى الحيوانات والطيور والبشر، ويزيد تركيز الملوثات مع صعودها في السلسلة الغذائية.

---

[1] FAO and UNEP, Global Soil Partnership, for more information, follow the link: Last access: 12/٤/2024: https://www.fao.org/global-soil-partnership/areas-of-work/soil-pollution/en/

٥. **الاضرار بالمورد البشري:** التربة الملوثة تسبب تلوث المحاصيل الغذائية بالمعادن الثقيلة والمواد الكيميائية السامة، مما يؤدي إلى إصابة لإنسان بأمراض خطيرة عند تناول هذه المحاصيل وهذا يؤدي من جانب إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، ومن جانب أخر يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بسبب العجز الكلي أو الجزئي عن العمل، وتشير دراسة للبنك الدولي إلى أن التعرض للمواد الكيميائية الضارة، مثل الرصاص، يسبب أضراراً مدمرة لرأس المال البشري منها [1]:

– أنه في عام ٢٠١٩ م توفى أكثر من ٥.٥ مليون إنسان متأثراً بأمراض القلب والأوعية الدموية الناجمة عن التعرض للرصاص، ٩٠% منهم أي ما يقرب من خمسة مليون إنسان من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.

– من الاثار المدمرة أيضاً فقد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات ٧٦٥ مليون نقطة في معدل الذكاء في عام ٢٠١٩ م كذلك.

– تقدر التكلفة الاقتصادية للتعرض للرصاص بـ ٦ تريليون دولار، أي ما يعادل ٦.٩% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

---

[1] Bjorn Larsen –Ernesto Sánchez-Triana, Global health burden and cost of lead exposure in children and adults: a health impact and economic modelling analysis, Published: September 11 - 2023, for more information, follow the link: Last access: 12/٤/2024: https://doi.org/10.1016/S2542-5196(23)00166-3

المبحث الثاني
أثر التهديدات البيئية على الأمن المجتمعي

الأمن الاجتماعي أحد أهم جوانب الأمن الإنساني، وتشكل التهديدات البيئية تحديات كبيرة للأمن الاجتماعي من خلال تهديد الاحتياجات الاجتماعية الأساسية مثل: جودة الحياة والخدمات الأساسية "الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم" حيث تهدد رفاهية الأفراد والمجتمعات وتعيق مسار التنمية المستدامة؛ وتهديد الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

وتعرض الدراسة جانباً من التهديدات البيئية للأمن الاجتماعي من خلال النظم التالي.

الفرع الأول
أثر التهديدات البيئية على جودة الحياة والخدمات الأساسية

يهدف الأمن الاجتماعي إلى ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على احتياجاتهم الأساسية من " الماء والغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم"؛ إلا إن التهديدات البيئية تؤثر سلباً بل وتقوض قدرة الدول والمجتمعات البشرية على تقديم هذه الاحتياجات الأساسية للأفراد؛ من ذلك:

ارتباط الأمن المجتمعي بأهداف التنمية المستدامة: نشير بداءة إلى أن الأمن المجتمعي وأهداف التنمية المستدامة مفهومين مترابطين بشكل وثيق، فأهداف فالأمن المجتمعي تتشابك وتتداخل مع أهداف التنمية المستدامة، فالمجتمعات الآمنة والمستقرة هي بيئة خصبة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعد التهديدات البيئية مقوضاً لكلاً منهما.

أثر التهديدات البيئية على توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد:

١- أثر التهديدات البيئية على الفقر:

للفقر أبعاد عديدة، من أهم أسبابه البطالة، والاستبعاد الاجتماعي، وارتفاع معدل تعرض بعض السكان للكوارث والأمراض وغيرها من الظواهر التي تمنعهم من أن يكونوا منتجين؛ ويهدف الأمن الاجتماعي إلى عيش حياة كريمة خالية من الفقر والعوز؛ لذا يلزم أن تعمل أنظمة الحماية الاجتماعية بقوة وفاعلية للتخفيف من آثار الفقر والحيلولة دون وقوع العديد من البشر فريسة في براثنه؛ وعلى الرغم من توسع نطاق الحماية الاجتماعية خلال أزمة كوفيد-١٩، إلا أن ٥٥ % من البشر – ما يقرب من ٤ مليار إنسان – لا يتمتعون بالحماية على الإطلاق؛ يعد القضاء على الفقر المدقع للبشر جميعاً هدفًا محوريًا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م؛ وإشكالية الفقر غاية في الخطورة حيث تشير الدراسات والتقارير الدولة لما يلي [١]:

– عشر سكان العالم ١٠% من البشر على كوكب الأرض أي ما يعادل ٧٠٠ مليون إنسان يعيشون في فقر مدقع على أقل من دولارين يوميا؛ وتفيد الدراسات أن الغالبية العظمى ممن يعيشون على أقل من دولارين يوميا ينتمون إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

---

(1) UN Environment Programme, Goal 1: End poverty in all its forms everywhere, for more information, follow the link: Last access: ٢٠/4/2024:https://www.un.org/sustainabledevelopment/poverty/

Jafino, Bramka Arga; Walsh, Brian; Rozenberg, Julie; Hallegatte, Stephane, Revised Estimates of the Impact of Climate Change on Extreme Poverty by 2030, Policy Research Working Paper ;No.9417. © World Bank, Washington, DC. URI, follow the link: Last access: ٢٠/٤/2024: https://hdl.handle.net/10986/34555

– وتزداد المعدلات العالية للفقر غالبا في البلدان الصغيرة والهشة والبلدان المتضررة من النزاعات؛ وتتضح مدى الخطورة عندما ندرك أن المجتمعات الفقيرة هي الأكثر تأثراً بالتهديدات البيئية، مما يُفاقم من إشكالية الفقر وعدم المساواة.

– الفقر لا يقتصر فقط على نسبة البطالة حيث يطال الفقر أيضاً العاملين والموظفين حيث نجد أن ٨% من الموظفين وأسرهم في كل أنحاء العالم عانوا من الفقر المدقع في عام ٢٠١٨.

– وتشير التقديرات المتعلقة بتأثير تغير المناخ على الفقر المدقع أنه بحلول عام ٢٠٣٠ م قد يتراوح نطاق عدد أن الأشخاص الذين يقعون في براثن الفقر بسبب تغير المناخ فقط ما بين ٣٢ مليونًا و١٣٢ مليونًا في معظم السيناريوهات.

– تشكل تهديدات البيئية سلسة تبدأ من الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى خسائر اقتصادية ضخمة؛ تصحبها الاضرار الصحية، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بحيث تؤدي مجتمعة إلى الفقر والتشرد وفقدان سبل العيش مما يفاقم من الفقر والعوز.

– يطال الفقر الأشخاص الأكثر ضعفاً حيث تشير الدراسات إلى أن طفل واحد من كل خمسة أطفال يعيش في فقر مدقع؛ وفي عام ٢٠١٨ م نجد أن المساعدات المالية المقدمة للأمهات ذوي الاحتياج لم يتمتع بها سوى ٤١% من الوالدات.

٢- أثر التهديدات البيئية على الجوع:

للجوع عوامل متعددة ومتضافرة بشكل مخيف، من أهم هذه العوامل الوباء والصراعات وتغير المناخ وتفاقم عدم المساواة؛ ويهدف الأمن الاجتماعي إلى ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء؛ وفي ذات الوقت يعد القضاء على الجوع هدفًا محوريًا لخطة التنمية المستدامة لعام

٢٠٣٠ م؛ إلا أن فاقة الجوع وانعدام الأمن الغذائي مهدد خطير ومثير للقلق خاصة منذ عام ٢٠١٥ م، حيث تشير الدراسات والتقارير الدولة لما يلي [١]:

نقص التغذية: في عام ٢٠١٧ م عانى ٨٢١ مليون إنسان من نقص التغذية، وفي عام ٢٠١٩ م واجه ما يقدر بنحو ٢ مليار انسان انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد [٢]، وتصاعد هذا العدد بشكل خطير ومثير للقلق بزيادة تصل إلى ٣٩١ مليون إنسان في عام ٢٠٢٢ م ليصبح إجمالي البشر الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد ما يقدر بنحو ٢.٤ مليار إنسان [٣].

الجوع المزمن: بحلول عام ٢٠٢٢ م عانى من وطأة الجوع المزمن ما يقرب من ٧٣٥ مليون إنسان أي ما يعادل ٩.٢٪ من البشر على كوكب الأرض؛ وهو ارتفاع صادم مقارنة بعام ٢٠١٩. تؤكد هذه البيانات خطورة الوضع، وتكشف النقاب عن أزمة متنامية.

تشتد المعاناة في البلاد النامية: حيث تعيش الغالبية العظمى من جوعى العالم في البلدان النامية، حيث يعاني ما يقرب من ١٣% من السكان في البلاد النامية من نقص التغذية؛ يزداد اشتداد المعاناة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث نجد أنها الأعلى في معدل انتشار الجوع، حيث ارتفعت نسبة الجوعى مما يقرب من ٢١% في عام ٢٠١٤ م إلى ما يزيد عن ٢٣% في عام ٢٠١٧ م.

كذلك الأمر فيما يتعلق بنقص التغذية، فقد سبق الإشارة إلى أنه في عام ٢٠١٧ م عانى ٨٢١ مليون إنسان من نقص التغذية على مستوى العالم، كان نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من هذا العدد ٢٣٧ مليونا في ٢٠١٧ م أي ما

---

(1) UN Environment Programme, Goal 2: Zero Hunger, for more information, follow the link: Last access: ٢٠/4/2024: https://www.un.org/sustainabledevelopment/poverty/

(٢) يشير هذا التصنيف إلى عدم حصولهم على التغذية الكافية.

(3) UN Environment Programme, Goal 2: Zero Hunger, Ibid.

يعادل ٢٨% من إجمالي البشر الذي يعانون من نقص التغذية؛ ويزداد القلق عندما نعلم أن عدد الأشخاص الذي كانوا يعانون من نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء كان ١٩٥ مليونا في ٢٠١٤ ثم أرتفع إلى ٢٣٧ مليونا عام ٢٠١٧ م.

تشتد المعاناة على الأطفال: في عام ٢٠١٨ م ما يقرب من ١٤٩ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من نقص التغذية المزمن، وهذا يعني أن المعاناة طالت ٢٢% من إجمالي عدد الأطفال دون سن الخامسة في كل العالم؛ ويتسبب فقر التغذية في ٤٥% من الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة؛ وهذا يعني أنه يتوفى ما يزيد عن ٣ مليون طفل دون الخامسة من عمره بسبب فقر التغذية سنويا؛ ومن نجى من الوفاة لم تتوقف معاناتهم حيث أستمرت على وجه أخر ففي عام ٢٠٢٢ م عانى ما يقرب من ١٤٨ مليون طفل من توقف النمو، وتأثر ٤٥ مليون طفل دون سن الخامسة بالهزال.

التنمية المستدامة وعقبة الجوع: يشكل الجوع الشديد وسوء التغذية عقبة كبرى أمام تحقيق التنمية المستدامة، حيث يخلقان فخاً يمثل حلقة مفرغة يصعب الخروج والفكاك من براثنها، فالبشر الذين يعانون من وطأة الجوع وسوء التغذية تقل وتضعف قدراتهم على الإنتاج والعمل مما يجعلهم أقل إنتاجية وأكثر عرضة للأمراض، مما يسفر عن ضعف قدرتهم على العمل والكسب وعجزهم عن تحسين أوضاعهم المعيشية.

الندرة والأمن الغذائي: وتزداد إشكالية الجوع ونقص التغذية تعقيداً حيث ساهمت مجموعة من العوامل في ندرة الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية من أهمها الصراعات الداخلية والدولية، والصدمات المناخية المتتالية، ضعف وانعدام الأمن الاجتماعي في العديد من الدول، وارتفاع تكاليف متطلبات المعيشة الاساسية، وانخفاض الإنتاج الغذائي؛ لذا توجه العديد من الدراسات إلى ضرورة زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة لتحقيق العديد من الأهداف:

الحد من الجوع والفقر وتحسين الأمن الغذائي: حيث توفر ٥٠٠ مليون مزرعة صغيرة في جميع أنحاء العالم، ما يصل إلى ٨٠ في المائة من غذاء سكان الدول النامية، تعتمد معظم هذه المزارع على الأمطار، لذا يعد الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال هو طريقة هامة لزيادة الأمن الغذائي والتغذية للبلدان الأشد فقرا، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الغذائي في الأسواق المحلية والعالمية.

وخلق المزيد من فرص العمل: قطاع الزراعة هو أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا للوظائف في العالم، حيث يوفر اليوم متطلبات المعيشة الاساسية لنسبة ٤٠ في المائة من البشر في العالم، بحيث تمثل الزراعة أكبر مصدر للدخل وفرص العمل بالنسبة للأسر الريفية الفقيرة.

٣- أثر التلوث على الغذاء:

قد يكون تلوث غير مرئي للعين البشرية، ولكن هذه الملوثات تنتشر في جميع أنحاء النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية والهوائية، مما يضر بجودة الطعام الذي نأكله، والمياه التي نشربها، والهواء الذي نتنفسه، ومن ثم يقوض التلوث قدرة المجتمعات على توفير الماء والغذاء الأمن صحياً للأفراد؛ بل ويقوض صحة الافراد بالأمراض الناتجة عن التلوث ويضعف قدرة الأجهزة الصحية على تقديم خدمات الرعاية الصحية للأفراد لازدياد اعداد المرضى من جانب ولنوعية الامراض الخطيرة والمستعصية الناتجة عن التلوث السابق الإشارة إليها من جانب أخر [١].

وعلى جانب أخر نجد أن الغذاء الملوث ينتشر خارج البيئة التي أصابتها الملوثات من خلال إعادة توزيعها عبر الاقتصاد العالمي عن طريق سلاسل

---

[1] FAO and UNEP, Global assessment of soil pollution – Summary for policy makers, 2021, Rome, FAO, for more information, follow the link: https://www.fao.org/documents/card/en/c/cb4827en Last access: ٢٢/٤/2024

الغذاء والإنتاج؛ مما يقوض قدرة المجتمعات الأخرى على تقديم الغذاء الامن والصحي للأفراد [١].

وتمتد آثار التلوث إلى تهديد الامن الغذائي العالمي، حيث يقوض قدرة النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية والهوائية على انتاج الغذاء الأمن والكافي للمجتمع البشري مما يعرض الأمن الغذائي العالمي للخطر.

٤- أثر التهديدات البيئية على الموارد المائية:

يمثل الأمن المائي تحديا رئيسيا ومتنامياً للعديد من دول العالم اليوم، حيث يعاني العالم اليوم من ضغوط هائلة على موارده المائية، نتيجة للعديد من العوامل منها:

ازدياد عدد السكان: في عام ١٩٥٠ كان عدد السكان يقد بـ ٢.٥ مليار نسمة، وقد بلغ عدد سكان العالم ٨ مليار نسمة في منتصف نوفمبر ٢٠٢٢ م، ومن المتوقع في خلال ثلاثين عامًا أن يزيد عدد السكان فب العالم بما يقرب من ٢ مليار إنسان ليصل إلى ٩.٧ مليار في عام ٢٠٥٠ م، ويحتمل أن يصل عدد السكان إلى ذروته عند حوالي ١٠.٤ مليار في منتصف ثمانينيات القرن الحادي والعشرين[٢].

شح الموارد المائي: يواجه العالم نقصا في الموارد المائية بنسبة ٤٠ % بين الطلب المتوقع والإمدادات المتاحة من المياه بحلول عام ٢٠٣٠؛ كما تشير الدراسات إلى أنه يتطلب لتوفير الغذاء لـ ١٠ مليار إنسان في عام ٢٠٥٠ م إن تزيد نسبة الإنتاج الزراعي ٥٠% على الأقل؛ في حين أن الإنتاج الزراعي يستهلك حالياً ٧٠% من الموارد المائية الحالية، وهذا يعني زيادة

---

(1) FAO and UNEP, Global assessment of soil pollution – Summary for policy makers, 2021, Ibid.

(2) UN, Our growing population, for more information, follow the link: Last access: 20/4/2024: https://www.un.org/en/global-issues/population

الطلب المستقبلي على الموارد المائية بالرغم من أن الموارد المائية شحيحة بالفعل في العديد من أنحاء العالم [١].

وتشير التقديرات إلى أنه يعيش أكثر من ٤٠% من البشر في مناطق تعاني من شح المياه، وبحلول عام ٢٠٤٠ م، يتوقع أن يعيش طفل واحد من كل أربعة أطفال في مناطق تعاني نقصا حادا في المياه.

عدم اليقين الهيدرولوجي[٢] : التغيرات المناخية تضع ضغوطاً متتالية على الموارد المالية حيث تؤدي التغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار إلى تغيرات في دورات المنظومات المائية أي تغير في أنماط جريان الأنهار والأنشطة المائية الأخرى، ما يسبب صعوبة في عدم إمكانية التنبؤ بدقة بكمية المياه المتاحة، وزيادة تواتر موجات الفيضانات ونوبات الجفاف وشدتها. مما يؤدي إلى ازدياد حالات الجفاف والفيضانات، مما يخل بالتوازن الطبيعي للمياه ويقلل من توفرها.

ويصل عدد البشر الأكثر عرضة للمعاناة ١.٥ مليار إنسان، منهم مليار إنسان يعيشون في أحواض موسمية و٥٠٠ مليون إنسان يعيشون في دلتا الأنهار. وتشكل نوبات الجفاف، على سبيل المثال لا الحصر، قيودا على الفقراء في المناطق الريفية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على هطول الأمطار في زراعة الكفاف [٣].

---

(1) UN World Water Development Report 2022, UN-Water Publications, 21 March 2022, , for more information, follow the link: Last access: 12/4/2024: https://www.unwater.org/publications/un-world-water-development-report-2022

(٢) عدم اليقين الهيدرولوجي هو مصطلح يشير إلى صعوبة التنبؤ بدقة بكمية المياه المتاحة في مكان وزمان محددين.

(3) The World Bank, WATER RESOURCES MANAGEMENT, Last Updated: Oct 05, 2022, for more information, follow the link: Last access: ١٢/4/2024: https://www.worldbank.org/en/topic/waterresourcesmanagement

بناء قدرات المجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث والصدمات:
يلزم على الدول والمجتمعات بناء القدرات من خلال تحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، ثم دعم الممارسات الزراعية المستدامة من خلال تعزيز البنية التحتية الريفية، وتوفير فرص التعليم والتدريب للمزارعين؛ مما يسهم في قدرة المجتمعات على الصمود وتطوير نفسها وبناء قدراتها لتحقيق التنمية المستدامة؛ من ذلك:

١. نجد أن الفقر في مجال الطاقة يشكل عائقا رئيسيا أمام خفض الجوع وكفالة إنتاج العالم ما يكفي من الغذاء للوفاء بمتطلبات المستقبل، حيث نجد أن ١.٤ مليار إنسان في أنحاء العالم لا يحصلوا على الكهرباء حيث يعيش معظمهم في المناطق الريفية في الدول النامية؛ وغني عن البيان أن تعزيز البنية التحتية للمناطق الريفية سيعزز من الإنتاج ويتبعه بناء القدرات اللازمة لتحقيق الأهداف.

٢. منذ بداية القرن العشرين نجد أن حقول المزارعين قد خسرت نحو ٧٥ في المائة من تنوع المحاصيل، وتبرز هنا أهمية بناء القدرات والدعم الذي يدفع نحو الاستخدام الأفضل للتنوع الزراعي؛ مما يساهم في توفير الغذاء الصحي وفي تحسين معيشة المجتمعات الزراعية وفي توفير أنظمة زراعية أكثر مرونة واستدامة.

٣. دعم وبناء قدرات المرأة – خاصة المعيلة – في الزراعة حيث تذهب بعض التقديرات إلى أنه إذا حصلت المزارعات على الموارد التي يحصل عليه المزارعون لقل عدد الجوعى في العالم بمقدار يصل إلى ١٥٠ مليون شخص.

٤. المشاركة المجتمعية النشطة في صنع السياسات قد تحدث فرقا في معالجة الفقر، حيث تضمن تعزيز الحقوق، وطرح الاشكاليات لإيجاد الحلول ومشاركة المعرفة بين الأجيال، وتشجيع التفكير والابتكار.

٥. تقديم الدعم الدولي والحكومي من أجل المساعد في تهيئة بيئة مواتية لخلق فرص توظيف وعمل تخدم مصلحة الأشخاص الأكثر ضعفاً من الفقراء والمهمشين.

٦. إشراك القطاع الخاص بتقديم دور رئيسي في النمو الاقتصادي والمساهمة في الحد من الفقر، وتعزيز الفرص الاقتصادية للأشخاص الأكثر ضعفاً.

٧. تعظيم الاستفادة من المساهمات العلمية من أجل بناء قدرات المجتمعات في شتى المجالات الداعمة للبيئة والتنمية المستدامة.

الفرع الثاني

أثر التهديدات البيئية على الاستقرار والتماسك الاجتماعي

تُشكل التهديدات البيئية، كتغير المناخ وتباعاته ونقص الموارد المائية وتلوث البيئة تحديات متزايدة للأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي في العديد دول العالم، وتتنوع تأثيرات التهديدات البيئية على الاستقرار والتماسك الاجتماعي، نعرض لجانب منها فيما يلي:

١- **الهجرة والنزوح:** تؤدي الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات، إلى نزوح ملايين الأشخاص من منازلهم، مما يُشكل ضغوطًا على المجتمعات المضيفة ويُهدد الاستقرار.

تقدر دراسة تناولت ثلاث مناطق تمثل مجتمعة ٥٥% من سكان العالم النامي وهي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية، إلى أن تغير المناخ بحلول عام ٢٠٥٠ سيدفع ما يقرب من ١٤٣ مليون إلى الهجرة داخل بلدانهم هربا من الآثار البطيئة لتغير المناخ[١].

---

[1] Rigaud, Kanta Kumari; de Sherbinin, Alex; Jones, Bryan; Bergmann, Jonas; Clement, Viviane; Ober, Kayly; Schewe, Jacob; Adamo, Susana; McCusker, Brent; Heuser, Silke; Midgley, Amelia. 2018. Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration. © World Bank, Washington, DC. URI , follow the link: Last access: ٢٠/٤/2024: https://hdl.handle.net/10986/29461

وأشارت الدراسة إلى أن المناطق المتوقع الهجرة منها هي المناطق الأقل قدرة على البقاء والتي تعاني من: الجفاف ونقص المياه، خاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛ والمناطق التي تعاني من التصحر وتدهور الأراضي، مما يُؤدّي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وقلة فرص الكسب؛ وكذلك المناطق الساحلية المنخفضة المهددة بالغرق بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر؛ وأيضاً المناطق التي تعاني من الأعاصير والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى.

وتشتد المعاناة في البلاد والمناطق الأكثر فقرا حيث نجد هي الأكثر عرضة لتغيرات المناخ، وهي الأكثر تضررا، والاضعف قدرة على مواجهة الاضرار المترتبة على التهديدات البيئية.

٢- **البؤر الساخنة للهجرة المناخية:** وهي المناطق والبلدان التي يتوقع أن تواجه تدفقاً كبيراً من المهاجرين بسبب آثار تغير المناخ، حيث يصاحب هذه الهجرة امتداداً وانتقالاً للمعاناة من المناطق الأقل قدرة على البقاء إلى المناطق المهاجر مما يشكل عبئاً على المجتمعات المضيفة حيث تعاني من:

أ. زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية كالمياه والغذاء والأراضي الزراعية والعمرانية؛ عدم كفاية البنية التحتية: مثل السكن والنقل والطاقة، حيث قد تكون غير كافية لاستيعاب المهاجرين الجدد.

ب.إجهاد أنظمة الدعم الاجتماعي: مثل أنظمة الصحية والتعليم، حيث يزداد عليها الضغوط بسبب تدفق المهاجرين والعجز عن التعامل مع هذه الاعداد الكبيرة وتقديم الخدمات اللازمة لهم.

٣- **التوترات الاجتماعية:** نتيجة الضغط على الموارد والخدمات تزداد المتطلبات والاحتياجات وتقل فرص الحصول الموارد والخدمات مما قد يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية بين المقيمين والمهاجرين.

٤- **الصراع على الموارد:** عندما تقل فرص الحصول الموارد المحدودة، كالماء والغذاء والأراضي تظهر المنافسة على هذه الموارد، مما يؤدي إلى نشوب صراعات بين المجموعات المختلفة مما يهدد السلام الاجتماعي ويشكل عائقاً أمام أوجه التعاون المجتمعي لمواجهة التحديات المشتركة.

٥- **التشريد:** تجبر الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف البشر على مغادرة منازلهم ومناطق أقامتهم مما يسبب تشريداً جماعياً يفكك المجتمعات ويؤدي إلى فقدان المأوى والخدمات الأساسية.

المبحث الثالث
أثر التهديدات البيئية على الأمن السياسي

مفهوم الأمن السياسي يشير إلى حالة الاستقرار والسلامة التي تنعم بها دولة أو منطقة ما وتتيح لها حماية سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ومواطنيها من أي تهديدات داخلية أو خارجية؛ ويهدف الأمن السياسي إلى حماية مصالح الدولة الحيوية من الداخل والخارج [١].

التهديدات البيئية مثل تغير المناخ والتلوث ونقص الموارد الطبيعية، من العوامل الرئيسية التي تهدد الأمن السياسي على عدة مستويات منها الأمن السياسي المحلي والأمن السياسي الإقليمي والأمن السياسي الدولي، ومن صور هذه التهديدات [٢]:

زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي: التهديدات البيئية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراع على الموارد مثل الماء والغذاء والأرض، وتفاقم الفقر وعدم المساواة قد يؤدي إلى احتجاجات شعبية واضطرابات سياسية، مما يشكل تهديدًا للنظم السياسية.

تهديد الأمن القومي :كذلك نجد أن التهديدات البيئية تضعف قدرة الدول على حماية أراضيها ومواطنيها مما يشكل تهديدًا للأمن القومي.

مما قد يؤدي إلى عنف وعدم استقرار وهجرة جماعية بسبب الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات مما يُشكل عبئًا على الدول المضيفة ويؤدي إلى توتر اجتماعي وسياسي؛

---

[١] د. أبو بكر محمود، الأمن السياسي: مفهومه ونظرياته وأدوات تحقيقه، دار المسيرة للنشر والتوزيع والتسويق، عام ٢٠١٠ م./ د. عبد الرحمن البكري، الأمن السياسي في الدول العربية – التحديات والآفاق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، عام ٢٠١٢ م. / Nye, Joseph S, Soft power - The use of persuasive attraction to achieve foreign policy goals, Public Affairs, 2004.

[2] Rigaud, Kanta Kumari; And others, Ibid. / UN Environment Programme, Goal 2: Zero Hunger, Ibid

خلق موجات لجوء: تؤدي الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات، إلى نزوح ملايين الأشخاص من منازلهم، مما يُشكل ضغوطًا على المجتمعات المضيفة ويؤدي إلى صراعات على الموارد وتوتر اجتماعي وسياسي يهدد الاستقرار.

التوترات الدولية: ندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء والطاقة قد تؤدي إلى زيادة التوترات الدولية الذي قد يتطور إلى نشوب صراعات بين الدول أو داخل الدول للسيطرة على هذه الموارد.

بناء قدرات المجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث والصدمات: يلزم على الدول والمجتمعات بناء القدرات من خلال تحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، ثم دعم الممارسات الزراعية المستدامة من خلال تعزيز البنية التحتية الريفية، وتوفير فرص التعليم والتدريب للمزارعين؛ مما يسهم في قدرة المجتمعات على الصمود وتطوير نفسها وبناء قدراتها لتحقيق التنمية المستدامة؛ من ذلك:

المواجهة وبناء القدرات: تشكل التهديدات البيئية تحدياً خطيراً للأمن السياسي ويجدر بالدول والمجتمعات مواجهة التحديات البيئية بخطوات جادة؛ وبناء القدرات لمكافحة هذه التهديدات وآثارها على الأمن السياسي من خلال:

١. معالجة تغير المناخ: باتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة "غازات الاحتباس الحراري" ورسم وتنفيذ السياسات اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ.

٢. إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام؛ وتطوير السياسات اللازمة لضمان توفر الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

٣. تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التهديدات البيئية وبناء الأمن البيئي العالمي

٤. تقديم دعم للمجتمعات المتضررة من آثار التهديدات البيئية: لمساعدتها على التكيف وبناء قدرتها على الصمود.

٥. الارتقاء بالوعي العام حول خطورة التهديدات البيئية وتأثيرها على الأمن السياسي.

٦. دعم التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

٧. تحقيق الردع الجزائي لحماية الأمن البيئي: تلتزم الدول بتعزيز الأمن البيئي من خلال سن قوانين رادعة لحماية البيئة ومكافحة الجرائم البيئية.

الفصل الثاني
الاستراتيجية الجنائية الدولية لحماية الأمن البيئي

الأمن البيئي بات حقاً أساسياً من حقوق الإنسان [١] تسعى أجهزة المجتمع الدولي من خلال المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية إلى حمايته وذلك من خلال بناء الاستراتيجيات اللازمة لحماية الأمن البيئي العالمي، ثم بصياغة الأطر القانونية المنفذة لتلك الاستراتيجيات؛ وبدورها توجهت الدول من خلال تشريعاتها الوطنية إلى وضع السياسات والتشريعات الناظمة لمحاولة تنفيذ استراتيجيات المجتمع الدولي للحماية المنشودة للأمن البيئي.

وهذا الهدف الاستراتيجي "حماية الامن البيئي الإنساني" هدف وجودي ليس متعلقاً فقط بالتنمية المستدامة بل متعلق بوجود واستمرار الانسان على كوكب الأرض؛ و هذا الهدف هو في حقيقته مصلحة عالمية جوهرية يلتزم المجتمع الدولي بحمايتها من جانب الوجود بإقامتها ورعايتها وتنميتها؛ ومن جانب العدم بمنع الاعتداء الواقع عليها بسبل الوقاية والرقابة والتجريم والعقاب.

وهذا الالتزام يستدعي وجود مجموعة من الأدوات السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية لتحقيقه؛ وتختلف هذه الادوات عن ادوات السياسة الجنائية الوطنية في حماية المصالح والقيم الجوهرية، فالدولة ترتكز على أدواتها وأجهزتها وسيادتها على إقليمها؛ لتنفيذ سياساتها التنموية والوقائية والتجريمية والعقابية.

ولكن عندما ننتقل من الإطار الوطني المحلي إلى الإطار العالمي الدولي نجد أننا نفتقد هذه الأدوات، وبالرغم من افتقاد المجتمع الدولي لأدوات السياسة الجنائية

---

[١] الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الانسان، في ٨ أكتوبر ٢٠٢١ م مجلس حقوق الإنسان يعتمد قراراً بشأن حق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، للمزيد الربط التالي:
, follow the link: Last access: ٢٣/٤/2024
https://www.ungeneva.org/en/news-media/meeting-summary/2021/10/midday-human-rights-council-adopts-four-resolutions-right

الوطنية؛ إلا أن لديه مجموعة من المصالح والقيم المشتركة التي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها، ومنها موضوع دراستنا مصلحة "حماية الامن البيئي الإنساني".

وهنا يبرز الدور الابداعي للمجتمع الدولي في انشاء وتطوير أدوات السياسة الجنائية الدولية لتحقيق اهدافه الاستراتيجية المتعلقة بحماية الأمن البيئي الانساني؛ إلا أن هذه الحماية المنشودة تواجهها العديد من التحديات العالمية والوطنية؛ وقد آثر المجتمع الدولي مواجهة هذه التحديات التي تم التغلب على بعضها ومازالت الجهود الدولية مستمرة للتغلب على البعض الأخر.

وتسعى الدراسة إلى مناقشة تطور أدوات السياسة الجنائية الدولية في حماية الأمن البيئي الانساني، من خلال مناقشة تطور مواجهة هذه التحديات حيث شكلت مواجهة كل تحد أداة من أدوات السياسة الجنائية الدولية.

فيما يلي تناول أهم محطات تطور مواجهة تحديات حماية الأمن البيئي من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: تطوير رؤية المجتمع الدولي من الوعي إلى الالتزام بالحماية.
المبحث الثاني: انشاء نظام قانوني دولي لحماية الأمن البيئي "الاتفاقيات الاطارية".
المبحث الثالث: إنشاء أدوات الامتثال للالتزامات الدولية

المبحث الأول

تطوير رؤية المجتمع الدولي من الوعي إلى الالتزام بالحماية

كانت المهمة الأبرز للمجتمع الدولي هو تشكيل الوعي بالبيئة كقضية ومصلحة عالمية ثم تطوير هذا الوعي حتى يصل إلى الالتزام بحماية "الامن البيئي"؛ وتسعى الدراسة إلى تناول هذا التطور من خلال التقسيم التالي: **الأول: تشكيل الوعي بالبيئة كقضية عالمية؛ الثاني:** الانتقال من الوعي إلى "الاعتراف الدولي"، **والثالث** الانتقال من الاعتراف إلى تقرير حماية البيئة **الرابع: الانتقال من التقرير إلى الالتزام بحماية البيئة.**

المطلب الأول

تشكيل الوعي بالبيئة كقضية عالمية

يشكل التغير المناخي والتدهور البيئي تحديات عالمية عابرة للحدود، تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي .لقد شهدنا تحولًا ملحوظًا في وعي المجتمع الدولي بأهمية حماية البيئة، حيث كان التحدي الأبرز هو بداية تشكيل الوعي **واهتمام المجتمع الدولي بالبيئة** كمصلحة يتطلب حمايتها من الاخطار التي تهددها.

بدأ هذا التحدي منذ ما يربو على أكثر من خمسين عاماً؛ حيث تمثل التحدي الأول في الوعي الدولي والعالمي بالبيئة كقضية عالمية؛ وقد نجحت البشرية بإطلاق أول مؤتمر عالمي يجعل من البيئة قضية عالمية وهو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة، المنعقد ٥-١٦ حزيران/ يونية ١٩٧٢، ؛ وصدر عن المؤتمر اعلان ستوكهولم وكان نقطة الانطلاق نحو حماية البيئة حيث نجح المؤتمر في إثارة انتباه الوعي العام الدولي بالتحديات البيئية العالمية؛ وقد اعتمد المشاركون سلسلة من المبادئ للإدارة السليمة للبيئة بما في ذلك إعلان

وخطة عمل ستوكهولم للبيئة البشرية [١] وكانت إحدى وأهم النتائج الرئيسية لمؤتمر ستوكهولم هي إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) [٢].

المطلب الثاني
التطور من الوعي إلى "الاعتراف الدولي"

ومثل نقطة التطوير والانتقال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، عام ١٩٩٢ المعروف أيضاً باسم قمة الأرض [٣]، الذي عُقد بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الأول؛ حيث سعى مؤتمر ريو دي جانيرو إلى تطوير الرؤى والوعي البيئي ومحاولة إيضاح مدى الترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأن هذا الترابط متعلق بالنشأة والاستمرار وأنه لتحقيق النجاح في أحد هذه القطاعات يتطلب ذلك العمل في القطاعات الأخرى لضمان استمرارية النجاح.

وقد نجح المؤتمر في أن يمثل نقطة الانطلاق في تطوير الرؤى والوعي البيئي، من الاهتمام بالبيئة إلى السعي لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، حيث ختمت "قمة الأرض" بـ :

– الاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة كهدف يمكن تحقيقه لجميع شعوب العالم.

---

[١] الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، ٥–١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، ستوكهولم، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧ م.
https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972

[٢] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧ م.
https://www.unep.org/

[٣] الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٢، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٨ م.
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

– الإقرار بأن عملية الدمج بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف تحقيق التوازن بينها في تلبية احتياجاتنا يمثل ضرورة حيوية لاستدامة حياتنا البشرية كوكب الأرض وأن مثل هذا النهج المتكامل من خلال العمل الجاد والتعاون بين جميع الفاعلين ممكن تحقيقه.

- الادراك بأن عملية دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها يعد مفهوماً ثوريًا –في وقته– حيث أثار نقاشًا حيويًا داخل الحكومات وبين الحكومات ومواطنيها حول كيفية ضمان استدامة التنمية، الأمر الذي يتطلب انشاء تصورات جديدة وإعادة صياغة طريقة وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وإعادة صياغة سلوكياتنا وطريقة عيشنا وعملنا، وطريقة اتخاذنا للقرارات لتحقيق ضمان استدامة التنمية.

المطلب الثالث

التطور من الاعتراف إلى تقرير الحماية

كما سعى مؤتمر ريو دي جانيرو إلى الانتقال من الاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة كهدف إلى تقرير حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالفعل نجح المؤتمر في أن يمثل نقطة الانطلاق في الانتقال إلى تقرير حماية البيئة من خلال تحقيق نتائج رئيسية مثلت – فيما بعد – عدداً من أدوات حماية البيئة منها:

أولاً: تحقيق هدف رئيسي وهو إنتاج "**جدول أعمال القرن ٢١**"[١]، وهو برنامج عمل قوي واسع ومخطط يدعو إلى الاستثمار في المستقبل بنهج استراتيجيات جديدة للعمل الدولي تسعى هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في القرن ٢١.

---

[١] الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن ٢١، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٢، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٨ م.
Agenda 21

ثانياً: ومن الإنجازات العظيمة التي حققها مؤتمر ريو دي جانيرو "قمة الأرض": **إعلان ريو ومبادئه العالمية السبعة والعشرون**' هو وثيقة مثلت أداة هامة تحدد المسار نحو مستقبل أكثر استدامة، حيث حددت عدداً من التزامات الدول والشعوب لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية [١].

وعند استعراض هذه المبادئ نجد التحول واضحاً من إطار الاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة كهدف إلى إطار جديد كلياً وهو إيجاد أدوات لحماية البيئة وتحقيق استدامتها؛ فمما قررته هذه المبادئ:

– أن الدول لها الحق في استغلال مواردها الخاصة وفقًا لسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة عن ضمان ألا تتسبب في أضرار للبيئة خارج نطاق ولايتها[٢].

– يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة [٣].

– تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة [٤].

– بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث[٥].

– اتخاذ خطوات وقائية لمنع التدهور البيئي من خلال تقييم الأثر البيئي، للأنشطة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة [٦].

---

[١] الأمم المتحدة، إعلان ريو، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٢، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٨ م.

Rio Declaration

[٢] الأمم المتحدة، إعلان ريو، المرجع السابق، المبدأ ٢ بتصرف.

[٣] الأمم المتحدة، إعلان ريو، المرجع السابق، المبدأ ٣ بتصرف.

[٤] الأمم المتحدة، إعلان ريو، المرجع السابق، المبدأ ١١ بتصرف.

[٥] الأمم المتحدة، إعلان ريو، المرجع السابق، المبدأ ١٦ بتصرف.

[٦] الأمم المتحدة، إعلان ريو، المرجع السابق، المبدأ ١٧ بتصرف.

المطلب الرابع

الانتقال من التقرير إلى الالتزام بالحماية

كما سعى مؤتمر ريو دي جانيرو إلى الانتقال من تقرير حماية البيئة إلى الالتزام بحماية البيئة؛ وتمثل هذا السعي في تحقيق إنجاز هام وهو **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)** [١]: وعند استعراض هذه الاتفاقية [٢] نجد أنها قررت مجموعة من الالتزامات الدولية والوطنية لحماية المناخ من خلال عدة أطر مثلت – فيما بعد – عدداً من أدوات حماية البيئة منها:

الإطار الأول: تحديد الهدف العام:

يشمل الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي يمثله تغير المناخ. حيث هدفت إلى مكافحة التدخل البشري الخطير في النظام المناخي، من خلال السعي إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة "غازات الاحتباس الحراري" في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق الضرر بالنظام المناخي.

الإطار الثاني: الإبلاغ عن الانبعاثات:

– حيث تلتزم الدول الأطراف أن تقوم بإعداد تقرير بصفة دورية يسمى "البلاغات الوطنية" حيث يحتوي على معلومات عن انبعاثات الغازات الدفيئة "غازات الاحتباس الحراري" .

---

[١] الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

[٢] دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢١ مارس/آذار ١٩٩٤، وتحظى الاتفاقية بعضوية عالمية حيث يوجد حاليًا ١٩٨ طرفًا (١٩٧ دولة ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي)، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.

https://unfccc.int/process-and-meetings/the-convention/status-of-ratification-of-the-convention

– أن تصف الخطوات التي اتخذتها للتحكم في الغازات الدفيئة، وكذلك ما تعتزم اتخاذه من خطوات في المستقبل لتنفيذ الاتفاقية.

الإطار الثالث: **البرامج الوطنية**: **حيث تلتزم الدول الأطراف**:

– أن تقوم بإعداد وتنفيذ برامج وطنية تهدف من جانب للتحكم في انبعاثات الغازات الدفيئة ومن جانب آخر التكيف مع تأثيرات تغير المناخ.

– أن تقوم بتشجيع استحداث واستخدام التكنولوجيا الغير ضارة بالمناخ.

– التوعية العامة والتثقيف بالتأثيرات والاضرار المترتبة على تغير المناخ.

– الإدارة المستدامة للغابات والنظم الإيكولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى إزالة الغازات الدفيئة "غازات الاحتباس الحراري" من الغلاف الجوي.

– أن تقوم الدول بالتعاون مع الأطراف الأخرى للاتفاقية في تنفيذ الالتزامات السابقة.

الإطار الرابع: **التزامات دولية متمايزة**: حيث نجد أن المعاهدة حددت ثلاث مسؤوليات مختلفة لثلاث فئات من الدول الموقعة على الاتفاقية:

التزامات أطراف المرفق الأول: البلدان الصناعية: بموجب الاتفاقية تقع التزامات إضافية على عاتق البلدان الصناعية، **حيث اتفقت على تتحمل بالالتزامات التالية:**

– اعتماد سياسات وطنية واتخاذ وتدابير ملائمة بهدف محدد هو إعادة حجم انبعاثاتها من الغازات الدفيئة البشرية المنشأ "غازات الاحتباس الحراري" إلى المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠م وذلك بحلول عام ٢٠٠٠.

– تلتزم بأن تقدم بلاغات وطنية أكثر تواتراً.

– وتلتزم بأن تقدم تقارير سنوية – منفردة – عن انبعاثاتها الوطنية من غازات الاحتباس الحراري.

التزامات أطراف المرفق الثاني: البلدان الصناعية المتقدمة: بموجب الاتفاقية تقع التزامات إضافية على عاتق البلدان الصناعية المتقدمة **ذات المسؤوليات المالية الخاصة، حيث اتفقت على تتحمل بالالتزامات التالية:**

– تبادل التكنولوجيات. يجب أيضاً على البلدان المتقدمة الأغنى (التي تسمى الأطراف المدرجة في المرفق الثاني) بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات غير الضارة بالمناخ إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

– تلتزم بأن تقدم موارد مالية جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها المترتبة على الاتفاقية.

– مساعدة البلدان النامية المعرضة لآثار تغير المناخ الضارة في تغطية تكاليف التكيف مع تلك الاثار.

التزامات أطراف المرفق الثالث: البلدان النامية:

– الالتزام بما ورد بالإطار الثاني: الإبلاغ عن الانبعاثات.

– الالتزام بما ورد بالإطار الثالث: البرامج الوطنية.

مما تقدم يتضح نجاح الاتفاقية في الانتقال من إطار تقرير الحماية إلى إطار الالتزام بالحماية من خلال النص على التزامات محددة؛ وهذا النجاح مثل نقطة الانطلاق؛ تبعها بروتوكول كيوتو لضبط أدوات هذا الالتزام بحماية البيئة؛ ولكن مازال هناك تحديات تتمثل في الامتثال بالالتزامات المترتبة على الاتفاقية حيث انتقدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتبارها غير ناجعة في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منذ اعتمادها، مما أبرز تحدياً جديداً أمام المجتمع الدولي وهو "الامتثال"؛ يرتبط الامتثال بمجموعة من التحديات كصعوبة إنشاء نظام قانوني دولي لحماية البيئة يتوافق مع خصوصية طبيعة الالتزامات الدولية؛ والتحديات الاقتصادية؛ التحديات العلمية؛ ونتناول هذه التحديات تباعاً.

المبحث الثاني
انشاء نظام قانوني دولي لحماية الأمن البيئي
"الاتفاقيات الاطارية"

تتميز الاتفاقيات الاطارية بأنها تضع إطار عام للتعاون بين الدول في مجال معين، بحيث تحدد الأهداف والمبادئ العامة للتعاون، وتترك التفاصيل ليتم للاتفاق عليها لاحقاً من خلال اتفاقيات أو بروتوكولات أو قرارات تتخذها الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية [١].

ومن ثم فالاتفاقيات الإطارية تتميز بكونها أداة مرنة تسمح للدول بالتعاون في مجالات تهمها دون الحاجة إلى التزامات محددة مسبقا؛ من خلال اعتماد مجموعة من المبادئ القانونية المتوافق عليها من قبل جميع الأطراف بشكل عام، للوصول إلى القبول العام المشترك بين الأطراف، يتم على أساسه صياغة نصوص الاتفاقية الإطارية [٢]؛ ويستخدم القانون المرن كأداة لتنفيذ الاتفاقيات الإطارية، حيث يساعد في ترجمة المبادئ والأهداف العامة للاتفاقيات الإطارية إلى التزامات محددة على الدول.

وتعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أفضل مثال لإيضاح دور الاتفاقيات الإطارية في حماية البيئة: تتمتع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بعضوية عالمية تقريبًا (١٩٨ الأطراف)؛ وهي المعاهدة الأم لكلاً من [٣]:

---

[١] يراجع على سبيل المثال: تقرير الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

[٢] د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين، عام ٢٠٠٦، المجلد ٨ – العدد A١، الصفحات ١٤٣–١٦٧.

[٣] الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٣/٧ م.

– لبروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ م.

– اتفاق باريس لعام ٢٠١٥: الهدف الرئيسي لاتفاق باريس هو إبقاء متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن أقرب ما يمكن إلى ١.٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

الهدف النهائي لجميع الاتفاقيات الثلاث [١] "تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي"؛ وذلك في إطار زمني يسمح للنظم الإيكولوجية بالتكيف بشكل طبيعي ويتيح التنمية المستدامة.

تهدف الدراسة فيما يلي مناقشة دور الاتفاقيات الإطارية في مواجهة تحدي انشاء نظام قانوني دولي لحماية الأمن البيئي العالمي حيث تميزت هذه الاتفاقيات بتحديد طريقها في التغلب على هذا التحدي من خلال إنشاء بناء مؤسسي، تمنحه الدول الأطراف صلاحيات واسعة لتنفيذ أهداف الاتفاقية الإطارية، حيث تشمل هذه الصلاحيات تشكيل الهيئات والأجهزة اللازمة لتنفيذ أهداف الاتفاقية، كذلك الاعتماد على "القانون المرن" للتغلب على تحدي البناء التشريعي.

وذلك من خلال التقسيم التالي:

– المطلب الأول: "البناء المؤسسي" بناء الجهاز المؤسسي العامل لتنفيذ أهداف الاتفاقية.

– المطلب الثاني: البناء التشريعي "القانون المرن".

---

https://unfccc.int/

(1) UN, United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). / UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol (CMP). / UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement (CMA).

المطلب الأول

"البناء المؤسسي"

بناء الجهاز المؤسسي العامل لتنفيذ أهداف الاتفاقية

أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام ١٩٩٢ عددا من الأجهزة الرئيسية والفرعية المساعدة تشكل الجهاز المؤسسي العامل المكلف بتحقيق وتنفيذ أهداف وأحكام الاتفاقية؛ ويتميز هذا الجهاز المؤسسي بالمرونة والقابلية للتطور بنمط سريع ليتمكن من مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية؛ وفيما يلي نتناول هذه الأجهزة:

١- مؤتمر الأطراف (COP) [1]:

عقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في برلين، ألمانيا في مارس ١٩٩٥ م، ويجتمع مؤتمر الأطراف كل عام، الذي يعقد سنويًا؛ وهو أكبر مؤتمر سنوي للأمم المتحدة، ويحضره في المتوسط حوالي ٢٥٠٠٠ مشارك، ويجتمع مؤتمر الأطراف في بون، مقر الأمانة، ما لم يعرض أحد الأطراف استضافة الدورة، حيث يتم استضافته في مواقع مختلفة حول العالم.

دور مؤتمر الأطراف في تعزيز الامتثال:

مؤتمر الأطراف هو الهيئة العليا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاتفاقية، يُعقد بشكل دوري، يتم تمثيل جميع الدول الأطراف في الاتفاقية في مؤتمر الأطراف، وله العديد من الصلاحيات:

---

(1) UN, Conference of the Parties (COP), For more information, follow the link: Last access: ٧/٣/2024.
Conference of the Parties (COP)

– تستعرض الدول تنفيذ الاتفاقية واتخاذ القرارات اللازمة لضمان تحقيق أهدافها: حيث تتمثل المهمة الرئيسية لمؤتمر الأطراف في مراجعة البلاغات الوطنية وقوائم جرد الانبعاثات المقدمة من الأطراف، واستناداً إلى هذه المعلومات، يقوم مؤتمر الأطراف بتقييم آثار التدابير التي اتخذتها الأطراف والتقدم المحرز في تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية.

– كما تستعرض أي صكوك قانونية أخرى يعتمدها مؤتمر الأطراف: مثال ذلك اعتماد بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧؛ اعتماد اتفاقية باريس في عام ٢٠١٥.

– لمؤتمر الأطراف اتخاذ قرارات إجرائية ملزمة للدول الأطراف: حيث له أن يتخذ القرارات اللازمة لتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والإدارية.

– لمؤتمر الأطراف إنشاء هيئات فرعية جديدة.

٢- مؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP)[1]:

مؤتمر الأطراف (COP) الهيئة العليا للاتفاقية تمثل أيضاً في ذات الوقت اجتماعاً للأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP)؛ حيث يتم تمثيل جميع الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو في ذات الاجتماع؛ والدول غير الأطراف التي لم تنضم للبروتوكول تشارك كمراقبين.

دور مؤتمر الأطراف بروتوكول كيوتو (CMP) في تعزيز الامتثال:

– يشرف مؤتمر الأطراف (COP) بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP) على تنفيذ بروتوكول كيوتو ويتخذ قرارات لتعزيز تنفيذه الفعال؛ وهذه الصلاحيات للدول الاطراف المنضمين للبرتوكول دول المراقبين.

---

[1] UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol (CMP), For more information, follow the link: Last access: 7/3/2024. Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol (CMP)

٣- مؤتمر الأطراف في اتفاق باريس (CMA)[١]:

– مؤتمر الأطراف (COP) الهيئة العليا للاتفاقية تمثل أيضاً في ذات الوقت اجتماعاً للأطراف في اتفاق باريس (CMA)؛ حيث يجتمع الدول الأطراف في اتفاق باريس "اجتماع هيئة أسواق المال" في ذات الاجتماع؛ والدول غير الأطراف التي لم تنضم للاتفاق تشارك كمراقبين ولكن دون أن يكون لها الحق في اتخاذ القرارات.

دور مؤتمر الأطراف في اتفاق باريس (CMA) في تعزيز الامتثال:

– تشرف هيئة أسواق المال على تنفيذ اتفاق باريس وتتخذ قرارات لتعزيز تنفيذه الفعال.

– وظائف مؤتمر الأطراف العامل المعني باتفاق باريس **(CMA)** مماثلة لتلك التي يضطلع بها مؤتمر الأطراف **(COP)** في الاتفاقية.

٤- الأمانة[٢]:

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) هي كيان الأمم المتحدة المكلف بدعم الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ.

دور الأمانة في تعزيز الامتثال:

تلعب الأمانة دورًا محوريًا في **تعزيز الامتثال** حيث تهدف إلى دعم الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ، من خلال تقديم الدعم الإداري واللوجستي لمؤتمر

---

(1) UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement (CMA), For more information, follow the link: Last access: 7/3/2024. Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement (CMA)

(2) UN, The UNFCCC secretariat, For more information, follow the link: Last access: ٩/3/2024. Secretariat

الأطراف والهيئات الفرعية لتنفيذ اتفاقية UNFCCC، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس.

البداية:

ركزت الأمانة في سنواتها الأولى على تيسير المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بتغير المناخ، وكان ذلك يشمل:

- تنظيم اجتماعات مؤتمر الأطراف (COP) وورش العمل والفعاليات الأخرى.
- تقديم المساعدة للدول الأطراف في إعداد مواقفها التفاوضية.
- صياغة النصوص المقترحة للاتفاقيات والقرارات.

كان ذلك أمراً جوهرياً حيث نجحت الأمانة في جمع الدول الأطراف على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو.

التطور:

مع تطور الوعي بمخاطر تغير المناخ، تطور أيضاً دور الأمانة حيث تواصل الأمانة العمل على تيسير المفاوضات حول الاتفاقيات، التي تهدف إلى تعزيز العمل الدولي للتصدي لتغير المناخ حيث تنظم الأمانة وتدعم ما بين دورتين وأربع **جلسات تفاوضية** كل عام؛ وبالإضافة إلى هذه المؤتمرات الرئيسية، تنظم الأمانة دورات سنوية لما يسمى بالهيئات الفرعية بالإضافة إلى عدد كبير من الاجتماعات وورش العمل على مدار العام وتسعى الأمانة من خلال هذه الأنشطة إلى:

- **بناء توافق بين الدول الأطراف** حول قضايا تغير المناخ للامتثال لتنفيذ اتفاقية تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس.

- **دعم الاستجابة الدولية لخطر تغير المناخ:** حالياً تقدم الأمانة الدعم الإداري واللوجستي لمؤتمر الأطراف ولهيكل معقد من الهيئات الرئيسية

والفرعية. التي تعمل على تعزيز الامتثال من خلال تطوير اتفاقيات دولية فعالة للتصدي لتغير المناخ.

– كما تقدم الأمانة الخبرة التقنية وتساعد في **تحليل واستعراض المعلومات المتعلقة بتغير المناخ** التي تقدمها الأطراف في كلاً من اتفاقية UNFCCC، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس.

– تقديم الدعم التقني والمالي للدول النامية لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ.

– تقديم الدعم التقني والمالي للدول النامية لمساعدتها على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

– تعزيز التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية.

– تنشر تقارير عن تنفيذ الاتفاقية.

– تنسيق الجهود الدولية لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

– تعزيز التعاون الدولي لتبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا.

٥- الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA) [1]:

هي إحدى الهيئتين الفرعيتين الدائمتين للاتفاقية التي أنشأها مؤتمر الأطراف؛ وهو يدعم عمل كلاً من: مؤتمر الأطراف (COP)؛ مؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP)؛ مؤتمر الأطراف في اتفاق باريس (CMA).

---

[1] UN, Subsidiary Body for Scientific and Technological Advice (SBSTA), For more information, follow the link: Last access: ٩/3/2024.
Subsidiary Body for Scientific and Technological Advice (SBSTA)

دور (SBSTA) في تعزيز الامتثال:

– تقوم بتنفيذ العمل المنهجي بموجب اتفاقية تغيير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس: حيث تعد التقارير وتقدم التوصيات بشأن:

- قياس وتقدير انبعاثات غازات الدفيئة.
- الآثار المتوقعة لتغير المناخ.
- تحسين المبادئ التوجيهية لإعداد واستعراض قوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة.
- الخيارات للتخفيف من تغير المناخ.
- التكيف مع تغير المناخ.
- تشجيع تطوير ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

– تقدم دورًا هامًا في تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والمراقبة المنهجية للنظام المناخي: وتشمل بعض الأمثلة على عمل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في هذا المجال ما يلي:

- شاركت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في تطوير شبكة المراقبة العالمية للغلاف الجوي(GAW) ، وهي شبكة عالمية لمراقبة الغازات الدفيئة والملوثات الأخرى في الغلاف الجوي:
  أ. تحديد معايير لقياس الغازات الدفيئة والملوثات الأخرى.
  ب.تطوير برامج مراقبة لقياس هذه المواد.
  ج. تحليل بيانات المراقبة.
  د. نشر تقارير عن نتائج المراقبة.
- ساعدت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في تطوير نظام المراقبة العالمي للمناخ(GCOS) ، وهو نظام عالمي لمراقبة مكونات النظام المناخي.
- تتعاون الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لضمان أن تكون أحدث المعلومات العلمية حول تغير المناخ متاحة لمؤتمر الأطراف.

- مساعدة الدول النامية على بناء قدراتها في مجال البحث والمراقبة.

- تلعب دورًا مهمًا كحلقة وصل بين المعلومات العلمية المقدمة من مصادر الخبراء (مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) واحتياجات مؤتمر الأطراف.

- تعمل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مع الهيئة الفرعية للتنفيذ على القضايا الشاملة التي تمس مجالات خبرتهم، تشمل هذه القضايا:

- قابلية تأثر البلدان النامية بتغير المناخ وتدابير الاستجابة.
- المناقشات في إطار آلية التكنولوجيا.
- لجنة التكيف.
- آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ.

٦- الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI)[1]:

بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، تتركز مهام الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) حول تأسيس دعائم متينة اللازمة لتعزيز الامتثال لتنفيذ هذه المعاهدات والصكوك بفعالية؛ وذلك من خلال اللبنات الأساسية التالية:

أولاً: الشفافية، والتخفيف:

منذ عام ٢٠١٤، ركزت الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) على النهوض بقضايا القياس والإبلاغ والتحقق (MRV) في إطار عمل كانكون؛ ويشير مصطلح (MRV) إلى مجموعة من العمليات التي تُستخدم لقياس وتقييم وتأكيد المعلومات المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري لمراقبة تقدم البلدان في تحقيق أهدافها في مجال الحد من الانبعاثات.

---

(1) UN, Subsidiary Body for Implementation (SBI), For more information, follow the link: Last access: ١٠/3/2024. Subsidiary Body for Implementation (SBI)

وتشمل العناصر الرئيسية لـ (MRV) :

- القياس :(Measurement) جمع البيانات حول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- الإبلاغ :(Reporting) تقديم البيانات التي تم جمعها إلى جهة دولية.
- التحقق :(Verification) ضمان دقة البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها.

وتشمل هذه الجهود إطلاق عمليتين:

الأولى: عملية التقييم والمراجعة الدولية (IAR) :

- تهدف إلى تقييم مدى امتثال "الدول الأطراف المتقدمة" بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو؛ واتفاق باريس.

- تشمل مراجعة تقارير الجرد الوطني للانبعاثات والمعلومات الإضافية المقدمة من قبل الأطراف.

دور (IAR) في تعزيز الامتثال:

- تعزيز إمكانية مقارنة الجهود بين جميع البلدان "المتقدمة الأطراف" فيما يتعلق بأهدافها الكمية المتعلقة بالحد من الانبعاثات وخفضها على نطاق الاقتصاد بأكمله؛
- ثم وضع إرشادات للأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن كيفية الاستفادة من تنفيذ آليات بروتوكول كيوتو "آليات التنفيذ المشتركة والتنمية النظيفة"، وأيضاً الآليات المنصوص عليها في المادة ٦ من اتفاق باريس نحو زيادة الكفاءة وضمان تخفيضات حقيقية وقابلة للقياس في الانبعاثات [١].

---

[1] UN, United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). / UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol (CMP). / UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement (CMA).

الثانية: عملية المشاورات والتحليل الدولية (ICA) :

– تهدف إلى تعزيز شفافية إجراءات التخفيف وآثارها واحتياجات بناء القدرات في البلدان النامية.

– تشمل مراجعة تقارير الجرد الوطني للانبعاثات والمعلومات الإضافية المقدمة من قبل البلدان النامية.

– تتم على أساس غير تدخلي وغير عقابي ويحترم السيادة الوطنية.

– تتضمن تبادل المعلومات حول خطط وسياسات التخفيف الوطنية.

– تحليل آثار هذه الخطط والسياسات على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

دور (ICA) في تعزيز الامتثال:

▪ تساهم في تعزيز قدرة الدول النامية على تقييم تنفيذها لمتطلبات اتفاقية تغير المناخ وبروتكول كيوتو واتفاق باريس وإعداد التقارير عنها؛

▪ مساعدة الدول النامية على خفض انبعاثاتها بشكل فعال: من خلال تقييم الأطر المؤسسية والمالية للإجراءات التي تعتمدها الدول النامية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها لاستفادة الكاملة من إمكانات التخفيف المتاحة.

▪ تحسين نوعية الحياة في الدول النامية من خلال دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

تهدف هاتين العمليتين (IAR) و (ICA) إلى:

وغني عن البيان أن الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) هي المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ هاتين العمليتين، وتقديم تقارير عن تقدمهما إلى كلاً من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP) و مؤتمر الأطراف لبروتوكول كيوتو (CMP) و مؤتمر الأطراف لاتفاق باريس (CMA).

وقد نجحت هاتان العمليتان في إحراز تقدم كبير في:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ التزامات الأطراف.

- مساعدة الأطراف على تحسين أنظمة MRV الخاصة بها.
- تحديد أفضل الممارسات لمشاركة المعلومات حول إجراءات التخفيف.
- تعزيز فعالية جهود التخفيف من تغير المناخ على المستوى الدولي.

ثانياً: التكيف، التمويل، نقل التكنولوجيا:

تقدم الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) دوراً جوهرياً في تعزيز فاعلية التكيف مع تغير المناخ من خلال:

- مراقبة تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف (NAPAS) الخاصة بالدول النامية : وهي أدوات تخطيطية تستخدم لمساعدة الدول النامية على تحديد أولوياتها واحتياجاتها العاجلة والفورية للتكيف مع تغير المناخ.
- تقييم التقدم المحرز في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية.
- تتعاون مع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA) لتحديد خيارات وسياسات وإجراءات فعالة تسهم في معالجة التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه.

تقدم الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) دوراً جوهرياً في تعزيز فاعلية تمويل أنشطة تكنولوجيا المناخ من خلال [١] :

١- رصد تنفيذ برنامج بوزنان الاستراتيجي [٢] :

الذي يدعم الدول الاطراف في تقييم احتياجاتها التكنولوجية، وتطوير مشاريع تجريبية لتكنولوجيات جديدة لدعم المناخ، وتنفيذ مشاريع مناخية واسعة النطاق لدعم الأهداف المتعلقة بتقنيات المناخ.

---

(1) UN, Subsidiary Body for Implementation (SBI), For more information, follow the link: Last access: ١٠/3/2024. Subsidiary Body for Implementation (SBI)

(2) UN, Report of the Conference of the Parties on its fourteenth session, held in Poznan from 1 to 12 December 2008. For more information, follow the link: Last access: ١٠/3/2024. https://unfccc.int/documents/5568

- تعد (SBI) تقارير دورية عن تقدم تنفيذ برنامج بوزنان الاستراتيجي إلى مؤتمر الأطراف (COP).
- تقيم (SBI) فعالية البرنامج وتحدد أي تحديات تواجه تنفيذه.
- تحدد (SBI) توصيات إلى مؤتمر الأطراف (COP) حول كيفية تحسين تنفيذ

٢- ضمان توفير مرفق البيئة العالمية التمويل لأنشطة تطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها [(١)]:

- تقدم (SBI) تقارير إلى مؤتمر الأطراف (COP) حول تقييم فعالية تمويل مرفق البيئة العالمية (GEF) لأنشطة تكنولوجيا المناخ.
- تشارك (SBI) في تقييم مشاريع (GEF) المتعلقة بتكنولوجيا المناخ.
- تقدم (SBI) توصيات لـ(GEF) حول لتحسين تمويل أنشطة تكنولوجيا المناخ.

٣-تساهم SBI في تمويل أنشطة تكنولوجيا المناخ من خلال:

- تشجع SBI الدول على توفير التمويل لأنشطة تكنولوجيا المناخ.
- تساعد SBI الدول في تطوير خططها الوطنية لتمويل تكنولوجيا المناخ.
- تعزز SBI التعاون بين الدول في مجال تمويل تكنولوجيا المناخ.

يُعد دور SBI في تمويل أنشطة تكنولوجيا المناخ أمرًا بالغ الأهمية لضمان اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة تغير المناخ.

ثالثاً: بناء القدرات:

تلعب الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) دورًا رئيسيًا في رصد وتقييم تقدم بناء القدرات في الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (**EITs**) :

---

(1) UN, Subsidiary Body for Implementation (SBI), For more information, follow the link: Last access: ١٠/3/2024. Subsidiary Body for Implementation (SBI)

– كانت البداية بإطلاق إطارين لبناء القدرات في عام ٢٠٠١ لمساعدة هذه الدول على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ،

– ثم تم توسيع نطاق الاطارين ليشمل بروتوكول كيوتو منذ عام ٢٠٠٥ م.

– ثم منتدى ديربان لبناء القدرات، الذي تم تصميمه في عام ٢٠١١، هو حدث سنوي يجمع أصحاب المصلحة لبناء قدرات الدول النامية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

– ثم لجنة باريس لبناء القدرات (PCCB)، التي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٥ م بهدف معالجة الثغرات والاحتياجات الحالية والناشئة في تنفيذ وتعزيز بناء القدرات.

وتجدر الإشارة إلى أن منتدى ديربان و (PCCB) يساعدان على تعزيز فعالية بناء القدرات في إطار العملية الحكومية الدولية لتغير المناخ؛ وتقدم كل من (PCCB) ومنتدى ديربان تقارير عن عملهما إلى مؤتمر الأطراف (COP)من خلال (SBI) التي تقدم دورًا رئيسيًا في رصد ومراجعة بناء القدرات في الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية.

بالإضافة إلى هذه الأجهزة الرئيسية، أنشأت الاتفاقية أيضًا عدداً من الهيئات الفرعية المساعدة حيث تلعب هذه الهيئات دورًا هامًا في مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ [١].

[١] للمزيد من المعلومات حول الأجهزة التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الموقع الإلكتروني للاتفاقية:

: Last access: ١٠/3/2024: https://unfccc.int/

المطلب الثاني
البناء التشريعي "القانون المرن"

إن إنشاء نظام قانوني لاتفاقية دولية لحماية الأمن البيئي هي المهمة الأكثر تعقيدا، لأنها يجب أن تحقق توافق وتوازن بين اعتبارات مختلفة كالمصالح الاقتصادية والسياسية للدول؛ إشكاليات عدم التيقن العلمي[١]، وبين اعتبارات الأمن الإنساني المرتبطة بحماية الأمن البيئي؛ ومن ثم فالنجاح في إنشاء هذه الاتفاقيات البيئية رهين بمدى القدرة على التعامل بتوازن مع كل هذه الاعتبارات المختلفة، ليتم التوصل إلى وضع نص اتفاقية مقبول دوليا من قبل جميع الأطراف المتفاوضة.

وقد انتهج المجتمع الدولي للتغلب على تحدي إنشاء نظام قانوني دولي لحماية الأمن البيئي إلى اعتماد طريق "الاتفاقيات الاطارية" التي اعتمدت على بنائها المؤسسي وصلاحياته الواسعة الذي أعتمد بدوره على أداتين:

الأولى: أدوات إجرائية: تتمثل في "نهج النص التفاوضي الوحيد"؛ وتعدد المراحل صياغة الاتفاقيات البيئية.

الثانية: أداة موضوعية: وهي استخدام صيغة القانون المرن وسيلة لتحقيق التوافق على الاتفاقيات البيئية، حيث أن القانون المرن يمنح الدول المرونة والوقت الكافي لتنفيذ الالتزامات التي تتعارض مع المصالح الاقتصادية الأنية؛ وفيما يلي نعرض لهم في الفروع التالية.

---

[١] د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين، عام ٢٠٠٦، المجلد ٨ – العدد A١، الصفحات ١٤٣–١٦٧.

الفرع الأول
الأدوات الإجرائية للبناء التشريعي

ساهمت القواعد الإجرائية في ضبط طريق التوافق بين الدول الأطراف للوصول إلى إنشاء الاتفاقيات البيئية، ومن هذه القواعد الإجرائية:

١- النص التفاوضي الوحيد (Single Negotiating Text - SNT):

وهو أسلوب أو نهج تفاوضي يستخدم في المفاوضات الدولية للتوصل إلى اتفاق مبدأي حول نص معاهدة أو اتفاقية، في هذا الأسلوب يتم تقديم نص وحيد للتفاوض عليه من قبل جميع الأطراف المشاركة [١]. يتميز هذا الأسلوب أنه يساعد في تسريع عملية التفاوض، وكذلك تجنب الجمود وانسداد المفاوضات، وضمان أن جميع القضايا الرئيسية يتم تناولها في الاتفاقية.

وينتقد هذا النهج حيث قد يؤدي إلى تركيز المفاوضات على النص المقترح، مما قد يمنع الدول الأطراف من طرح أفكار جديدة، قد يصعب التوصل إلى اتفاق مبدأي على النص المقترح إذا كان هناك خلافات جوهرية بين الدول الأطراف.

على الرغم من هذا فإن مدخل النص الوحيد يمثل أداة مفيدة للتوصل إلى اتفاق مبدأي في الاتفاقيات البيئية حيث تم استخدامه في بروتوكول كيوتو واتفاق باريس.

٢- تعدد مراحل صياغة الاتفاقيات البيئية:

تمارس العديد من الاتفاقيات البيئية نهجاً متعدد المراحل في صياغتها، حيث تمر في الغالب بعدة مراحل:

---

[١] أحمد أمين الجمل: ترجمة لمؤلف اسكندر لورانس، دبلوماسية البيئة "التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فاعلية"، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٧ م، ص ٣٧ وما بعدها.

أولاً: إنشاء الاتفاقية الإطارية: حيث تضع إطار عام للتعاون بين الدول الأطراف من خلال تحديد الأهداف والمبادئ العامة للتعاون، وتترك التفاصيل الدقيقة للتنفيذ ليتم للاتفاق عليها لاحقاً من خلال اتفاقيات أو بروتوكولات أو قرارات تتخذها الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية[١].

ثانياً: التفاوض على البروتوكولات أو الاتفاقيات الملحقة: في هذه المرحلة تقوم الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية بقيادة دفة التفاوض بين الدول الأطراف من خلال بروتوكولات أو قرارات أو اتفاقيات ملحقة تنص على التزامات وخطوات محددة يجب على الدول الأطراف اتخاذها لتحقيق أهداف الاتفاقية الإطارية [٢].

ثالثاً: تصديق الدول الأطراف على الاتفاقية الإطارية والبروتوكولات أو الاتفاقيات الملحقة.

رابعاً: تدخل الاتفاقية الإطارية والبروتوكولات أو الاتفاقيات الملحقة حيز النفاذ.

الفرع الثاني

الأدوات الموضوعية للبناء التشريعي "القانون المرن"

كما سبق الإشارة لمدى صعوبة وتعقيد إنشاء نظام قانوني لاتفاقية دولية لحماية الأمن البيئي حيث يجب أن تحقق توافق بين مصالح الدول الأطراف؛ وحيث أننا في عالم تتعارض وتتباين فيه المصالح الدولية بشكل كبير، فإن الوصول إلى هذه الصيغة التوافقية الإلزامية أمر يكاد يكون مستحيلاً فالدول لن

---

[١] يراجع على سبيل المثال: تقرير الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

[٢] يراجع على سبيل المثال: تقرير الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

تلزم نفسها بالتزامات تتعارض مع مصالحها خاصة الاقتصادية؛ وللتغلب على هذا التحدي أنتهج المجتمع الدولي التمييز بين نوعين من رئيسيين صيغ الاتفاقيات القانونية الدولية [١]:

النوع الأول: الصيغ الملزمة ويعبر عنه بالقانون الصارم أو "الجامد": حيث تتم صياغة بنود المعاهدات أو الاتفاقيات بصيغة ملزمة تتضمن التزامات واضحة ومحدده للدول الاطراف ويترتب على مخالفتها تحمل التبعة والمسؤولية القانونية الدولية وقد تصحبها إجراءات ردعية أو عقابية لعدم الامتثال؛

النوع الثاني: الصيغ غير الملزمة ويعبر عنه بالقانون المرن: حيث تتم صياغة بنود المعاهدات أو الاتفاقيات بصيغة غير ملزمة حيث ترد بصيغة تعهدات تحمل معنى الالتزام الأدبي، أو السياسي، أكثر منه التزاما قانونياً.

ويستخدم القانون المرن – الذي يعتبر آلية غير ملزمة قانونا – كأداة لتنفيذ الاتفاقيات الإطارية، حيث يساعد في ترجمة المبادئ والأهداف العامة للاتفاقيات الإطارية إلى التزامات محددة على الدول؛ ويستند في ذلك إلى الموافقة الطوعية للدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها [٢].

يتميز القانون المرن بأنه يقدم دورًا هامًا في تطوير البناء القانوني للبيئية:

تخشى الدول صيغة القانون الصارم في الاتفاقيات الدولية البيئية، حماية لمصالحها المتباينة؛ الأمر الذي يشكل عقبة أمام إنشاء نظام قانوني لحماية البيئة، وهنا يبرز دور القانون المرن الذي يتجاوز هذه العقبة بمنح الدول

---

(1) Elena Baylis, The International Law Commission's Soft Law Influence, 13 FIU Law Review 1007, ٢٠١٩ – p 2. Available at: https://scholarship.law.pitt.edu/fac_articles/17/ Dinah Shelton - Commitment and Compliance: What Role for A International "Soft Law" Notre Dame Law School November 22, 1999- p.2 .

(٢) د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين، عام ٢٠٠٦، المجلد ٨ – العدد A١، الصفحات ١٤٣–١٦٧.

المرونة والوقت الكافي للاستعداد لتنفيذ الالتزامات التي تتعارض مع المصالح الاقتصادية الأنية؛ حيث يستخدم لتطوير البناء القانوني لحماية البيئة في الوقت الحاضر بالموافقة الطوعية للدول من خلال الاتفاقيات الاطارية؛ وفي المستقبل بتطوير هذه الموافقة الطوعية إلى التزام من خلال الاتفاقيات والبروتكولات والقرارات الملحقة.

وقد نجحت صيغة القانون المرن في تحويل قواعد القانون غير الملزم إلى قواعد ملزمة، حيث تطورت صيغة القانون وشكلت اغلب قواعد القانون البيئي الدولي "الصارم"؛ فبدأت عام ١٩٧٢ م بصيغة إعلان وخطة عمل ستوكهولم للبيئة البشرية [١] ثم بصيغة اتفاقية إطارية **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)** [٢] ثم تطورت إلى قواعد ملزمة من خلال بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ م؛ واتفاق باريس لعام ٢٠١٥م، حيث شكلت الاتفاقيات الثلاث غالبية قواعد النظام القانوني البيئي الدولي الحالي [٣].

والتحول عن تفضيل قواعد القانون الصارم في المعاهدات إلى القانون المرن يمثل قبولاً مناسباً لاتجاه عالمي عام؛ حيث أضحى يمثل القانون المرن أحد نتائج تطور القانون الدولي، المتمثلة بجهود الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تطوير صيغ قانونية جديدة أكثر قابلية للتطوير والتفسير

---

[١] الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، ٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، ستوكهولم، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧ م.

https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972

[٢] الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

[3] UN, United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). / UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol (CMP). / UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement (CMA).

والتطور التدريجي؛ بحيث تمثل إستراتيجية جديدة لتتبلور إلى قواعد قانونية ملزمة للدول الأطراف في المستقبل [١].

يتميز القانون المرن بأنه يقدم دورًا هامًا في تحقيق أهداف متعددة:

– حيث تستخدم صيغة القانون المرن في وضع الأسس والمبادئ القانونية للاتفاقيات اللاحقة.

– كما تستخدم صيغة القانون المرن في التأكيد على معايير دولية معينة.

– كما تستخدم صيغة القانون المرن لتحديد التزامات الدول الأطراف.

– كما تستخدم صيغة القانون المرن لتطوير الأسس والمبادئ والمعايير البيئية الدولية.

– كما تستخدم صيغة القانون المرن للتأثير على سلوك الدول ثم الأفراد لاحترام الأسس والمعايير البيئية لدمجها بالقانون الوطني[٢].

يتميز القانون المرن بأنه يقدم دورًا هامًا في بلورة القواعد العرفية الدولية:

– حيث يشكل بداية العرف الدولي بإنشاء سلوك مقبول من عدة دول: حيث نجد أن القانون المرن يوفر للدول إطار مرجعي "غير ملزم" لتوجيه سلوكها في كيفية التصرف في مواقف معينة؛ مما ينشئ سلوكاً يحوذ على قبول الدول الأطراف.

– ثم ينتشر "السلوك المقبول" مع الوقت تدريجياً ليتطور إلى سلوك مقبول دولياً.

---

[1] Elena Baylis, The International Law Commission's Soft Law Influence, 13 FIU Law Review 1007, ٢٠١٩ – p 2. Available at: https://scholarship.law.pitt.edu/fac_articles/17

[٢] د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين، عام ٢٠٠٦، المجلد ٨ – العدد A١، الصفحات ١٤٣–١٦٧؛ أشار إلى:

David Hunter, James Salzman, Durwood Zaelke - International Environmental Law and policy - second edition - New York – 2002 p.349.

– ثم يساعد في تطوير السلوك المقبول دولياً إلى ممارسة دولية: حيث يسعى لتوحيد ممارسات الدول من خلال تشجيع الدول على الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية.

– ثم يتطور القانون المرن بمرور الوقت إلى قاعدة عرفية جديدة من خلال السلوكيات والممارسة المتكررة من قبل الدول الأطراف.

يتميز القانون المرن بأنه يقدم دورًا هامًا في توجيه صناع القرار:

– حيث يقدم إرشادات لصناع القرار حول كيفية معالجة القضايا والاشكاليات البيئية، من خلال تقديم معلومات حول القواعد والمعايير الدولية، وكذلك تقديم معلومات حول أفضل الممارسات في المجالات البيئية وما يرتبط بها من مصالح متنوعة[١].

– يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال مساعدة صناع القرار على تقييم الخيارات المتاحة لهم.

يتميز القانون المرن بأنه يقدم دورًا هامًا في تفسير القانون الملزم الحالي وتطبيقه:

حيث يقدم من خلال قواعده ومبادئه العامة إطارًا مرجعيا لتفسير القانون الملزم ؛ وتتعامل الجهات الفاعلة في المجتمع العالمي مع قواعد القانون غير الملزم باعتبارها قواعد مقنعة [٢]حيث تعترف بقيمتها كأداة لتنظيم السلوك الدولي، مما ساعد في تطبيق القانون الملزم بشكل فعال.

يتميز القانون المرن يقدم دورًا هامًا في تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة:

حيث تنظر الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لقواعد القانون على أنها قواعد مقنعة تعترف بقيمتها كأداة لتنظيم السلوك الدولي، لذا تستخدم كمرجع في المفاوضات الدولية البيئية.

---

(1) UN, Subsidiary Body for Implementation (SBI), For more information, follow the link: Last access: ١٠/3/2024. Subsidiary Body for Implementation (SBI)

(2) Elena Baylis, The International Law Commission's Soft Law Influence, 13 FIU Law Review 1007, ٢٠١٩ – p ٣. Available at: https://scholarship.law.pitt.edu/fac_articles/17.

المبحث الثالث
إنشاء أدوات الامتثال للالتزامات الدولية

قطع المجتمع الدولي طريقاً طويلاً مليئاً بالتحديات لإنشاء وتطوير النظام القانوني الدولي الحالي لحماية الأمن البيئي؛ ولهذا النظام أهداف يسعى لتحقيقها من خلال الالتزام بأحكامه، وهنا يظهر تحدي جديد وهو امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها، وتحدي الامتثال هو من أصعب التحديات التي واجهت المجتمع الدولي، ويرجع ذلك إلى تنوع أسباب وروافد عدم الامتثال منها تشعب وتنازع المصالح الدولية من جانب، وتفاوت القدرات بين الدول الأطراف من جانب آخر.

وكانت أدوات المجتمع الدولي متمثلة في الاتفاقيات الاطارية وجهازها المؤسسي وأدواتها التشريعية كأدوات مواجهة للوصول إلى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها؛ لتتمكن من تحقيق الهدف النهائي وهو تنفيذ أهداف الاتفاقيات البيئية.

لطبيعة تحديات الأمن البيئي؛ أرتبط الامتثال الوطني بالامتثال الدولي ارتباطاً تبعياً؛ حيث بدأت رحلة التطور من الوعي إلى الامتثال من المجتمع الدولي، ثم الاتفاقيات الاطارية، ثم الجهاز المؤسسي، ثم البناء التشريعي لتطوير البناء القانوني لحماية البيئة الذي بدأ بالموافقة الطوعية للدول من خلال الاتفاقيات الاطارية ثم بتطويرها إلى التزام من خلال الاتفاقيات والبروتكولات والقرارات الملحقة؛ وأصبح التحدي يتمثل في مدى امتثال الدول لالتزاماتها الدولية البيئية أولاً، ثم امتثال السلطات الوطنية والمجتمع ثانياً.

ويواجه تحقيق الامتثال الدولي والوطني مجموعة من التحديات يلزم للتعامل معها نظم مجموعة من الأدوات؛ وتسعى الدراسة إلى الوقوف أولاً على مفهوم الامتثال والمفاهيم المرتبطة به، ثم أدوات تحقيق الامتثال.

المطلب الأول
ضبط مفاهيم الامتثال والمفاهيم المرتبطة

يميز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بين أربع مفاهيم مرتبطة الامتثال والفعالية، والتنفيذ والإنفاذ؛ ولإيضاح مفهوم الامتثال تعرض الدراسة لهم على التوالي.

مفهوم الامتثال:

يمثل نظام الامتثال مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تهدف إلى تعزيز التزام الدول باتفاقية بيئية متعددة الأطراف؛ ميز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بين مسارين للامتثال دولي وأخر وطني؛ ولكل منهما مفهوم:

المسار الأول: الامتثال الدولي:

"امتثال الدول" لالتزامها بأحكام الاتفاقيات البيئية: يعني وفاء الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها بموجب اتفاق بيئي متعدد الأطراف وبأي تعديلات لذلك الاتفاق البيئي متعدد الأطراف [١].

المسار الثاني: الامتثال الوطني:

"امتثال المجتمع": يعني حالة الامتثال للواجبات التي تفرضها الدولة وسلطاتها ووكالاتها المختصة على المجتمع الخاضع للنظام، سواء مباشرة أو عن طريق شروط أو متطلبات بتصاريح أو رخص أو أذونات، في تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف [٢].

أنظمة الامتثال تهدف إلى: تعزيز العمل الجماعي: من خلال تشجيع الدول على العمل الجماعي لتحقيق أهداف الاتفاقية؛ مما ينعكس إيجاباً على

---

[١] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادئ توجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠٠٢ م في دورته الاستثنائية السابعة، ص ٢.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادئ توجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، المرجع السابق، ص ١٠.

حماية فعالية الاتفاقية ومنع إضعافها بسبب الصعوبات التي تواجهها بعض الدول عندما تعمل بشكل منفرد. فأنظمة الامتثال – من حيث الأصل – **تتميز بكونها:** غير تخاصميه: حيث تهدف إلى حل المشكلات بشكل تعاوني؛ غير عقابية: حيث تركز على مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها [١].

وتعد أنظمة الامتثال بديلاً فعالاً عن مبدأ المعاملة بالمثل التقليدي، الذي يسمح للدول بإنهاء أو تعليق العمل بالاتفاقية في حال خرقها من قبل دولة أخرى، الأمر الذي يقوض الاتفاقيات البيئية من الأساس خاصة إذا قامت العديد من الدول بإنهاء العمل بها نتيجة خرقها من دولة أو دول أخرى[٢]؛ ذلك أن التهديد بإجراءات مضادة يكون بين الدول التي لها مصالح متبادلة لتنفيذ الاتفاقيات؛ أما الاتفاقيات البيئية فهي لا تقوم على أساس تبادل المصالح وانما تسعى لتحقيق الأمن الإنساني في المستقبل القريب والبعيد، ولهذا يثار صعوبة تطبيق الالتزام بناء على مبدأ المعاملة بالمثل في المجال البيئي في ظل غياب المصالح المتبادلة.

ولهذا فنظام الامتثال يقدم بديلاً فعالاً حيث يشجع الدول على الامتثال من خلال التعاون والحوار، ويساعد في حل المشكلات التي تواجه الدول في تنفيذ التزاماتها، ويحافظ على التعاون الدولي ويضمن تحقيق الأهداف البيئية.

مفهوم الفاعلية:

الفعالية تتعلق بالاتفاقية البيئية نفسها فيما إذا كانت تحقق أو لا تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها؛ حيث تقاس الفاعلية بمدى تحقيق الاتفاقية الفعالية

---

[١] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق، المفاهيم والإجراءات والآليات الأساسية في الاتفاقات المتعددة الأطراف المُلزِمة قانوناً التي قد تكون مناسبة لتعزيز الامتثال بموجب الصك الخاص بالزئبق في المستقبل، الدورة الأولى استكهولم، ٧ – ١١ يونية ٢٠١٠، البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت، ص ٢.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ٦.

أهداف إنشائها المتمثلة في حل المشكلة البيئية موضوع الاتفاقية؛ فالفاعلية لا تقتصر على الأداء المنفرد للدول الأطراف، بل تشمل أداء الاتفاقية ككل.

وعلى ما تقدم يتضح تمايز الامتثال عن الفاعلية؛ فالدول الأطراف في الاتفاقية قد تمتثل لالتزاماتها مما يحقق مستوى مرتفعاً من الامتثال، ومع ذلك نجد أن أهداف الاتفاقية لم تتحقق مما يرتب مستوى منخفضاً من الفاعلية؛ وتتأثر فعالية الاتفاقية بعوامل متعددة، منها [١]:

- طموح الأحكام التي ينص عليها الاتفاق ووضوحها.
- عدد الدول المنضمة إلى الاتفاق، خاصةً الدول المُسببة الرئيسية للمشكلة.
- تقديم المساعدات المالية والتقنية لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها.
- المستوى العام للامتثال من جانب جميع الأطراف.

مفهوم التنفيذ:

ويشير مصطلح التنفيذ إلى الإجراءات التي تتخذها دولة طرف في اتفاق بيئي متعدد الأطراف لتحقيق الامتثال مع التزاماته بموجب المعاهدة [٢]. ويقصد بالإجراءات كل القوانين والأنظمة والسياسات والتدابير والمبادرات الأخرى ذات الصلة التي تعتمدها وتتخذها الأطراف المتعاقدة للوفاء بالتزاماتها [٣].

الامتثال والتنفيذ والفاعلية مصطلحات متمايزة وهي أيضاً مرتبطة حيث تمثل خطوات متتابعة لتحقيق أهداف الاتفاقية حيث تبدأ الخطوة الأولى بالامتثال، يتبعها التنفيذ، ثم الفاعلية، ونجد أحياناً أن هناك امتثال دون تنفيذ، وتنفيذ دون فاعلية مثال ذلك:

---

[١] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ٦.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ٦.

[٣] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادئ توجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، المرجع السابق، ص ١٠.

الامتثال دون تنفيذ: صورته أن تلتزم دولة بتقديم تقرير دوري عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقدمه وفاء لالتزاماتها "**هنا امتثال**"؛ ولكنها لم تتخذ أي إجراءات للحد من هذه الانبعاثات "**هنا أفتقد التنفيذ**".

امتثال وتنفيذ دون فاعلية: صورته أن تلتزم دولة بتقديم تقرير دوري عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقدمه وفاء لالتزاماتها "**هنا توافر الامتثال**"؛ وتتخذ بعض الإجراءات للحد من هذه الانبعاثات "**هنا توافر التنفيذ**"، لكن هذه الإجراءات غير كافية لتحقيق أهداف الاتفاقية " **هنا افتقدت الفاعلية**".

امتثال وتنفيذ وفاعلية: صورته أن تلتزم دولة بتقديم تقرير دوري عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقدمه وفاء لالتزاماتها "**هنا توافر الامتثال**"؛ وتتخذ إجراءات فعالة للحد من هذه الانبعاثات "**هنا توافر التنفيذ**"، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف الاتفاقية" **هنا توافرت الفاعلية**".

مفهوم الإنفاذ:

الإنفاذ في سياق أنظمة الامتثال لاتفاق بيئي متعدد الأطراف له مسارين الأول دولي، الثاني وطني، ولكل منهم مفهومه:

الإنفاذ الدولي:

هو عنصر أساسي في أنظمة الامتثال الفعالة، يهدف إلى ضمان التزام جميع الدول الأطراف بشروط الاتفاقية، ويرتبط بالإجراءات التي تطبق عندما يتضح أن أحد الدول الأطراف غير ممتثله لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

الانفاذ قد يشمل مجموعة متنوعة من الإجراءات:

إجراءات غير العقابية: تهدف إلى حث الدول على الامتثال لالتزاماتها، مثل إصدار توصيات أو إعلانات أو الإنذار بإشعار الطرف المخالف بضرورة الامتثال.

إجراءات العقابية :تهدف إلى معاقبة الدول التي لا تمتثل لالتزاماتها: مثل العقوبات المالية بفرض غرامات على الدولة الطرف المخالفة؛ حظر التجارة

بمنع الدولة الطرف المخالفة من استيراد أو تصدير سلع معينة؛ تعليق عضوية الدولة الطرف المخالفة بإيقاف مشاركتها في الاتفاقية.

ولما كانت معظم أنظمة الامتثال في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تيسيريه وليست عقابية، لذا نجد أن أحكام الإنفاذ غير شائعة نسبياً [١] ؛ إذ أنه يفضل تجنب إفساد العلاقات الدولية باستخدام أحكام الانفاذ العقابية؛ ومن الأمثلة على الاتفاقات البيئية التي تتضمن أحكام الإنفاذ:

– **اتفاقية بازل** للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود: قررت أحكاماً تسمح للدول بفرض عقوبات على الدول الأطراف الغير ممتثلة لالتزاماتها، منها حظر استيراد أو تصدير النفايات الخطرة.

– **اتفاقية ستوكهولم** للملوثات العضوية الثابتة: قررت أحكاماً تسمح للدول بفرض عقوبات على الدول الأطراف الغير ممتثلة لالتزاماتها، منها حظر إنتاج أو استخدام المواد الكيميائية الملوثة.

– **بروتوكول كيوتو** :قررت أحكاماً تسمح للدول بفرض عقوبات على الدول الأطراف الغير ممتثلة لالتزاماتها، منها فرض رسوم على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الانفاذ الوطني:

هو مجموعة الإجراءات والأفعال التي تلجأ إليها الدولة من خلال سلطاتها ووكالاتها المختصة لضمان امتثال المنظمات والأشخاص للقوانين والأنظمة البيئية المنفذة للاتفاقيات البيئية، وردهم إلى دائرة الامتثال أو معاقبتهم عن طريق الإجراءات المدنية أو الإدارية أو الجنائية [٢].

---

[١] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ٦.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادئ توجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، المرجع السابق، ص ١١.

وغني عن البيان أن الدولة داخل حدودها الوطنية تتمتع بسلطات وأدوات واسعة تمكنها من تحقيق الانفاذ الوطني وتتنوع أدوات الإنفاذ الوطني: إلى إجراءات إدارية مثل إصدار التحذيرات، وفرض الغرامات، وإلغاء التراخيص؛ وإجراءات مدنية: كتعويضات عن الأضرار البيئية؛ إجراءات الجنائية: مثل فرض عقوبات مالية ؛ الغلق؛ المصادرة؛ أو عقوبات مقيدة للحرية.

المطلب الثاني
أدوات تحقيق الامتثال

وقفنا سابقاً على أن التزامات الدول الأطراف بدأت بالموافقة الطوعية للدول من خلال الاتفاقيات الاطارية، ثم بتطويرها إلى التزام من خلال الاتفاقيات والبروتكولات والقرارات الملحقة؛ وأصبح التحدي يتمثل في مدى امتثال الدول لالتزاماتها الدولية البيئية، وهذا الامتثال هدف محوري لتحقيق أهداف الاتفاقيات البيئية، فبدون الامتثال لن تتحقق هذه الأهداف.

وقد حرصت الاتفاقيات البيئية على تضمين تدابير وآليات لتحقيق الامتثال ولضمان فاعليتها في حماية البيئة، حيث قررت فرض الرقابة والمتابعة للتحقق من امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها؛ وكذلك حرصت على تقديم المساعدات والتحفيزات للدول المتعثرة في تحقيقها التزاماتها؛ ومن جانب أخر قررت تدابير التنفيذ الردعي والعقابي على أي دولة طراف يتضح عدم تعاونها مع بقية الأطراف لتحقيق الأهداف أو تثبت سوء نيتها في عدم تنفيذ التزاماتها البيئية، وتتنوع هذه التدابير الردعية إلى سحب الامتيازات أو وقف المساعدات أو فرض جزاء اقتصادي أو تجاري والتهديد باستخدامه من أجل حمل الطرف المعني للامتثال إلى التزاماته.

نظام الامتثال يمثل نظام مساعدة من جهة ونظام جزاء من جهة أخرى، والغالب على تدابير وآليات تحقيق الامتثال أنها تهدف بالأساس إلى المساعدة

والتيسير من خلال التركيز على إطار التعاون والعمل الجماعي الذي يسعى إلى مساعدة الدول الأطراف الذين لم يتمكنوا من تنفيذ التزاماتهم نتيجة لعدم مقدرتهم المالية أو العلمية أو التقنية أو القانونية لعودتهم إلى نظام الامتثال بأسرع ما يمكن، وعلى جانب أخر حرص على تدابير التنفيذ الردعي والعقابي عند عدم الامتثال [١].

تتمثل أدوات تحقيق الامتثال في ثلاث أدوات رئيسية: أولاً تقديم معلومات: عن أداء كل الدول الاطراف. ثانياً تقييم مدى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها. ثالثاً تدابير الاستجابة لحالات عدم الامتثال.

الفرع الأول
تقديم المعلومات

يتطلب من الدول الأطراف تقديم معلومات دورية عن أدائها في تنفيذ الاتفاقية، فالامتثال يستند إلى مفهوم المسؤولية المرنة والذي يتم الاعتماد فيها بالأساس على ما تقدمه الدول من تقارير دورية تقيم فيها امتثالها ذاتياً، وتقوم بمراقبة سلوكها، وسلوك مواطنيها [٢] لتحقيق أهداف الاتفاقية؛ وهو ما يستلزم وجود عوامل مساعدة منها:

العمل الجماعي: للوصول إلى تحقيق أهداف الاتفاقية يلزم تضافر جهود الدول الاطراف مع الجهاز المؤسسي للاتفاقية تحت مظلة العمل الجماعي، ويتطلب لنجاح العمل الجماعي وفاعليته: أن يكون هناك فهم واضح لدى جميع

---

[١] د. زيد المال صافية، عن وضع الاتفاقيات الدولية البيئية حيز التنفيذ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية و الاقتصادية، المجلد: ٥٧ – العدد: ٠٢، السنة: ٢٠٢٠م، الصفحة: ٨٩ .

[٢] د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، المرجع السابق، ص٢ ؛ أشار إلى:

Sebastian Oberthur, Hermann E. Ott - The Kyoto Protocol International Climate Policy for 21 Centu - Mercedes - springer - 1999 −p.219.

الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاقية؛ وأن تكون لدى الأطراف ثقة متبادلة في جهود الأطراف الأخرى، بحيث تثق بأن جهودها ستستكمل جهود الأطراف الأخر التي ستبذل قصارى جهدها لتنفيذ الاتفاقية [١].

الشفافية: أي يكون هناك شفافية حول أداء الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية بحيث تكون المعلومات متاحة للجميع؛ وتعد الشفافية حافز للامتثال حيث تحرص الدول على سمعتها، وتخشى أن تظهر بأنها لا تحترم التزاماتها الدولية لذلك تدفعها الشفافية إلى الامتثال للاتفاقية؛ كما تساعد الشفافية على تحسين التنسيق بين الأطراف بأن تسمح لهم بالتعلم والاستفادة من تجارب الدول الأطراف واكتساب المعرفة بالطرق الفعالة لتنفيذ التزاماتها، والوقوف على الثغرات وجوانب النقص في الاتفاقية وطرق معالجتها[٢].

التقارير الوطنية: غالبية الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف تلزم الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية عن امتثالها تتضمن معلومات عن أدائها في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية؛ من هذه معلومات: السياسات والقوانين البيئية، التدابير والإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية، البيانات الإحصائية المرتبطة بأداء الالتزامات البيئية. وفي بعض الحالات تحدد الاتفاقيات البيئية بالتفصيل المعلومات التي يلزم أن تتضمنها تقارير الأطراف[٣].تقدم هذه التقارير إلى الهيئات المؤسسية المنشئة بموجب الاتفاقية، مثل أمانة الاتفاقية، هيئة التنفيذ، مؤتمر الأطراف.

---

[١] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ٩.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ٩.

[٣] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ١٠. / أشار إلى: بروتوكول مونتريال، أمانة الأوزون، "Data Reporting Tools".

الفرع الثاني
تقييم مدى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها

تحقيق أهداف الاتفاقيات البيئية يتطلب أنظمة امتثال فعالة تتأكد من أن سلوك الدول الأطراف يلتزم بالاتجاه نحو تحقيق أهدافها؛ ولتقييم مدى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها، يتم استخدام طرق المراقبة والتحقق.

١- **المراقبة:** عملية تستخدم للتأكد من الامتثال، ولتحديد درجته، وتوافق سلوك ونشاط الدول الاطراف مع الشروط البيئية، حيث يتم استخدام طرق الرقابة لجمع المعلومات بدقة ممكنة حول عملية تنفيذ الاتفاقية على أقاليم الدول الأطراف ومتابعة التنفيذ بانتظام، يتعلق الأمر بجمع المعلومات حول تنفيذ الاتفاقية، وللمراقبة عدة آليات منها تقديم التقارير التي تتضمن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتنفيذ للاتفاقية، والتي تكون في حد ذاتها دافعا للدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها البيئية، لتجنب ما قد يترتب عليها من انتقاد أثناء مراجعة التقارير[١].

٢- **التحقق:** عملية تدقيق ومراجعة للمعلومات المقدمة من قبل الدولة المعنية عن امتثالها للاتفاقية، ومقارنتها بالمعلومات والمعطيات التي يتم الحصول عليها من مصادر موثوقة ومستقلة بهدف التأكد من امتثال الدول الأطراف؛ وفي حالة عدم الامتثال التأكد من درجة عدم امتثاله ونوعه وتواتره[٢].

---

[١] د. زيد المال صافية، المرجع السابق، ص ٩٤. / د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، المرجع السابق، ص 21؛ أشار إلى:
Mary Ellen Oconnell - Enforcement and Success of international Law– Indian Journal of international law - vol.3-issue.2-1999-p.170.

[٢] د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، المرجع السابق، ص23 ؛ أشار إلى:

وتتنوع مصادر التحقق:

١- آليات مراجعة الأقران للتقارير الوطنية: تبدأ هذه الطريقة أولاً بإعداد التقارير الوطنية المصدر الأساسي للمعلومات، ثانياً تبادلها بين الدول الأطراف لمراجعة البيانات والمعلومات الوطنية مما يعزز الشفافية والمساءلة ويضمن وجود اتفاقية فاعلة لحماية البيئة.

٢- التقارير المقدمة من طرف ثالث "مستقل" تقارير يتم إعدادها من قبل جهة غير حكومية أو منظمة دولية غير تابعة لأي من الدول الأطراف؛ حيث تنص بعض الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على رصد المعلومات والتحقق من صحتها عن طريق طرف ثالث، تهدف هذه التقارير إلى توفير معلومات محايدة وموثوقة حول أداء الأطراف في تنفيذ الاتفاقية [١]

مثال ذلك اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES) حيث تعتمد على عمليات الرصد والتحقق التي تقوم بها هيئتان مستقلتان تتعاون مع شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية على المستويات الوطنية وهما وحدة رصد التجارة في الحيوانات البرية، وهيئة تحليل سجلات التجارة في أنواع الحيوانات والنباتات المتداولة في التجارة (TRAFFIC)[٢].

كما قد تسند عملية التحقق من دقة المعلومات المتعلقة بالأداء التي تقدمها الدول الأطراف في تقاريرها إلى خبراء مشهود لهم وتتم هذه العملية من خلال

Allison F. Gardener - Environmental Monitoring Undiscovered Country : Developing A Satellite Remote Monitoring System to Implement The Kyoto Protocols Global Emissions - Trading Program-2000 - p.168.

[١] د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، المرجع السابق، ص23 ؛ أشار إلى:

William Murray Tabb, Linda A. Malone - Environmental law Cases and Materials - The Michie, Company law publishers Charlottesville ،Virginia - p421.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ١١.

أمانة الاتفاقية الاطارية مثال ذلك تقوم أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بمراجعة تقنية وفنية للبلاغات الوطنية التي تأتيها من البلدان المتقدمة الأطراف؛ ثم تقوم باختيار مجموعة من الخبراء من قائمة الخبراء تم إعدادها مسبقاً من ترشيحات الدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية.

٣- **الزيارة الميدانية:** وقد تقوم مجموعة الخبراء باستعراض متعمق لمعلومات الأداء يتضمن في بعض الأحيان زيارة البلد المعني بالتحقق وتتم الزيارة بعد الحصول على موافقة مسبقة من الطرف الذي تخضع معلوماته للاستعراض [١].

٤- **التفتيش:** لا تنص عادة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على إجراء عمليات تفتيش إلزامية على المواقع للتحقق من دقة المعلومات المقدمة في التقارير؛ على خلاف ذلك نجد النص على التفتيش في المعاهدات الخاصة بمراقبة التسلح ثال ذلك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر استحداث وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة [٢].

الفرع الثالث
تدابير الاستجابة لحالات عدم الامتثال

تلعب إجراءات الامتثال دورًا مهمًا في ضمان نجاح الاتفاقيات البيئية، وهي آليات مؤسسية تهدف إلى تقييم امتثال الدول الأطراف للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وتحدد هذه الإجراءات كيفية التعامل مع الحالات التي لا يلتزم فيها أحد الأطراف بالتزاماته بموجب الاتفاقية، ولا تزال إجراءات الامتثال المتعددة الأطراف قيد التطوير لتتواكب مع تحقيق أهداف الاتفاقيات البيئية

---

[١] الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، "استعراض البلاغات الأولى المقدمة من الأطراف المنصوص عليها في المرفق الأول من الاتفاقية"، الوثيقة Dec. 2/CP.1, FCCC/CP/1995/7/Add.1./ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ١١. /

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ١١.

وطموحات المستقبل البيئي لكوكب الارض؛ وتختلف إجراءات الامتثال من اتفاقية إلى أخرى.

تنشئ الأطراف في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف لجاناً دائمة للامتثال لضمان تطبيق أحكام الاتفاقية بشكل فعال، وهي الجهاز المسؤول عن إدارة إجراءات الامتثال، يطلق عليها لجنة الامتثال أو "لجنة التنفيذ"؛ وتعرض الدراسة للجنة الامتثال لبروتوكول كيوتو نموذجاً لإيضاح دور لجان الامتثال في تدابير الاستجابة، ثم تعرض لتدابير الاستجابة التيسيرية ثم العقابية.

أولاً: لجنة الامتثال لبروتكول كيوتو "نموذجاً":

آلية الامتثال لبروتوكول تم انشائها وتصميمها لتعزيز الحماية البيئية من خلال التأكد من التزام جميع الأطراف بأهدافهم الخاصة بالانبعاثات، مما يدعم مصداقية سوق الكربون من خلال ضمان نزاهة عمليات تداول الانبعاثات؛ وضمان شفافية المحاسبة من قبل الدول الأطراف من خلال إتاحة معلومات واضحة ودقيقة حول امتثال جميع الأطراف.

إن وجود آلية امتثال قوية وفعالة هو أمر ضروري لضمان تنفيذ البروتوكول بنجاح وأساسي لضمان التزام جميع الأطراف بأهدافهم البيئية؛ وتعتبر آلية الامتثال لبروتوكول كيوتو من بين أكثر أنظمة الامتثال شمولاً حيث تشمل جميع جوانب التيسير والتعزيز والتنفيذ، وأكثر أنظمة الامتثال صرامة حيث تفرض عواقب صارمة على عدم الامتثال،

والوظائف الرئيسية للجنة الامتثال تشمل: تقديم المشورة والمساعدة للأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وتعزيز امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها؛ وتحديد

حالات عدم الامتثال الدول الأطراف؛ وتطبيق العواقب في الحالات التي لا تمتثل فيها الدول الأطراف لالتزاماتها [1].

ويتم تنظيم أعمال هذه اللجان وفقًا لقواعد مفصلة تتضمن:

١- **تشكيل اللجنة:** من حيث عدد الأعضاء، ويتألف كلا الفرعين من ١٠ أعضاء، تمثل الأقاليم الخمسة الرسمية للأمم المتحدة وممثل واحد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. واثنان من كل من الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٢- **طريقة اختيار أعضاء اللجنة:** ترشح الدول الأطراف أعضاءها؛ يتم انتخاب عضو واحد لكل منطقة من المناطق الخمس للأمم المتحدة، وعضو واحد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وعضوين من كل من الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛ يتم التصويت بالاقتراع السري من قبل اجتماع الدول الأطراف، ويتم انتخاب الأعضاء الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات.

٣- **ومدة عضوية اللجنة:** تختلف مدة عضوية لجنة الامتثال حسب الاتفاقية البيئية؛ في بروتوكول كيوتو مدة العضوية أربع سنوات مع إمكانية إعادة الانتخاب مرة واحدة.

٤- **البت النهائي** في المسائل المتصلة بالامتثال كصلاحيات اللجان في إصدار توصيات أو قرارات، حيث تجتمع لجنة الامتثال في جلسة عامة مكونة من أعضاء من كلا الفرعين؛ يقدم الدعم لعمل اللجنة مكتب مكون من رئيس ونائب رئيس لكلا الفرعين؛ اتخاذ قرارات الجلسة العامة بأغلبية ثلاثة أرباع

---

[1] UN, Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol (CMP), For more information, follow the link: Last access: 7/3/2024. Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol (CMP)

الأصوات، وكذلك فرع التيسير، بينما تتطلب قرارات بفرع الإنفاذ أغلبية ثلاثة أرباع بالإضافة إلى أغلبية مزدوجة لكل من الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

تتكون لجنة الامتثال لبروتوكول كيوتو من فرعين:

١- فرع التيسير:

يهدف فرع التيسير إلى تقديم المشورة والمساعدة للأطراف من أجل تعزيز الامتثال لالتزامات بروتوكول كيوتو؛ وتتمثل مهام فرع التيسير: في معالجة مسائل تنفيذ تدابير الاستجابة الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ، تقديم "إنذار مبكر" بشأن عدم الامتثال المحتمل لاحد الدول الأطراف؛ تيسير المساعدة المالية والتقنية لأي طرف معني بتيسير الامتثال، صياغة توصيات للطرف المعني بتيسير الامتثال.

وتلتزم لجنة الامتثال عند معالجة مسائل الامتثال أن تأخذ في الاعتبار درجة المرونة المسموح بها في الاتفاقية للبلدان الأطراف التي تمر بعملية التحول إلى اقتصاد السوق؛ وكذلك يجب على فرع التيسير أن يأخذ في الاعتبار المسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان لأطراف.

٢- فرع الإنفاذ:

يتحمل فرع الإنفاذ مسؤولية تحديد العواقب المترتبة على عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو؛ وتتمثل مهام فرع الانفاذ في[١]:

---

[1]UN, Introduction An Introduction to the Kyoto Protocol Compliance Mechanism, For more information, follow the link: Last access: 10/3/2024.Compliance under the Kyoto Protocol

– تحديد متى يلزم تطبيق تعديلات على قوائم جرد الغازات الدفيئة أو تصحيح قاعدة بيانات التجميع والمحاسبة لحساب الكميات المخصصة للغازات الدفيئة.

– طلب تعويض الفارق بين انبعاثات الدولة الطرف والكمية المخصصة لها من انبعاثات الغازات الدفيئة.

– طلب تقديم خطة عمل للامتثال للدولة الطرف تعاني من عدم امتثال لمتطلبات الإبلاغ.

– سحب أو تعليق أهلية أحد الدول الاطراف التي يتبين أنها لا تستوفي معايير المشاركة في آليات الامتثال.

– إعلان عدم امتثال أحد الدول الأطراف.

– إعلان العواقب التي سيتم تطبيقها الدولة الطرف غير الممتثلة لالتزاماتها.

إجراءات نظر مسائل التنفيذ: تنظر اللجنة الامتثال من خلال فروعها، في مسائل التنفيذ التي يملك صلاحية عرضها أو تقديمها على اللجنة كلاً من: فرق خبراء الاستعراض، أو أي دولة طرف فيما يتعلق بمسألة تنفيذ خاصة بها، أو دولة طرف فيما يتعلق بمسألة تنفيذ خاصة بدولة طرف أخرى على أن تكون مسألة التنفيذ المعروضة مدعمة بمعلومات مؤكدة. ويعين كل طرف وكيلاً يقوم بالتوقيع على المستندات التي تحتوي على مثل هذه الأسئلة أو المسائل، بالإضافة إلى التعليقات. ويختص مكتب لجنة الامتثال المشكل من رئيس ونائب رئيس كلا الفرعين "فرع التنفيذ وفرع التيسير" بإحالة مسألة التنفيذ إلى الفرع المناسب، بناء على ولاياته؛ ويجوز لفرع الإنفاذ، في أي وقت أثناء نظره في مسألة التنفيذ، أن يحيل مسألة التنفيذ إلى فرع التيسير.

الجدول الزمني: حددت لجنة الامتثال إطاراً زمنياً لفرع التنفيذ لحل مسائل التنفيذ التي ترفع إليه في خلال خمسة وثلاثون أسبوعاً، وهي عملية تتضمن عدة خطوات منها: **تقديم مسألة التنفيذ للفرع،** ثم الفحص الأولي حيث تقوم بفحص المسألة لتحديد ما إذا كانت تستحق التحقيق، **ثم التحقيق:** بجمع

المعلومات والأدلة المتعلقة بمسألة التنفيذ، ثم **تقديم التوصيات:** بعد الانتهاء من التحقيق، تقدم فرع التنفيذ بلجنة الامتثال توصيات للدولة الطرف المعنية بمسألة التنفيذ، ثم **متابعة الامتثال:** مع الدولة الطرف المعنية لضمان تنفيذها للتوصيات. وفي الطلبات العاجلة تطبق إجراءات معجلة تنطوي على فترات أقصر. وإذا كانت مسألة التنفيذ متعلقة بخلاف حول تطبيق تعديلات على قوائم جرد الغازات الدفيئة أو حول تصحيح قاعدة بيانات التجميع والمحاسبة لحساب الكميات المخصصة للغازات الدفيئة؛ يختص فرع الإنفاذ بحل هذا الخلاف في خلال أثنى عشر أسبوعاً من تاريخ إبلاغه كتابياً.

مهلة الامتثال لأهداف الانبعاثات: لدى الدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول مهلة مائة يوم من تاريخ انتهاء استعراض الخبراء لجردها السنوي النهائي من الانبعاثات، هذه الملة مخصصة لتعويض أي نقص في الامتثال؛ وفي نهاية هذه المهلة إذا ظلت انبعاثات الدولة الطرف أكبر من الكمية المخصصة لها، يعلن فرع الإنفاذ عدم امتثال الدولة الطرف ويطبق العواقب السابق الإشارة إليها.

استعادة الأهلية: يجوز للدولة الطرف التي تم سحب أهليته أو تعليقها أن تطلب استعادتها إذا صححت المشكلة واستوفت المعايير ذات الصلة.

الاستئناف: القاعدة العامة أن قرارات فروع اللجنة غير قابلة للاستئناف؛ استثناءً يمكن الاستئناف ضد قرار فرع الإنفاذ المتعلق بأهداف الانبعاثات إذا كان يعتقد أنه قد تم حرمانه من الإجراءات القانونية الواجبة.

ومصادر المعلومات التي تكون محل اعتبار في تقييم الامتثال؛

آليات تقييم مسائل الامتثال مثل معايير تقييم الامتثال، الإجراءات التي تتبعها اللجان عند تلقي شكوى، قاعدة اتخاذ القرارات في اللجان؛

ثانياً: تدابير الاستجابة التيسيرية

تعد تدابير الاستجابة التيسيرية أداة قوية لتعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية؛ تختلف إجراءات الامتثال التيسيرية من اتفاقية إلى أخرى؛ ومع ذلك تتميز بمجموعة من الخصائص: فهي إجراءات تيسيريه: حيث تركز على مساعدة الأطراف في تجنب عدم الامتثال؛ إجراءات غير تخاصميه: فعند التعثر في الامتثال تهدف إلى مساعدة الأطراف للعودة إلى الامتثال بأسرع ما يمكن؛ غير عقابية حيث لا تهدف إلى معاقبة الأطراف.

صور تدابير الاستجابة التيسيرية

وفي حال قررت لجنة الامتثال أن دولة طرفاً لا تلبي بعض التزاماتها بموجب المعاهدة، فيجوز للجنة أو الجهاز الرئاسي اتخاذ إجراءات أو تدابير لمساعدة الطرف أو إغرائه على العودة إلى الامتثال؛ وتنوع صور هذه التدابير إلى:

١- **التعاون الوقائي:** تهدف تدابير الاستجابة التيسيرية إلى التخفيف من الاعتبارات القانونية الصارمة لنظام المسؤولية وافساح المجال للتعاون الوقائي الذي يسعى إلى مساعدة الأطراف الذين لم يتمكنوا من تنفيذ التزاماتهم نتيجة لقلة إمكانياتهم المالية والتكنولوجية وحتى القانونية [١] بهدف تقوية قدرتهم على العودة إلى الامتثال، ومن صور التعاون الوقائي:

- التقييمات الفنية :يمكن للأمانة أو لجنة الامتثال إجراء تقييمات فنية لتحديد احتياجات الدول الأطراف وتحديد المجالات التي يمكن تحسين الامتثال فيها .
- التحقق من صحة المعلومات :يمكن للأمانة أو لجنة الامتثال التحقق من صحة المعلومات التي تقدمها الدول لتتبع التقدم في الامتثال.
- بناء القدرات: يمكن تقديم برامج بناء القدرات لمساعدة الأطراف على تطوير مهاراتهم ومعارفهم اللازمة للامتثال للاتفاقية.

---

[١] د. زيد المال صافية، المرجع السابق، ص ٨٩.

٢- **الشفافية والمكاشفة:** معظم للجان تلتزم بأن تبلغ الدولة الطرف التي يكون امتثالها محل شك بمسألة الامتثال المثارة بشأنها وأن تتيح للدولة الطرف أن تقدم وجهات نظرها ومعلوماتها عن مسألة الامتثال المثارة بشأنها، ثم تتخذ اللجنة قرارها بعد هذه المكاشفة.

٣- **تقديم توصيات أو مشورة:** حيث تشمل تدابير الاستجابة التيسيرية تقديم توصيات أو مشورة لمساعدة طرف على التعامل مع صعوبات الامتثال. وتشمل هذه التدابير [١]:

- تقديم توصيات بشأن القوانين أو السياسات: تقديم توصيات إلى الدول الأطراف بشأن التعديلات التشريعية أو السياسات العامة التي يمكن أن تعزز الامتثال للاتفاقية .على سبيل المثال، قد تشمل هذه التوصيات نصائح حول الترتيبات الجمركية المناسبة أو إجراءات إنفاذ القانون على المستوى الوطني.

- المشورة الفنية: يمكن للأمانة أو لجنة الامتثال تقديم مشورة فنية بشأن عمليات الرصد وتقديم التقارير.

٤- **تقديم المساعدة داخل الدولة الطرف:** يمكن للأمانة أو لجنة الامتثال تقديم المساعدة داخل البلد للدول التي تواجه صعوبات في الامتثال، وتشمل هذه المساعدة تقديم خبراء أو تمويل المشاريع أو توفير التدريب.

٥- **المساعدة في التكنولوجيا والموارد المالية:** كذلك يمكن المساعدة في تقديم التكنولوجيا والموارد المالية على التي قد تكون الدولة الطرف في حاجة إليها لتحقيق الامتثال، بموجب آليات المساعدات المالية أو الفنية التي ينص عليها الاتفاق.

٦- **اعداد خطة عمل لتحقيق الامتثال:** من صور المساعدة الهامة أن يتلقى الطرف غير الممتثل طلباً أو اقتراحاً بإعداد، خطة عمل تتضمن القواعد المعيارية، والأهداف، ومؤشرات الامتثال، والجدول الزمني للتنفيذ [٢].

---

[١] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ١٦.

[٢] وفقاً لتدابير وآليات الامتثال بموجب بروتوكول كيوتو، يمكن لفرع الإنفاذ المنبثق عن لجنة الامتثال طلب بإعداد خطة عمل عن الامتثال، وتشمل تدابير عدم الامتثال في اتفاقية CITES

ثالثاً: تدابير الاستجابة العقابية:

معظم تدابير الامتثال تيسيرية؛ فإذا لم تجدي هذه التدابير نفعاً فتسمح بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بتطبيق تدابير أكثر تشدداً في التعامل مع حالات عدم الامتثال الخطيرة أو المتكررة؛ حيث تُستخدم تدابير الاستجابة العقابية لردع المخالفات ومعاقبة من يرتكبونها، ويتحمل الجهاز الرئاسي للاتفاقية أو لجنة الامتثال فرع الانفاذ مسؤولية تحديد العواقب ويمكن تقسيم هذه التدابير إلى:

١- **إعلان حالات عدم الامتثال:** وقد تلزم الاتفاقية الجهاز الرئاسي قبل اتخاذ اجراء الاعلان القيام بتحقيق رسمي في عدم الامتثال، أو إصدار تحذير رسمي للدولة الطرف؛ وقد يكون إعلان حالة عدم الامتثال في قائمة خاصة أو تقرير خاص[١].

٢- **تعليق الامتيازات والحقوق التي تنص عليها الاتفاقيات:** كجزاء على عدم الامتثال؛ وينتج عن هذا القرار معاملة الدولة الطرف في الاتفاقية على أنها ليست عضواً في الاتفاقية بحيث لا تتمتع بأية حقوق اقرتها لها نصوص الاتفاقية في مواجهة الدول، مثال ذلك تسمح إجراءات عدم الامتثال في بروتوكول مونتريال بوقف حقوق وامتيازات معينة ينص عليها البروتوكول بما في ذلك الحقوق المتصلة بالترشيد الصناعي، والإنتاج، والاستهلاك، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والآليات المالية والترتيبات المؤسسية [٢].

سحب أو تعليق الأهلية: حيث يتم سحب أو تعليق أهلية أحد الدول الاطراف التي يتبين أنها لا تستوفي معايير المشاركة في آليات الامتثال.

واتفاقية بازل، وبروتوكول السلامة الأحيائية إمكانية قيام الطرف بوضع خطة عمل وترتيبات لتحقيق الامتثال وتقديم تقرير عن التقدم الذي يحققه في تنفيذ خطة العمل.

[١] مثال ذلك: للأمين التنفيذي لبروتوكول السلامة الأحيائية نشر حالات عدم الامتثال في غرفة مقاصة السلامة الأحيائية التابعة للبروتوكول، بينما تنشر أمانة اتفاقية CITES قائمة بالأطراف غير الممتثلة في موقع الاتفاقية على الانترنت.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المرجع السابق، ص ١٦.

الفصل الثالث
التحديات الاقتصادية والتشريعية لحماية الأمن البيئي الانساني

الامتثال من التحديات القانونية التي واجهها المجتمع الدولي –ومازال– أثناء سعيه لحماية الأمن البيئي الانساني؛ ومن أهم الأسباب الكامنة وراء عدم امتثال الدول للالتزامات البيئية هي التحديات الاقتصادية والتشريعية، والسياسة الاقتصادية للدولة هي الموجه للسياسة التشريعية الناظمة للنص التشريعي الذي يحقق أهدافها الاقتصادية؛ لذا نجد أن التحديات التشريعية لحماية البيئة هي في العديد من الحالات نابعة من رؤى واعتبارات السياسة الاقتصادية للدولة.

وتسعى الدراسة إلى تناول تلك التحديات من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: الاعتبارات الاقتصادية وتحدي الامتثال للالتزامات البيئية.

المبحث الثاني: التحديات التشريعية والامتثال للالتزامات البيئية.

المبحث الأول
الاعتبارات الاقتصادية وتحدي الامتثال للالتزامات البيئية:

ومن أهم الأسباب الكامنة وراء عدم امتثال الدول للالتزامات البيئية هي التحديات والاعتبارات الاقتصادية، ولإدراك الإشكاليات الحقيقية للامتثال يلزم ابتداءً إدراك الاعتبارات الاقتصادية الكامنة وراءه.

أولاً: العلاقة التاريخية بين البيئة والاعتبارات الاقتصادية:

القوة الاقتصادية هي المعيار الذي يقاس به تقدم الدول، وارتبط التقدم الاقتصادي المعاصر في الدول المتقدمة بـ "النجاح" الذي أحرزه الإنسان في السيطرة على الموارد الطبيعية وتسخيرها لخدمته من خلال الثورة الصناعية في مطلع في ستينيات القرن الثامن عشر؛ حيث وجدت العديد من الدول في

الصناعة وسيلة لسد الفجوة بين احتياجات مواطنيها وبين الموارد المتاحة، ومن جانب أخر وجدت الدول أن الصناعة هي وسيلة التقدم الاقتصادي وتحقيق أسباب القوة والرفاهية.

صاحبت الثورة الصناعية السعي الحثيث من الدول سواء المتقدمة أو النامية للحاق بركب الثورة الصناعية لتحقيق أكبر مستوى من النمو الصناعي والاقتصادي والاجتماعي؛ وقد أنتجت الثورة الصناعية تزايداً كبير في استخدام الآلات الميكانيكية التي تدار بالوقود، وصاحب ذلك الاستخدام المتزايد للمواد الكيميائية المتطلبة في العمليات الصناعية، وارتبط ذلك بالأخلال بالتوازن البيئي بين عناصر البيئة المختلفة، وازداد الاخلال جسامة كلما ازداد الطلب على الموارد الاقتصادية لسد حاجات البشر المتجددة، وصاحب ذلك توسعاً في الصناعات البلاستيكية والكيميائية والنفطية، التي خلفت مواد وغازات أثرت سلباً على البيئة والمناخ مما أدى إلى تدهور بيئي خطير يهدد عناصر ومفردات الامن الإنساني على كوكب الأرض.

ثانياً: العلاقة المعاصرة بين البيئة والاعتبارات الاقتصادية:

سبق الإشارة إلى أن أزمة التدهور البيئي سببها التاريخي الرئيس الاعتبارات اقتصادية للثورة الصناعية؛ وهذه العلاقة التاريخية ما زالت مفرداتها تحكم أحياناً وتؤثر أحياناً أخرى على جهود المجتمع الدولي المعاصرة لحماية البيئة.

فمازالت حماية البيئة قضية اقتصادية وبيئية معقدة: فتغير المناخ – مثالاً– لا يعد قضية بيئية تقليدية، بل هو قضية اقتصادية معقدة ذات تأثيرات واسعة النطاق على جميع جوانب اقتصاد الدولة؛ فهذه القضية ذات تثير تأثيرات ومخاوف اقتصادية وبيئية على وجهين:

الوجه الأول: اعتبارات المجتمع الدولي بشأن تهديدات البيئية والامن الانساني:

١- **الاضرار المباشرة على القطاعات الاقتصادية:** حيث تمثل التهديدات البيئية لتغير المناخ إضرار غاية في الخطورة على القطاعات الاقتصادية نذكر منها: **الزراعة:** على سبيل المثال تؤدي أثار تغير المناخ من موجات الجفاف والفيضانات وتغيرات أنماط هطول الأمطار إلى تقليل الإنتاجية الزراعية ورفع أسعار المواد الغذائية، **السياحة:** حيث يهدد تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر الوجهات السياحية الساحلية والبنية التحتية الخاصة بها؛ **البنية التحتية:** تصبح الطرق والمباني عرضة للتلف بسبب الظواهر الجوية المتطرفة.

٢- **التأثيرات غير المباشرة على الاقتصاد: الهجرة:** تجبر تغييرات المناخ، مثل الجفاف، الناس على ترك منازلهم والهجرة إلى مناطق أخرى، مما يُشكل ضغطًا على الموارد ويُقلق استقرار المجتمعات، **الصحة العامة:** تؤدي موجات الحر والأمراض المنقولة بالنواقل إلى زيادة تكاليف الرعاية الصحية وتقلل من الإنتاجية؛ **النزاعات:** تمكن المنافسة على الموارد المتناقصة، مثل المياه والغذاء، من حدوث صراعات ونزاعات.

الوجه الثاني: اعتبارات الدول الوطنية بشأن النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية:

حيث نجد أن التكاليف الاقتصادية لحماية البيئة تشكل عبئاً مالياً كبيراً على الدول، خاصة الدول النامية؛ كذلك تخشى الدول من أن تعيق التزاماتها البيئية نموها الاقتصادي وتنافسيتها مع الدول الأخرى؛ أيضاً تواجه الدول صعوبة في إيجاد توازن بين حماية البيئة وتحقيق أهدافها الإنمائية؛ وفيما يلي نعرض جانباً من التحديات الاقتصادية للدول الوطنية.

١ – تحديات العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة:

سعي الدول الحثيث لتحقيق النمو الاقتصادي الجامح أحياناً يؤدى في كثير من الحالات إلى الإضرار بالبيئة، مثال ذلك توسع الصناعي يصاحبه توسعاً في استغلال الموارد والثروات الطبيعية مما يؤدي إلى تلوث ومخلفات ونفايات ضارة تخل بالتوازن البيئي؛ مثال آخر التوسع الزراعي ورفع معدلات الإنتاج الزراعي تتطلب في العديد من الحالات زيادة استخدام الأسمدة والمخصبات الكيميائية وكذلك استخدام أنواع متعددة من المبيدات التي تؤثر سلباً على النبات والتربة [١].

٢ – التكاليف الاقتصادية لحماية البيئة:

لحماية البيئة تكلفة اقتصادية حيث تتطلب حماية البيئة من التلوث والآثار البيئية الضارة للأنشطة الاقتصادية دفع تكلفة اقتصادية تتمثل في:

– **تكلفة الاستثمارات في تقنيات الإنتاج النظيف:** مثل استخدام أنظمة معالجة تلوث الهواء والماء في الأنشطة الصناعية، واستخدام مصادر طاقة متجددة، وتنفيذ ممارسات الإنتاج الخالية من النفايات.

– **التكاليف التشغيلية:** مثل شراء مواد خام صديقة للبيئة، وتدريب الموظفين على ممارسات مستدامة، ودفع رسوم التصاريح البيئية.

– **التكاليف التنظيمية:** مثل الامتثال للقوانين البيئية واللوائح، ودفع غرامات المخالفات.

– **تكاليف البحث والتطوير:** لتطوير تقنيات جديدة أكثر استدامة وفعالية.

---

[١] د. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة – دراسة تأصيلية في الأنظمة الوضعية والاتفاقية، جامعة الملك سعود – النشر العلمي، ط ١ – عام ١٩٩٧ م، ص ٢٤. / أد. أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للبيئة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية لعام ٢٠١٢ م، ص ٣٣ وما بعدها.

وتؤدي هذه التكاليف إلى زيادة تكلفة الإنتاج، مما قد يؤدي إلى: ارتفاع أسعار السلع والخدمات للمستهلكين؛ وانخفاض ربحية الشركات؛ وفقدان الوظائف في بعض القطاعات.

٣- سرعة النمو الاقتصادي:

تشكل عمليات التصنيع والإنتاج – الضارة – مخاطر بيئية جسيمة، وتتطلب دراسة الآثار البيئية لعمليات التصنيع والإنتاج وقتاً؛ ويتطلب كذلك تطوير خطط لمواجهة آثارها وقتًا وجهدًا وإمكانات تقنية عالية؛ وقد يُشكل ذلك عائقًا أمام الدول في تسريع عجلة النمو الاقتصادي؛ كذلك نجد أن اعتبارات حماية البيئة تُؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وتعيق تقدمه؛ فزيادة تكلفة السلعة عادةً ما تؤدي قد تُؤدي إلى ضعف الطلب عليها من قبل المستهلكين، مما يشكل تحدياً اضافياً أمام الشركات [١].

رابعاً: مواجهة التحدي والفرص الاقتصادية:

لا بديل أمام المجتمع الدولي وكذلك الدول الوطنية من مواجهة التحديات البيئية وخاصة الاقتصادية، وإلا فالكوكب بأكمله مهدد بأثار هذه التهديدات؛ لذا فعلى الدول أن تعمل معاً لمواجهة هذه التحديات، وتتنوع سبل المواجهة منها إيجاد **الفرص الاقتصادية** الصديقة للبيئة:

- **كالاستثمار في الطاقة المتجددة** :حيث يخلق فرص عمل جديدة ويساهم في النمو الاقتصادي.

- **وتطوير تقنيات جديدة للتكيف مع تغير المناخ** :حيث يمكن أن يصبح مصدرا جديدا للابتكار والنمو الاقتصادي.

- **والانتقال إلى اقتصاد أخضر** :حيث يمكن أن يساهم في خفض الفقر وتحسين رفاهية المجتمعات.

---

[١] د. أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص ٢٥. / أد. أشرف توفيق شمس الدين، المرجع السابق، ص ٣٥.

المبحث الثاني
التحديات التشريعية والامتثال للالتزامات البيئية:

السياسة الاقتصادية للدولة هي الموجه للسياسة التشريعية الناظمة للنص التشريعي الذي يحقق أهدافها الاقتصادية؛ لذا نجد أن التحديات التشريعية لحماية البيئة هي في العديد من الحالات نابعة من رؤى واعتبارات السياسة الاقتصادية للدولة.

للإيضاح: النشاط الاقتصادي يبحث عن الربح، الذي قوامه التنافس بين أصحاب المشروعات على تقديم أفضل سلعة أو خدمة بسعر أقل من المنافسين سواء المحليين أو الدوليين؛ مما يدفع الأنشطة الاقتصادية للنظر إلى الاشتراطات البيئية بكونها أعباءً ونفقات إضافية تؤثر في النهاية على سعر المنتج الذي تتنافس به مع غيرها من المنشآت المحلية أو العالمية [١]. والاتجاه التشريعي نحو فرض قوانين بيئية صارمة يُؤدي إلى عزوف المنشئات الاقتصادية عن الاستثمار داخل هذه الدولة.

وهذا يؤدي في بعض الحالات إلى مخالفة الاشتراطات البيئية التي وضعها المشرع لحماية البيئة؛ ويتجلى هنا ضرورة العقاب الرادع؛ إلا أنه في العديد من الحالات نجد أن العقاب غير رادع بتاتاً لضعف العقوبة الموقعة أمام الأرباح المنتظرة من المخالفة؛ وهو ما انتهجته عدداً من الدول قبل المنشئات الاقتصادية، حيث تحملت العديد من الدول الغرامات والتعويضات في مقابل استمرار أنشطتها الاقتصادية غير الملتزمة أو المجرمة بيئياً.

ويؤدي في حالات أخرى إلى تبنى الدولة لسياسة اقتصادية قوامها جذب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية بغض النظر عن الاعتبارات البيئية، مما

---

[١] د. أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص ٢٥. / أد. أشرف توفيق شمس الدين، المرجع السابق، ص ٣٦.

يدفع الدولة إلى انتهاج سياسة تشريعية تعتمد على إزالة العقبات القانونية والمادية بإيجاد الصياغة المناسبة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وهذه السياسة التشريعية بقدر ما قد تحقق مزايا اقتصادية آنية؛ فهي لا تخلو من عيوب ذلك أن الكثير من هذه القيود يتضمن صوراً من الرقابة المشروعة على المنشئات الاقتصادية ومدى التزامها بالقوانين المطبقة لحماية البيئة، ومن شأن هذه الاستثناءات والالغاءات إضعاف الرقابة الوقائية البيئية من جانب؛ والخروج على تشريعات حماية البيئة بالأضرار بالبيئة من جانب أخر. مما أوجد مجالاً للاستثناءات التشريعية المتعلقة بحالة الضرورة الاقتصادية، واستثناءات أخرى إدارية متعلقة بتعطيل أو تأجيل القواعد البيئية.

المطلب الأول
الاستثناءات التشريعية المتعلقة بالضرورة الاقتصادية

تتجه عددا من الدول إلى تقديم استثناءات تشريعية متعلقة بمخالفة أحكام القواعد البيئية لأسباب اقتصادية، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحماية الاقتصادية والبيئية، مما يُثير الجدل حول جدوى هذه الاستثناءات وتأثيرها على البيئة.

مبررات وأسباب الاستثناءات التشريعية: دعم القطاعات الاقتصادية: حيث تمنح استثناءات لبعض القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة أو الزراعة، لمنعها من الانهيار بسبب تكاليف الامتثال للقواعد البيئية الصارمة. **الحفاظ على الوظائف:** حيث تمنح كذلك استثناءات تشريعية لمنع تسريح العمال، نتيجة لفرض قواعد بيئية صارمة على الشركات. **تجنب تعطيل الخدمات الأساسية:** حيث تمنح استثناءات لمنع تعطيل الخدمات الأساسية، مثل توليد الطاقة أو معالجة النفايات بسبب تكاليف الامتثال للقواعد البيئية.

مخاطر الاستثناءات التشريعية: إضعاف حماية البيئة: حيث تُؤدي هذه الاستثناءات إلى السماح باستمرار التلوث والأضرار البيئية؛ **خلق ثغرات**

قانونية: تستغلها الأنشطة الاقتصادية للتهرب من الالتزام بالقواعد البيئية؛ **عدم المساواة بين الشركات:** حيث يترتب على الاستثناءات منح ميزة غير عادلة للبعض على حساب البعض الآخر.

المطلب الثاني
الاستثناءات الإدارية المخالفة للقواعد البيئية

الاستثناءات إدارية هنا تشير إلى منح سلطة الإدارة – الجهات الحكومية المختصة – صلاحية إصدار تراخيص رسمية لبعض المنشآت الاقتصادية لممارسة أنشطة مخالفة لأحكام القوانين واللوائح البيئية بشكل مؤقت أو دائم، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين احتياجات المنشآت الاقتصادية والحماية البيئية.

شروط التراخيص:

تتجه الدول عادة إلى وضع مجموعة من الشروط لمنح التراخيص الإدارية للأنشطة المخالفة بيئياً، منها:

– **تقديم خطة التزام بيئية:** تلتزم المنشآت أو الأفراد الذين يمنحون تراخيص مخالفة بيئياً، بتقديم خطة التزام بيئية توضح آليات تحسين أدائهم البيئي على المدى القريب أو المتوسط أو الطويل.

– **تحديد مدة زمنية للترخيص:** يجب تحديد مدة زمنية محددة للترخيص مع مراجعة التزام المنشأة أو الفرد بشكل دوري.

– **دفع رسوم بيئية:** حيث تفرض رسوم بيئية على المنشآت أو الأفراد الذين يمنحون تراخيص مخالفة بيئياً كتعويض عن الأضرار البيئية الناشئة عن النشاط.

أنواع التراخيص المخالفة بيئياً:

تراخيص الانبعاثات الزائدة: حيث تمنح تراخيص للمنشآت تسمح لها بتجاوز حد الانبعاثات المسموح بها في ظروف استثنائية، مثل حالات الطوارئ أو أعمال الصيانة. أخذت بهذا النهج العديد من الدول منها

تراخيص استخدام تقنيات غير صديقة للبيئة: حيث تمنح تراخيص للمنشآت تسمح لها باستخدام تقنيات محظورة بشكل مؤقت لحين إيجاد بدائل تقنية صديقة للبيئة. أخذت بهذا النهج العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمنح تراخيص لبعض محطات الطاقة لاستخدام تقنيات غير صديقة للبيئة مؤقتًا لحين إيجاد بدائل صديقة للبيئة. والمملكة العربية السعودية حيث تم منح تراخيص مؤقتة لبعض المنشآت الصناعية لتجاوز حد انبعاثات الكبريت خلال فترة زمنية محددة لمنحها الوقت لتطوير تقنيات جديدة لتقليل انبعاثاتها.

تراخيص تجاوز المعايير البيئية: حيث تمنح تراخيص للمنشآت تسمح لها بتجاوز المعايير البيئية في مشاريع محددة، في مقابل أن تقوم بتنفيذ تدابير تعويضية لحماية البيئة، وتتنوع هذه التدابير على قدر القدرات الاقتصادية والمالية والفنية للنشاط الاقتصادي، منها:

- زراعة الأشجار للمساهمة في امتصاص ثاني أكسيد الكربون وتقليل التلوث الهوائي.
- إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة التي تم تلويثها أو تدميرها بسبب الأنشطة البشرية.
- دعم مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- دعم وتطوير تقنيات جديدة صديقة للبيئة لتقليل التأثيرات البيئية للأنشطة البشرية.
- زيادة الوعي البيئي بين أفراد المجتمع وتشجيعهم على اتباع ممارسات مستدامة.

التمييز بين الاستثناءات الإدارية والتشريعية كأدوات للخروج على القواعد البيئية:

أوجه الاتفاق: الاستثناءات الإدارية والتشريعية هي من الأدوات القانونية التي تستخدم لتغيير تطبيق القواعد والالتزامات البيئية.

أوجه الاختلاف: يوجد اختلافات جوهرية بينهما تتنوع هذه أوجه هذه الاختلافات إلى اختلافات من حيث المصدر والآثار والنطاق والتطبيق، مما يؤثر على فاعليتها كأدوات للخروج على القواعد البيئية.

من حيث المصدر:

– **الاستثناءات الإدارية:** تصدر من جهة الإدارة أي السلطة التنفيذية، والتي في الغالب تكون في شكل قرارات إدارية أو لوائح تنفيذية.

– **الاستثناءات التشريعية:** تصدر من السلطة التشريعية، في شكل قوانين أو تعديلات على القوانين الموجودة.

من حيث الآثار:

– الاستثناءات الإدارية: التراخيص الادارية تصدر في الغالب لحالة أو حالات محددة أو أشخاص محددين، قد يتم تطبيقها بشكل انتقائي من قبل الجهات الإدارية.

– الاستثناءات التشريعية: تنفذ وتطبق بشكل إلزامي على جميع الحالات والأشخاص الذين يشملهم نطاق القانون،

من حيث النطاق:

– الاستثناءات الإدارية: تكون عادةً ذات نطاق محدود حيث تطبق على حالات محددة أو قطاعات معينة، في الغالب مداها الزمني قريب.

– الاستثناءات التشريعية: في الغالب تكون ذات نطاق واسع، حيث تطبق على مجالات أو قطاعات اقتصادية بأكملها، عادة يكون مداها الزمني متوسط أو طويل نسبياً.

من حيث الرقابة القضائية:

– **الاستثناءات الإدارية:** تخضع لرقابة القضاء حيث لا تلتزم السلطة القضائية بإقرار هذه التراخيص، حيث تخضع للرقابة القضائية من حيث الإلغاء والتعويض في حال ثبت أنها مخالفة لأحكام لقانون.

– **الاستثناءات التشريعية:** لا تخضع لرقابة القضاء حيث تلتزم السلطة القضائية بإعمال أحكامها، غير قابلة للإلغاء من قبل القضاء إلا إذا كانت مُخالفة للدستور أو لمبادئ العدالة.

من حيث الخطورة كأدوات للخروج على القواعد البيئية:

– **الاستثناءات الإدارية:** من جانب هي أقل فاعلية كأدوات للخروج على القواعد البيئية بسبب نطاقها الضيق وإمكانية إلغائها من قبل القضاء، وعلى جانب أخر هي الأكثر عرضة لسوء الاستخدام من قبل الجهات الإدارية.

– **الاستثناءات التشريعية:** أكثر فاعلية كأدوات للخروج على القواعد البيئية بسبب نطاقها الواسع وصعوبة إلغائها من قبل القضاء، مما يساهم على المدى الطويل في إضعاف حماية البيئة إذا تم استخدامها بشكل مفرط أو دون شروط صارمة.

مواجهة تحديات حالة الضرورة الاقتصادية:

كما سبق الإشارة لا بديل عن مواجهة التحديات البيئية؛ **ومواجهة** الاستثناءات التشريعية **والإدارية المعالجة لحالة الضرورة الاقتصادية يكون من خلال إيجاد** بدائل عملية، منها تجارب الدول الأطراف في مواجهة هذه الإشكاليات، ومن الحلول المطروحة:

١– **دعم الشركات في الامتثال:** يمكن للدول والحكومات تقديم الدعم المالي والفني، لمساعدة الشركات على الامتثال للقواعد البيئية.

٢– **تطبيق معايير بيئية تدريجية:** يمكن تطبيق معايير بيئية أكثر صرامة بشكل تدريجي لمنح الشركات الوقت للتكيف.

٣- استخدام الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة: مثل ضرائب التلوث أو أنظمة التجارة الإنبعاثية، لتشجيع الشركات على تقليل تأثيرها السلبي على البيئة.

٤- التشديد التدريجي للعقوبات:

التشديد التدريجي للعقوبات البيئية يعد نهجاً فعّالًا لردع المخالفات والجرائم البيئية وحماية البيئة على المدى الطويل؛ يطبق فيه عقوبات أكثر شدة على المخالفات البيئية بمرور الوقت.

يتضمن هذا النهج عدة مراحل للتشديد التدريجي للعقوبات:

- المرحلة الأولى: تبدأ بفرض عقوبات بسيطة نسبيا على المخالفات البيئية، مثل الإنذارات أو الغرامات المالية الصغيرة.
- المرحلة الثانية: زيادة شدة العقوبات بشكل تدريجي مع تكرار المخالفات، مثل الغرامات المالية الكبيرة أو تعليق تراخيص العمل على المخالفات المتكررة أو الخطيرة.
- المرحلة الثالثة :عقوبات صارمة على المخالفات البيئية الجسيمة أو المتكررة، حيث قد تفرض عقوبات جنائية، مثل السجن أو الغرامات المالية الضخمة، غلق المنشئة الاقتصادية.

انتهج الاتحاد الأوروبي، نهج التشديد التدريجي للعقوبات البيئية: حيث يطبق نظام تجارة انبعاثات الكربون الذي يفرض غرامات مشددة على الشركات التي تتجاوز كمية الانبعاثات المسموح بها. كذلك المملكة العربية السعودية تشدد العقوبات على المخالفات البيئية بشكل تدريجي في خلال الاعوام الماضية، ففي عام ٢٠٢٠، تم إصدار نظام العقوبات البيئية الجديد حيث يفرض غرامات مشددة على المخالفات الجسيمة مثل الإضرار بالبيئة البحرية أو تلوث الهواء.

٥- الاستثناءات المشروطة:

يلزم أن يكون منح الاستثناءات طبقاً لشروط صارمة تضمن تقليل التأثير البيئي وتحسين أداء الشركات بيئيا، منها:

– أن تكون الاستثناءات ضرورية: بحيث تثبت المنشأة الاقتصادية على أنها اتخذت جميع الخطوات المعقولة للوفاء بمتطلبات القواعد البيئية قبل طلب الاستثناء.

– أن تكون الاستثناءات مؤقتة: بحيث تمنح المنشأة الاقتصادية الفترة اللازمة لإكمال المشروع أو النشاط، وكذلك تحسين أداء المنشأة بيئيا

– الشفافية: بحيث يتم نشر المعلومات الخاصة بمنح الاستثناءات للمنشآت الاقتصادية ومعايير التقييم البيئية.

– المساءلة: بحيث تخضع الجهات المختصة للمساءلة عن قراراتها الخلصة منح الاستثناءات.

– المراجعة الدورية: بحيث تختضع الاستثناءات لمراجعة دورية لتقييم مدى ضرورتها وتأثيرها على البيئة.

خاتمة الدراسة

العالم المعاصر بالنسبة للعديد من البشر أضحى مكان غير آمن، حيث تحيط بالبشرية المخاطر من كل جانب حيث نجد الكوارث الطبيعية، والحروب والصراعات العنيفة، والأوبئة والامراض، والفقر المستمر، والركود الاقتصادي كل هذه التهديدات على العديد من الجبهات تهدد حياتنا وسبل عيشنا وتقوض آفاق السلام والاستقرار فضلاً عن التنمية المستدامة؛ وهذه الأزمات متشابكة ومترابطة، مما يزيد من صعوبة التعامل معها؛ فكل أزمة تفاقم الأزمات الأخرى، مما يؤدي إلى تدمير مجتمعات بأكملها ويتجاوز تأثيرها الحدود الوطنية لينال من حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

وبالرغم من افتقاد المجتمع الدولي لأدوات السياسة الجنائية الوطنية؛ إلا أن لديه مجموعة من المصالح والقيم المشتركة التي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها، ومنها موضوع دراستنا مصلحة "حماية الامن البيئي الإنساني". وقد تناولت الدراسة تحليل الدور الابداعي للمجتمع الدولي في انشاء وتطوير أدوات السياسة الجنائية الدولية لتحقيق اهدافه الاستراتيجية المتعلقة بحماية الأمن البيئي الانساني؛ مع مناقشة مدى نجاعة هذه الأدوات في تحقيق الأهداف؛ وكذلك أبرز التحديات القائمة وطرق مواجهتها؛ وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، نعرض لها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

أولاً: المصلحة محل الحماية الجنائية:

١- تهدف المجتمعات الإنسانية – على تنوعها واختلافها – إلى البقاء والنمو والتطور والازدهار، وتتحدد طرق ووسائل الوصول إلى تلك المساعي والأهداف من خلال القيم الأساسية التي تحكم هذا المجتمع الإنساني؛ **والمجتمع الدولي** لديه مجموعة من المصالح والقيم المشتركة التي يسعى للحفاظ عليها

وحمايتها، ومنها موضوع دراستنا مصلحة "حماية الامن البيئي الإنساني"؛ حيث مثلت التهديدات البيئية تقويضاً وتهديداً للأمن البيئي الإنساني، الذي يشكل هدفاً استراتيجياً للمجتمع الدولي في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة.

٢- الأمن الإنساني: هو مفهوم حديث نسبيًا يركز على حماية الإنسان من جميع أشكال الخطر والتهديد، سواء كانت نابعة من عوامل طبيعية أو من صنع الإنسان؛ إنه يختلف عن المفهوم التقليدي للأمن القومي الذي يركز على حماية الدولة من التهديدات الخارجية.

تبنى تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية UNDP لسنة ١٩٩٤ مفهوما موسعا للأمن الإنساني وعرفه على أنه يتكون من شقين أساسيين هما **التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، وبذلك** وسع مفهوم الأمن الإنساني نطاق الأمن ليشمل ليس فقط حماية الدول، بل حماية الأفراد وحقوقهم الأساسية.

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سبعة أبعاد للأمن الإنساني وهي: الأمن السياسي والاقتصادي والجماعي والصحي والغذائي والشخصي والبيئي؛ حيث يسعى الأمن الإنساني للنهوض بأبعاده السبعة بطريقة متكاملة حيث يتوقف كل منها على وجود الآخر.

٣- الأمن البيئي الإنساني: الأمن البيئي هو أحد أهم روافد الأمن الإنساني؛ و"الأمن البيئي الإنساني" مصطلح حديث نسبيًا، نشأ في سياق التزايد المتسارع للوعي العالمي بالترابط الوثيق بين البيئة والإنسان.

يشير مفهوم **الأمن البيئي الإنساني** إلى حالة من السلامة البيئية تضمن حماية الإنسان من الآثار السلبية للتدهور البيئي الناتج عن الأنشطة البشرية، مثل التلوث، تغير المناخ، ونضوب الموارد الطبيعية؛ كما يشمل هذا المفهوم الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي لضمان استدامة الحياة على كوكبنا.

٤- حماية الأمن البيئي الإنساني: إن حماية البيئة ليست مجرد خيار، بل هي ضرورة ملحة لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة. فالأمن البيئي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون حماية البيئة.

٥- حماية الأمن البيئي الإنساني تتمحور حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني، الإقليمي، والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية الّتي تهدد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات الخطرة، والمطر الحمضي، تلوث البحار والمحيطات، الأنهار، الضباب الدخاني، ظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية.

ثانياً: التهديدات البيئية وانعكاساتها على الأمن الإنساني:

ناقشت الدراسة انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن البيئي الإنساني، وأبرزت التهديدات التي تقوض وتهدد هذه المصلحة من جهة أخرى، وطرق مواجهتها من خلال مجموعة من النتائج والتوصيات.

١- النتائج: رصدت الدراسة نتائج العديد من الدراسات والتقارير الدولية التي تناولت مدى الأضرار الفادحة على كلاً من الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ ومدى الخطورة المتوقعة لها؛ من ذلك:

١. تغير المناخ حيث يؤدي إلى زيادة الكوارث الطبيعية مثل موجات الحر والجفاف والأعاصير والسيول والفيضانات وارتفاع مستوى سطح مما يلحق أضراراً وخسائر اقتصادية تقدر بنحو ١٩٥ مليار دولار سنويا، يضاف إليها ١٠٠ مليار دولار أخرى من الخسائر سنويا تمثل التكاليف غير المباشرة الناتجة عن تعطيل سلاسل التوريد.
٢. ويقدر البنك الدولي أن كلفة تلوث الهواء العالمية في عام ٢٠١٩ م تقدر بما يقارب ٨.١ تريليون دولار، أي ما يعادل ٦.١% من الناتج المحلي الإجمالي

العالمي أنه في عام ٢٠١٩ م توفى أكثر من ٥.٥ مليون إنسان متأثراً بأمراض القلب والأوعية الدموية الناجمة عن التعرض للرصاص، ٩٠% منهم أي ما يقرب من خمسة مليون إنسان من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.

٣. من الاثار المدمرة أيضاً فقد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات ٧٦٥ مليون نقطة في معدل الذكاء في عام ٢٠١٩ م كذلك.

٤. تقدر التكلفة الاقتصادية للتعرض للرصاص بـ ٦ تريليون دولار، أي ما يعادل ٦.٩% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

٥. وعلى الرغم من توسع نطاق الحماية الاجتماعية خلال أزمة كوفيد-١٩، إلا أن ٥٥ % من البشر – ما يقرب من ٤ مليار إنسان – لا يتمتعون بالحماية على الإطلاق؛ يعد القضاء على الفقر المدقع للبشر جميعاً هدفًا محوريًا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م؛ وإشكالية الفقر غاية في الخطورة وتشير التقديرات المتعلقة بتأثير تغير المناخ على الفقر المدقع أنه بحلول عام ٢٠٣٠ م قد يتراوح نطاق عدد أن الأشخاص الذين يقعون في براثن الفقر بسبب تغير المناخ فقط ما بين ٣٢ مليونًا و ١٣٢ مليونًا في معظم السيناريوهات.

٦. تشكل تهديدات البيئية سلسة تبدأ من الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى خسائر اقتصادية ضخمة؛ تصحبها الاضرار الصحية، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بحيث تؤدي مجتمعة إلى الفقر والتشرد وفقدان سبل العيش مما يفاقم من الفقر والعوز.

٧. وتشتد المعاناة في البلاد والمناطق الأكثر فقرا حيث نجد هي الأكثر عرضة لتغيرات المناخ، وهي الأكثر تضررا، والاضعف قدرة على مواجهة الاضرار المترتبة على التهديدات البيئية.

٨. البؤر الساخنة للهجرة المناخية: وهي المناطق والبلدان التي يتوقع أن تواجه تدفقاً كبيراً من المهاجرين بسبب آثار تغير المناخ، حيث يصاحب هذه الهجرة امتداداً وانتقالاً للمعاناة من المناطق الأقل قدرة على البقاء إلى المناطق المهاجر مما يشكل عبئاً على المجتمعات المضيفة.

٩. زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي: التهديدات البيئية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراع على الموارد مثل الماء والغذاء والأرض، وتفاقم الفقر وعدم المساواة قد يؤدي إلى احتجاجات شعبية واضطرابات سياسية، مما يشكل تهديدًا للنظم السياسية.

٢- **التوصيات:** وتتبنى الدراسة مجموعة من التوصيات للتغلب على تحديات التهديدات البيئية للأمن الانساني تتمثل هذه التوصيات في: **بناء قدرات المجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث والصدمات:** يلزم على الدول والمجتمعات بناء القدرات من خلال تحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، ثم دعم الممارسات الزراعية المستدامة من خلال تعزيز البنية التحتية الريفية، وتوفير فرص التعليم والتدريب للمزارعين؛ مما يسهم في قدرة المجتمعات على الصمود وتطوير نفسها وبناء قدراتها لتحقيق التنمية المستدامة؛ من ذلك:

١. معالجة تغير المناخ: باتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة "غازات الاحتباس الحراري" ورسم وتنفيذ السياسات اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ.

٢. إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام؛ وتطوير السياسات اللازمة لضمان توفر الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

٣. تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التهديدات البيئية وبناء الأمن البيئي العالمي

٤. تقديم دعم للمجتمعات المتضررة من آثار التهديدات البيئية: لمساعدتها على التكيف وبناء قدرتها على الصمود.

٥. الارتقاء بالوعي العام حول خطورة التهديدات البيئية وتأثيرها على الأمن السياسي.

٦. دعم التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

٧. تحقيق الردع الجزائي لحماية الأمن البيئي: تلتزم الدول بتعزيز الأمن البيئي من خلال سن قوانين رادعة لحماية البيئة ومكافحة الجرائم البيئية.

ثالثاً: الاستراتيجية الجنائية الدولية لحماية الأمن البيئي:

الهدف الاستراتيجي "حماية الامن البيئي الإنساني": هدف وجودي ليس متعلقاً فقط بالتنمية المستدامة بل متعلق بوجود واستمرار الانسان على كوكب الأرض؛ و هذا الهدف هو في حقيقته مصلحة عالمية جوهرية يلتزم المجتمع الدولي بحمايتها من جانب الوجود بإقامتها ورعايتها وتنميتها؛ ومن جانب العدم بمنع الاعتداء الواقع عليها بسبل الوقاية والرقابة والتجريم والعقاب؛ إلا أن هذه الحماية المنشودة تواجهها العديد من التحديات العالمية والوطنية؛ وقد آثر المجتمع الدولي مواجهة هذه التحديات التي تم التغلب على بعضها ومازالت الجهود الدولية مستمرة للتغلب على البعض الأخر.

وبالرغم من افتقاد المجتمع الدولي لأدوات السياسة الجنائية الوطنية؛ إلا أن المجتمع الدولي برز بدوره الإبداعي في انشاء وتطوير أدوات السياسة الجنائية الدولية لتحقيق اهدافه الاستراتيجية المتعلقة بحماية الأمن البيئي الإنساني؛ وتمثلت أدوات السياسة الجنائية الدولية في حماية الأمن البيئي الانساني في ثلاث أدوات رئيسية:

١- تطوير رؤية المجتمع الدولي من الوعي إلى الالتزام بالحماية:

كانت المهمة الأبرز للمجتمع الدولي ومرت بأربعة مراحل متتابعة ومترابطة:

- المرحلة الأولى: تشكيل الوعي بالبيئة كقضية ومصلحة عالمية.
- المرحلة الثانية: الانتقال من الوعي إلى "الاعتراف الدولي".
- المرحلة الثالثة: الانتقال من الاعتراف إلى تقرير حماية البيئة.
- الرحلة الرابعة: الانتقال من التقرير إلى الالتزام بحماية البيئة.

٢- انشاء نظام قانوني دولي لحماية الأمن البيئي "الاتفاقيات الاطارية":

أ- **التحدي:** إن إنشاء نظام قانوني لاتفاقية دولية لحماية الأمن البيئي هي المهمة الأكثر تعقيدا، لأنها يجب أن تحقق توافق وتوازن بين اعتبارات مختلفة كالمصالح الاقتصادية والسياسية للدول؛ إشكاليات عدم التيقن العلمي، وبين اعتبارات الأمن الإنساني المرتبطة بحماية الأمن البيئي؛ ومن ثم فالنجاح في إنشاء هذه الاتفاقيات البيئية رهين بمدى القدرة على التعامل بتوازن مع كل هذه الاعتبارات المختلفة، ليتم التوصل إلى وضع نص اتفاقية مقبول دوليا من قبل جميع الأطراف المتفاوضة.

ب- الدور الإبداعي: برز مرة أخرى الدور الإبداعي للمجتمع الدولي من خلال استخدامه الاتفاقيات الإطارية في انشاء نظام قانوني دولي لحماية الأمن البيئي الإنساني؛ حيث تتميز الاتفاقية الإطارية بكونها أداة مرنة تسمح للدول بالتعاون في مجالات تهمها دون الحاجة إلى التزامات محددة مسبقا؛ من خلال اعتماد مجموعة من المبادئ القانونية المتوافق عليها من قبل جميع الأطراف بشكل عام، للوصول إلى القبول العام المشترك بين الأطراف، يتم على أساسه صياغة نصوص الاتفاقية الإطارية؛ وعلى جانب أخر يستخدم القانون المرن كأداة لتنفيذ الاتفاقيات الإطارية، حيث يساعد في ترجمة المبادئ والأهداف العامة للاتفاقيات الإطارية إلى التزامات محددة على الدول.

ج- تميزت الاتفاقيات الإطارية بتحديد طريق تحقيق أهدافها من خلال:

أولاً: إنشاء بناء مؤسسي، تمنحه الدول الأطراف صلاحيات واسعة لتنفيذ أهداف الاتفاقية الإطارية، حيث تشمل هذه الصلاحيات تشكيل الهيئات والأجهزة اللازمة لتنفيذ أهداف الاتفاقية.

ثانياً: الاعتماد على "القانون المرن" للتغلب على تحدي البناء التشريعي: حيث برز مرة أخرى الدور الإبداعي للمجتمع الدولي للتغلب على هذا التحدي

من خلال استخدامه "الاتفاقيات الاطارية" التي اعتمدت على بنائها المؤسسي وصلاحياته الواسعة الذي أعتمد بدوره على أداتين:

– **الأولى: أدوات إجرائية:** تتمثل في "نهج النص **التفاوضي** الوحيد"؛ وتعدد المراحل صياغة الاتفاقيات البيئية.

– **الثانية: أداة موضوعية:** وهي استخدام صيغة القانون المرن وسيلة لتحقيق التوافق على الاتفاقيات البيئية، حيث أن القانون المرن يمنح الدول المرونة والوقت الكافي لتنفيذ الالتزامات التي تتعارض مع المصالح الاقتصادية الأنية؛ وفيما يلي نعرض لهم في الفروع التالية.

٣– إنشاء أدوات الامتثال للالتزامات الدولية:

لطبيعة تحديات الأمن البيئي؛ أرتبط الامتثال الوطني بالامتثال الدولي ارتباطاً تبعياً؛ حيث أصبح التحدي يتمثل في مدى امتثال الدول لالتزاماتها الدولية البيئية أولاً، ثم امتثال السلطات الوطنية والمجتمع ثانياً.

أ– **الامتثال:** يمثل نظام الامتثال مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تهدف إلى تعزيز التزام الدول باتفاقية بيئية متعددة الأطراف؛ ميز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بين مسارين للامتثال دولي وأخر وطني؛ ولكل منهما مفهوم:

– **المسار الأول: الامتثال الدولي:** "امتثال الدول" لالتزامها بأحكام الاتفاقيات البيئية: يعني وفاء الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها بموجب اتفاق بيئي متعدد الأطراف وبأي تعديلات لذلك الاتفاق البيئي متعدد الأطراف.

– **المسار الثاني: الامتثال الوطني:** "امتثال المجتمع": يعني حالة الامتثال للواجبات التي تفرضها الدولة وسلطاتها ووكالاتها المختصة على المجتمع الخاضع للنظام، سواء مباشرة أو عن طريق شروط أو متطلبات بتصاريح أو رخص أو أذونات، في تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

ب- أنظمة الامتثال تهدف إلى: تعزيز العمل الجماعي: من خلال تشجيع الدول على العمل الجماعي لتحقيق أهداف الاتفاقية؛ مما ينعكس إيجاباً على حماية فعالية الاتفاقية ومنع إضعافها بسبب الصعوبات التي تواجهها بعض الدول عندما تعمل بشكل منفرد. فأنظمة الامتثال – من حيث الأصل – **تتميز بكونها:** غير تخاصميه: حيث تهدف إلى حل المشكلات بشكل تعاوني؛ غير عقابية: حيث تركز على مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها.

٣- أدوات تحقيق الامتثال:

أ- **حرصت الاتفاقيات البيئية على تضمين تدابير وآليات لتحقيق الامتثال** ولضمان فاعليتها في حماية البيئة، حيث قررت فرض الرقابة والمتابعة للتحقق من امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها؛ وكذلك حرصت على تقديم المساعدات والتحفيزات للدول المتعثرة في تحقيقها التزاماتها؛ ومن جانب أخر قررت تدابير التنفيذ الردعي والعقابي على أي دولة طراف يتضح عدم تعاونها مع بقية الأطراف لتحقيق الأهداف أو تثبت سوء نيتها في عدم تنفيذ التزاماتها البيئية، وتتنوع هذه التدابير الردعية إلى سحب الامتيازات أو وقف المساعدات أو فرض جزاء اقتصادي أو تجاري والتهديد باستخدامه من أجل حمل الطرف المعني للامتثال إلى التزاماته.

ب- نظام الامتثال يمثل نظام مساعدة من جهة ونظام جزاء من جهة أخرى، والغالب على تدابير وآليات تحقيق الامتثال أنها تهدف بالأساس إلى المساعدة والتيسير من خلال التركيز على إطار التعاون والعمل الجماعي الذي يسعى إلى مساعدة الدول الأطراف الذين لم يتمكنوا من تنفيذ التزاماتهم نتيجة لعدم مقدرتهم المالية أو العلمية أو التقنية أو القانونية لعودتهم إلى نظام الامتثال بأسرع ما يمكن، وعلى جانب أخر حرص على تدابير التنفيذ الردعي والعقابي عند عدم الامتثال.

ج- تتمثل أدوات تحقيق الامتثال في ثلاث أدوات رئيسية:

أولاً: تقديم معلومات: عن أداء كل الدول الاطراف.

ثانياً: تقييم مدى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها.

ثالثاً: تدابير الاستجابة لحالات عدم الامتثال.

د- تدابير الاستجابة التيسيرية: أداة قوية لتعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية؛ تختلف إجراءات الامتثال التيسيرية من اتفاقية إلى أخرى؛ ومع ذلك تتميز بمجموعة من الخصائص: فهي إجراءات تيسيريه: حيث تركز على مساعدة الأطراف في تجنب عدم الامتثال؛ إجراءات غير تخاصميه: فعند التعثر في الامتثال تهدف إلى مساعدة الأطراف للعودة إلى الامتثال بأسرع ما يمكن؛ غير عقابية حيث لا تهدف إلى معاقبة الأطراف.

هـ- تدابير الاستجابة العقابية: إذا لم تجدي تدابير الامتثال التيسيرية نفعاً فتسمح بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بتطبيق تدابير أكثر تشدداً في التعامل مع حالات عدم الامتثال الخطيرة أو المتكررة؛ حيث تُستخدم تدابير الاستجابة العقابية لردع المخالفات ومعاقبة من يرتكبونها، ويتحمل الجهاز الرئاسي للاتفاقية أو لجنة الامتثال فرع الانفاذ مسؤولية تحديد العواقب.

رابعاً: التحديات الاقتصادية والتشريعية لحماية الأمن البيئي الانساني

١- ومن أهم الأسباب الكامنة وراء عدم امتثال الدول للالتزامات البيئية هي التحديات الاقتصادية والتشريعية، والسياسة الاقتصادية للدولة هي الموجه للسياسة التشريعية الناظمة للنص التشريعي الذي يحقق أهدافها الاقتصادية؛ لذا نجد أن التحديات التشريعية لحماية البيئة هي في العديد من الحالات نابعة من رؤى واعتبارات السياسة الاقتصادية للدولة.

٢- أن أزمة التدهور البيئي سببها التاريخي الرئيس الاعتبارات اقتصادية للثورة الصناعية؛ وهذه العلاقة التاريخية ما زالت مفرداتها تحكم أحياناً وتؤثر أحياناً أخرى على جهود المجتمع الدولي المعاصرة لحماية البيئة.

٣- حماية البيئة قضية اقتصادية وبيئية معقدة: فتغير المناخ – مثالاً- لا يعد قضية بيئية تقليدية، بل هو قضية اقتصادية معقدة ذات تأثيرات واسعة النطاق على جميع جوانب اقتصاد الدولة؛ فهذه القضية ذات تأثيرات ومخاوف اقتصادية وبيئية على وجهين: الوجه الأول: اعتبارات المجتمع الدولي بشأن التهديدات البيئية وتقويض الامن الإنساني. الوجه الثاني: اعتبارات الدول الوطنية بشأن النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية.

٤- تتجه عددا من الدول إلى تقديم استثناءات تشريعية متعلقة بمخالفة أحكام القواعد البيئية لأسباب اقتصادية، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحماية الاقتصادية والبيئية، مما يُثير الجدل حول جدوى هذه الاستثناءات وتأثيرها على البيئة.

٥- مبررات وأسباب الاستثناءات التشريعية: دعم القطاعات الاقتصادية: حيث تمنح استثناءات لبعض القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة أو الزراعة، لمنعها من الانهيار بسبب تكاليف الامتثال للقواعد البيئية الصارمة. الحفاظ على الوظائف: حيث تمنح كذلك استثناءات تشريعية لمنع تسريح العمال، نتيجة لفرض قواعد بيئية صارمة على الشركات. تجنب تعطيل الخدمات الأساسية: حيث تمنح استثناءات لمنع تعطيل الخدمات الأساسية، مثل توليد الطاقة أو معالجة النفايات بسبب تكاليف الامتثال للقواعد البيئية.

٦- مخاطر الاستثناءات التشريعية: إضعاف حماية البيئة: حيث تُؤدي هذه الاستثناءات إلى السماح باستمرار التلوث والأضرار البيئية؛ خلق ثغرات قانونية: تستغلها الأنشطة الاقتصادية للتهرب من الالتزام بالقواعد البيئية؛ عدم المساواة بين الشركات: حيث يترتب على الاستثناءات منح ميزة غير عادلة للبعض على حساب البعض الآخر.

٧- وتتبنى الدراسة مجموعة من التوصيات للتغلب على تحديات العالمية والوطنية؛ التي باتت تؤثر على نجاعة استراتيجيات وسياسات حماية الأمن البيئي تتمثل هذه التوصيات في الآتي:

أولاً: إيجاد الفرص الاقتصادية الصديقة للبيئة:

– كالاستثمار في الطاقة المتجددة :حيث يخلق فرص عمل جديدة ويساهم في النمو الاقتصادي.

– وتطوير تقنيات جديدة للتكيف مع تغير المناخ :حيث يمكن أن يصبح مصدرا جديدا للابتكار والنمو الاقتصادي.

– والانتقال إلى اقتصاد أخضر :حيث يمكن أن يساهم في خفض الفقر وتحسين رفاهية المجتمعات.

ثانياً: مواجهة تحديات حالة الضرورة الاقتصادية:

كما سبق الإشارة لا بديل عن مواجهة التحديات البيئية؛ ومواجهة الاستثناءات التشريعية والإدارية المعالجة لحالة الضرورة الاقتصادية يكون من خلال إيجاد بدائل عملية، منها تجارب الدول الأطراف في مواجهة هذه الإشكاليات، ومن الحلول المطروحة:

١- دعم الشركات في الامتثال.

٢- تطبيق معايير بيئية تدريجية.

٣-استخدام الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة: مثل ضرائب التلوث أو أنظمة التجارة الانبعاثية، لتشجيع الشركات على تقليل تأثيرها السلبي على البيئة.

٤- التشديد التدريجي للعقوبات: التشديد التدريجي للعقوبات البيئية يعد نهجاً فعّالًا لردع المخالفات والجرائم البيئية وحماية البيئة على المدى الطويل؛ يطبق فيه عقوبات أكثر شدة على المخالفات البيئية بمرور الوقت.

٥- الاستثناءات المشروطة: يلزم أن يكون منح الاستثناءات طبقاً لشروط صارمة تضمن تقليل التأثير البيئي وتحسين أداء الشركات بيئيا.

تم بحمد الله وتوفيقه،

ضبط المراجع:

المراجع العربية:

الكتب والمؤلفات:

١. أد. أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية ١٩٧٢ م.

٢. أد. أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للبيئة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية لعام ٢٠١٢ م.

٣. د. أبو بكر محمود، الأمن السياسي: مفهومه ونظرياته وأدوات تحقيقه، دار المسيرة للنشر والتوزيع والتسويق، عام ٢٠١٠ م.

٤. د. أحمد أمين الجمل: ترجمة لمؤلف اسكندر لورانس، دبلوماسية البيئة "التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فاعلية"، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٧ م.

٥. أد. مأمون محمد سلامة، جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٣.

٦. د. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة – دراسة تأصيلية في الأنظمة الوضعية والاتفاقية، جامعة الملك سعود – النشر العلمي، ط ١ – عام ١٩٩٧ م.

الأبحاث العلمية المنشورة:

١. أد. حسنين عبيد " فكرة المصلحة في قانون العقوبات، المجلة الجنائية القومية، يوليو ١٩٧٤ – العدد الثاني – المجلد السابع عشر.

٢. د. زيد المال صافية، عن وضع الاتفاقيات الدولية البيئية حيز التنفيذ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد: ٥٧ – العدد: ٠٢، السنة: ٢٠٢٠م.

٣. د. عادل عازر، مفهوم المصلحة القانونية، المجلة الجنائية القومي، نوفمبر ١٩٧٢ – العدد الثالث.
٤. د. عبد الرحمن البكري، الأمن السياسي في الدول العربية – التحديات والآفاق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، عام ٢٠١٢ م.
٥. د. علي مصطفى الأمين جبر، جرائم الاعتداء الإلكتروني على الشرف والاعتبار تقنية التزييف العميق "Deepfake" أنموذجاً دراسة مقارنة، مقدم إلى: المؤتمر الدولي الثاني لكلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف– دقهلية، التكنولوجيا الحديثة وأثرها في الدراسات الشرعية والقانونية، ٢٢ – ٢٣ مارس.
٦. د. صلاح عبد الرحمن الحديثي – أ. سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين، عام ٢٠٠٦، المجلد ٨ – العدد A١، الصفحات ١٤٣–١٦٧.
٧. كسرى مسعود وطاهري الصديق، " أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الدولي حول سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظلّ العولمة، ٠٩ ديسمبر ٢٠١٤ م.
٨. د. محمد إسماعيل حاشي – د. نعيمة إلياس، الأمن البيئي كأحد أهم أبعاد الأمن الإنساني، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد ١٣ العدد ٢٨ نوفمبر ٢٠٢١ م، ص ٤١٧ – ٤٣٦.
٩. د. مراد لطالي، الأمن البيئي واستراتيجيات ترقيته (مقاربة للأمن الإنساني)، مجلة الفكر القانوني والسياسي عام (٢٠١٨)، المجلد ٢، العدد ١، الصفحات ٥٣٥–٥٥٠.
١٠. د. نوال بن قلوش، الأمن البيئي والأمن الإنساني تكامل أم تقاطع، مجلة آفاق علمية، المجلد ١٣ العدد الأول، السنة ٢٠٢١ م.
١١. د. هند فؤاد، الأمن الإنساني المفهوم والعلاقات والأبعاد، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثانى، يوليو ٢٠٢٠ م.

التقارير الدولية:

١. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادئ توجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠٠٢ م في دورته الاستثنائية السابعة.

٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق، المفاهيم والإجراءات والآليات الأساسية في الاتفاقات المتعددة الأطراف المُلزِمة قانوناً التي قد تكون مناسبة لتعزيز الامتثال بموجب الصك الخاص بالزئبق في المستقبل، الدورة الأولى استكهولم، ٧ – ١١ يونية ٢٠١٠ م.

٣. الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، "استعراض البلاغات الأولى المقدمة من الأطراف المنصوص عليها في المرفق الأول من الاتفاقية"، الوثيقة Dec. 2/CP.1, FCCC/CP/1995/7/Add.1.

٤. تقرير الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

٥. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، ٥–١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، ستوكهولم، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧ م.
https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972

٦. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

٧. الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠٠٩ م، الربط التالي:
follow the link: Last access: ١٠/٩/2024:
https://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr09.shtm

٨. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الانسان، في ٨ أكتوبر ٢٠٢١ م مجلس حقوق الإنسان يعتمد قراراً بشأن حق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧
https://www.ungeneva.org/en/news-media/meeting-summary/2021/10/midday-human-rights-council-adopts-four-resolutions-right

٩. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، ٥–١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، ستوكهولم، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧ م.
https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972

١٠. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧ م.
https://www.unep.org/

١١. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٢، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٨ م.
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

١٢. الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن ٢١، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٢، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٨ م. Agenda 21

١٣. الأمم المتحدة، إعلان ريو، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٢، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٨ م. Rio Declaration

١٤. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

١٥. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الانسان، في ٨ أكتوبر ٢٠٢١ م مجلس حقوق الإنسان يعتمد قراراً بشأن حق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧
https://www.ungeneva.org/en/news-media/meeting-summary/2021/10/midday-human-rights-council-adopts-four-resolutions-right

١٦. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، ٥–١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، ستوكهولم، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧ م.
https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972

١٧. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٧ م.
https://www.unep.org/

١٨. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، لعام ١٩٩٢ م، للمزيد الربط التالي: آخر وصول ٢٠٢٤/٢/٢٩ م.
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

19. United Nations Trust Fund for Human Security: "WHAT IS HUMAN SECURITY", for more information, follow the link: Last access: 6/9/2024
https://www.un.org/humansecurity/what-is-human-security/

20. United Nations Development Programme, Human Development Report 1994 "New Dimensions of Human Security", for more information, follow the link: Last access: 6/9/2024:https://web.archive.org/web/20190730120741/http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1994

21. United Nations, Climate Action: "Five ways the climate crisis impacts human security", for more information, follow the link: Last access: 6/9/2024:
https://www.un.org/en/climatechange/science/climate-issues/human-security

المراجع الأجنبية:

1. Allison F. Gardener - Environmental Monitoring Undiscovered Country :Developing A Satellite Remote Monitoring System to Implement The Kyoto Protocols Global Emissions - Trading Program-2000 - p.168.
2. Bjorn Larsen -Ernesto Sánchez-Triana, Global health burden and cost of lead exposure in children and adults: a health impact and economic modelling analysis, Published: September 11 - 2023, for more information, follow the link: Last access: 12/٤/2024: https://doi.org/10.1016/S2542-5196(23)00166-3
3. David Hunter, James Salzman, Durwood Zaelke - International Environmental Law and policy - second edition - New York – 2002 p.349.
4. Dinah Shelton - Commitment and Compliance: What Role for A International "Soft Law" Notre Dame Law School November 22, 1999- p.2 .
5. Elena Baylis, The International Law Commission's Soft Law Influence, 13 FIU Law Review 1007, ٢٠١٩ – p 2. Available at: https://scholarship.law.pitt.edu/fac_articles/17
6. Jafino, Bramka Arga; Walsh, Brian; Rozenberg, Julie; Hallegatte, Stephane, Revised Estimates of the Impact of Climate Change on Extreme Poverty by 2030, Policy Research Working Paper ;No.9417. © World Bank, Washington, DC. URI https://hdl.handle.net/10986/34555
7. Mary Ellen Oconnell - Enforcement and Success of international Law- Indian Journal of international law - vol.3-issue.2-1999-p.170.

8. Nye, Joseph S, Soft power - The use of persuasive attraction to achieve foreign policy goals, Public Affairs, 2004.
9. Rigaud, Kanta Kumari; de Sherbinin, Alex; Jones, Bryan; Bergmann, Jonas; Clement, Viviane; Ober, Kayly; Schewe, Jacob; Adamo, Susana; McCusker, Brent; Heuser, Silke; Midgley, Amelia. 2018. Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration. © World Bank, Washington, DC. URI https://hdl.handle.net/10986/29461
10. Sebastian Oberthur, Hermann E. Ott - The Kyoto Protocol International Climate Policy for 21 Centu - Mercedes - springer - 1999 -p.219.
11. University of Cambridge, Cambridge Judge Business School, Cambridge Judge on climate and the economy, Climate and the economy, For more information, follow the link: Last access: 7/٤/2024. https://www.jbs.cam.ac.uk/sustainability/climate-and-the-economy/
12. University of Cambridge, Cambridge Judge Business School, Emissions and credit, 18 March 2021, For more information, follow the link: Last access: ٩/٤/2024. https://www.jbs.cam.ac.uk/2021/emissions-and-credit/
13. University of Cambridge, Cambridge Judge Business School, The value of climate change research, 5 October 2015, For more information, follow the link: Last access: ٨/٤/2024.https://www.jbs.cam.ac.uk/sustainability/climate-and-the-economy/
14. William Murray Tabb, Linda A. Malone - Environmental law Cases and Materials - The Michie, Company law publishers Charlottesville ،Virginia - p421.